موسوعة
تاريخ مصر
N
نوبليس

موسوعة

التاريخ المصري

(٢٩)

المستر جورج يانج

موسوعة

التاريخ المصري

المجلّد التاسع والعشرون

تاريخ مصر

من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - ٣ -

تعريب

علي أحمد شكري

دار نوبليس

اسم الموسوعة: موسوعة التاريخ المصري

اسم الكتــاب: تاريخ مصر
من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - ٣ -

اسم المؤلــف: المستر جورج يانج

تعريـــب: علي أحمد شكري

قياس الكتاب: ١٧ × ٢٤

عدد الصفحات: ٢١٦

عدد صفحات الموسوعة: ٨٨٤٠

مكــان النشـر: بيروت

دار النشر والتوزيع: دار نوبِليس

تلفاكس: ٧٥ ٣٤ ٥٨ (١) ٩٦١

هاتــف: ٢١ ١١ ٥٨ (١) ٩٦١ - ٢١ ١١ ٥٨ (٣) ٩٦١

صندوق بريد: ٧٠ ٦٩ ١٦ بيروت لبنان

بريد إلكتروني: info@nobilis-int.com

الطبعة الأولى: ٢٠١٢

EAN 9786144031339

ISBN 978-614-403-133-9



محمود باشا حمدى الفلكى *

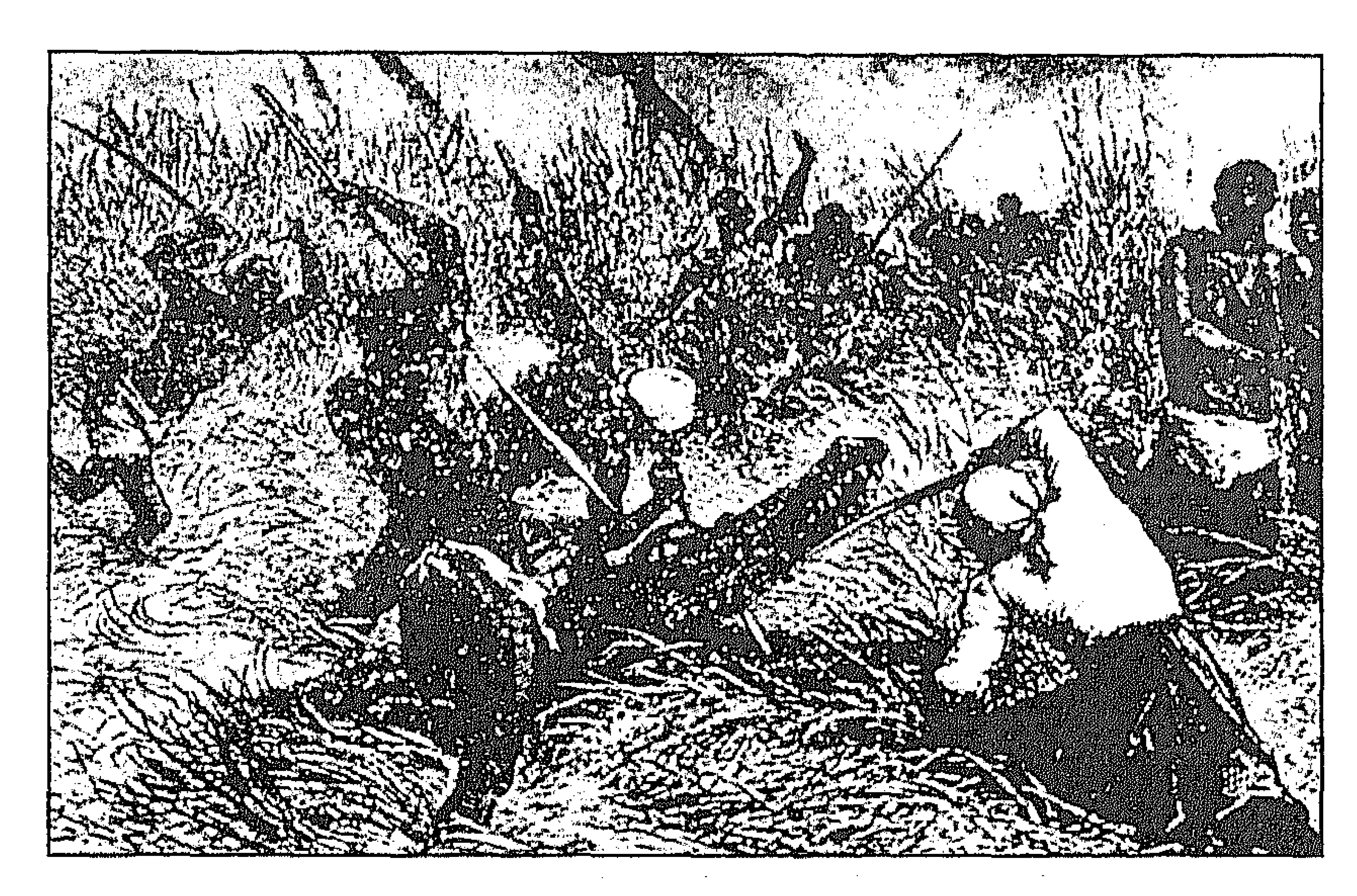
= قوامه ١٢٠٠٠ مقاتل بقيادة نجله الثالث الأمير حسن باشا .

ولما أكملت الحملة معداتها أقلعت بهم السفن المصرية إلى الاستانة ومنها إلى «وارنه» أحد ثغور البحر الأسود . وقد أبلى المصريون — كعادتهم — أحسن بلاء فى هذه الحرب وظلوا مشتركين فيها إلى أن وضعت أوزارها فى مارس سنة ١٨٧٨ ثم عادوا إلى مصر .

التعاليم والنهضة العلمية والأدبية

وننتقل الآن إلى ما يصح أن يعتبر أكبر ما امتاز به عهد اسماعيل باشا ألا هو التعليم وما لحق به من النهضة العلمية والأدبية ملخصا عن كتاب الأستاذ الرافعى بك . فلقد كان اسماعيل «كالدينامو» الذى لا يفتأ يأتى من الأعمال النافعة ما تنوء به كواهل الجبابرة . ولسنا ندرى ماذا كان يكون شأن مصر من هذه الناحية لو أفسح الله فى عهد ذلك الخديو العظيم أو لو لم يتألب عليه أصحاب القراطيس كما فعلوا . ونظرة واحدة تلقيها على هذه المدارس تكفى لاقناعك بما كان يمتاز به عصره الزاهر .

* هذه الصورة مستعارة من سعادة احمد شفيق باشا .



حملة السير صمويل بيكر تفاجأ بالتماسيح فى مناطق أعالى النيل

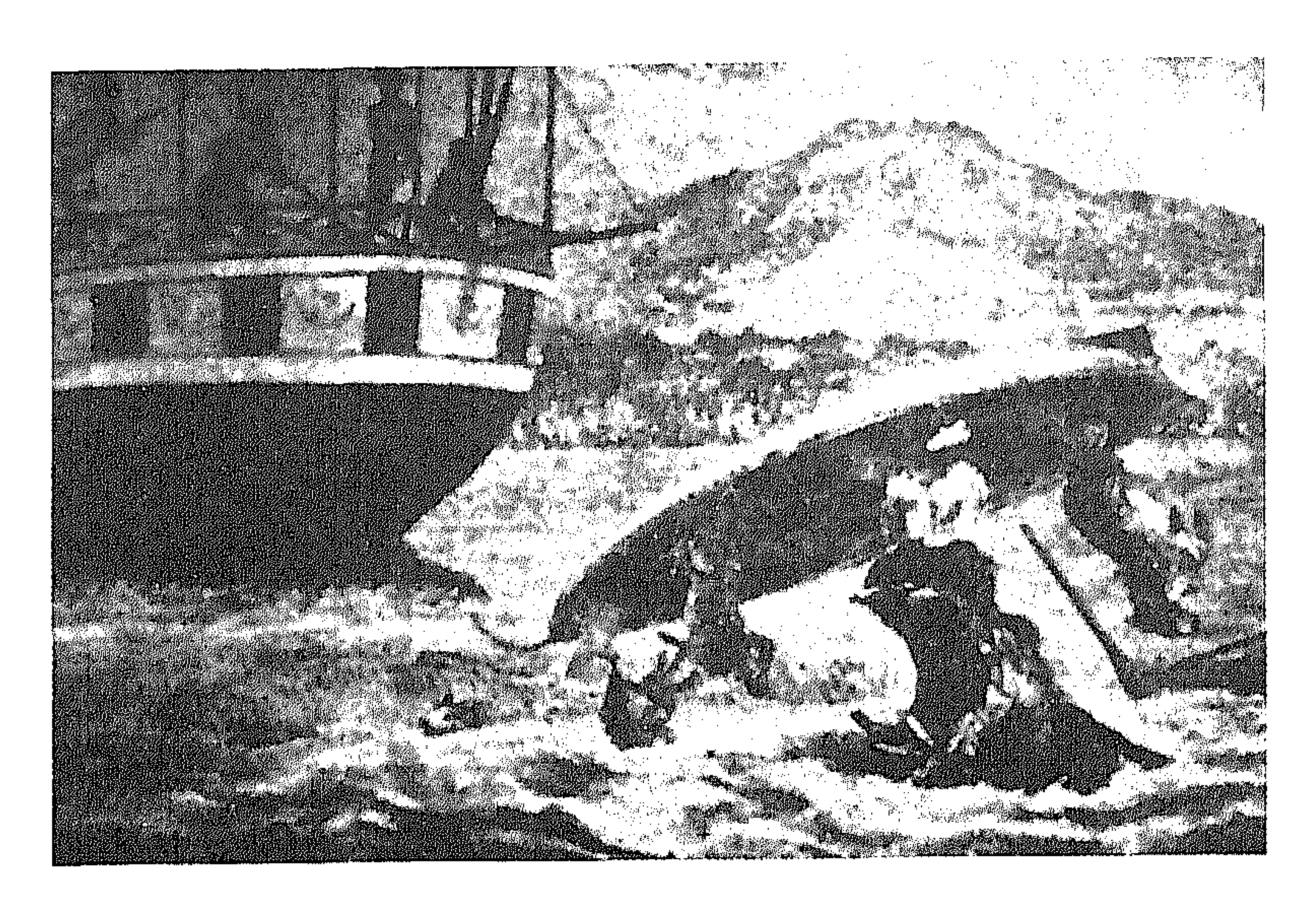
المدارس العالية

المهندسخانة

فلقد حدثناك عن المدارس الحربية ونحدثك الآن عن المدارس العالية التى ازدان بها عصره فمدرسة المهندسخانة (أو الرى والعمارة سابقا) أنشئت بسراى الزعفران فى سنة ١٨٦٦ ثم نقلت إلى سراى درب الجاميز ثم إلى الجيزة وكان أول ناظر لها اسماعيل باشا الفلكى ثم خلفه محمود باشا حمدى الفلكى

الحقوق

أنشئت فى سنة ١٨٦٨ وتعتبر من أعظم المعاهد العليه التى أسست فى عهد اسماعيل وكانت تسمى فى بدايتها مدرسة الادارة والألسن وحلت محل مدرسة الألسن التى أغلقت فى عهد عباس . ولكنها أصبحت منذ سنة ١٨٨٦ تسمى مدرسة الحقوق وكان أول ناظر لها المسيو فيدال باشا أحد كبار علماء فرنسا وقد ظل فى منصبه ٢٤ سنة أى لغاية ١٨٩١ وتخرج على يديه أقطاب القانون فى مصر ونوابغه فى عهد اسماعيل ومايليه من العصور . ولهذه المدرسة أكبر فضل على نهضة القانون والتشريع والقضاء وبالجملة على النهضة الأدبية والسياسية فى البلاد .



بضربة من أسفل قلب فرس البحر القارب المرافق للذهبية وأغرق
مافيه من الضأن أثناء سفر حملة السير صمويل بيكر إلى أعالى النيل

مدرسة دار العلوم

وأعقب ذلك أنشاء مدرسة دار العلوم فى سنة ١٨٧٢ لتخريج أساتذة اللغة العربية للمدارس الابتدائية والثانوية . وقد اختير طلابها من بين نجباء تلاميذ الأزهر .

مدرسة الطب والولادة

وكانت موجودة من قبل ولكنها بلغت درجة سامية فى عهد اسماعيل واتسع نطاقها وتخرج منها رهط من أعلام الطب فى مصر .

مدارس البنات

ذكرنا لك اهتمام اسماعيل بتعليم البنات وهو ما يشهد له بالفضل فى نهضة الأمة وكيف انه كان أول حاكم شرقى رفع مستوى المرأة من ناحية التعليم بعد أن كان السواد الأعظم منهن لا يعرفن عن التعليم إلا ما يتذوقه القادرات منهن على أيدى معلمين فى بيوت آبائهن .

وكانت أول مدرسة أنشئت لتعليم البنات مدرسة السيوفية فى سنة ١٨٧٣ وقد أنشأتها قرينة الخديو جشم آفت هانم وكانت تضم فى أول افتتاحها نحو ٢٠٠ تلميذة ثم بلغ عددهن ٤٠٠ فى سنة ١٨٧٤ وكلهن يتعلمن مجانا فضلا عن الانفاق على مأكلهن وملبسهن . وكانت مواد التعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن والحساب والجغرافيا والتاريخ والتطريز والنسيج على ما جاء فى عدد الوقائع المصرية رقم ٥٧٦

المدارس الصناعية

واهتم اسماعيل بالمدارس الصناعية فأسس فى سنة ١٨٦٨ مدرسة الفنون والصنائع وكانت تعرف بمدرسة العمليات . وقد تخرج منها مهندسو الوابورات البرية والبحرية والموظفون الميكانيكيون فى مصلحة السكة الحديدية وكذا مهندسو صنع عربات السكك الحديدية والبواخر والآلات البخارية . وكان برنامجها يشمل العلوم الصناعية والهندسة والتمرينات العملية .

وأسست مدرسة التلغراف سنة ١٨٦٨. وألغيت سنة ١٨٦٩ ثم ألحقت بمدرسة الفنون والصنائع .

كذلك أسست فرقة نقاشين سنة ١٨٦٩ وفرقة عمليات المرور سنة ١٨٧٠ ثم ألغيتا فيما بعد .

المدارس الخصوصية

ومن المدارس الخصوصية التى أسست فى عصر ذلك الخديو العظيم

مدرسة المساحة والمحاسبة

أسست فى سنة ١٨٦٨ ثم مدرسة الهيروغليفيا فى سنة ١٨٦٩ ولكن ألغيت هذه الأخيرة سنة ١٨٧٦ وممن تخرج منها العلامة الأثرى احمد كمال باشا . ثم فرقة الرسم بالمدارس الملكية أسست سنة ١٨٦٩ وألغيت سنة ١٨٧٩ ومدرسة الزراعة أسست سنة ١٨٦٧ وألغيت سنة ١٨٧٥ ومدرسة العميان والخرس للبنين والبنات أسست سنة ١٨٧٥

المدارس الثانوية

وعددها اثنتان المدرسة التجهيزية بالعباسية أسست سنة ١٨٦٣ ونقلت سنة ١٨٦٨ إلى درب الجاميز وسميت بالخديوية ثم مدرسة رأس التين وقد أسست سنة ١٨٦٣

المدارس الابتدائية

أما المدارس الابتدائية التى ألغى معظمها فى أوائل محمد على ولم يجدد بدلها عباس ولا سعيد فقد لقيت أكبر عناية من جانب اسماعيل حيث عمل على الأكثار منها فى العاصمة والأقاليم .

ولعل الفضل فى ذلك راجع إلى شريف باشا ثم إلى على باشا مبارك وقد فكر هذا الأخير فى تحويل التعليم فى الكتاتيب إلى التعليم الابتدائى النظامى وكان عدد الكتاتيب يبلغ وقتئذ ٥٠٠٠ كتاب .

أو تقراطى مسلم ان يقدم على إصدار أمر عال بتحريم ما كان يعتبر حتى

= واليك بيان ما أنشأه اسماعيل من المدارس الابتدائية :

المدرسة	تاريخ الانشاء
مدرسة المبتديان بالعباسية وقد نقلت إلى الناصرية فيما بعد	أنشئت سنة ١٨٦٣
« رأس التين	« « ١٨٦٣
« طنطا (بينها)	« « ١٨٦٨
« أسيوط	« « ١٨٦٨
« بنى سويف	« « ١٨٦٢
« المنيا	« « ١٨٧٣
« القربية	« « ١٨٧٢
« الجمالية	« « ١٨٧٣
« الحسينية	« « ١٨٧٩
« باب الشعرية	« « ١٨٧٤
« عابدين	« « ١٨٧٩
« مصر القديمة	« « ١٨٧٩
« أبو العلا ببولاق تسمى الآن (عباس)	« « ١٨٧٢
« السيدة زينب تسمى الآن (محمد على)	« « ١٨٧٢
« مدرسة شيخون	« « ١٨٧٣
« العقادين	« « ١٨٧٢
« النحاسين	« « ١٨٧٢
« الامام الشافعى	« « ١٨٧٩
« الحبانية	« « ١٨٧٢
« رشيد	« « ١٨٧٦
« الفشن	« « ١٨٧٩

ويضاف الى هذه المدارس مدرسة الصلبية وكانت مكتبا أنشأته والدة عباس الأول وضم إلى المدارس الابتدائية سنة ١٨٧٢ وقلاوون والشيخ صالح للبنين ومدرسة محمد بك سيد احمد ومدرسة حافظ باشا بالاسكندرية ومدرسة البوصيرى ومدرسة راتب باشا بالاسكندرية .



خليل أغا باش آغاى والدة اسماعيل *

= ثم مدرسة خليل أغا التى أنشأها كبير أغوات والدة اسماعيل باشا . ومدرسة القبة التى أنشأها الأمير محمد توفيق باشا ولى العهد على نفقته الخاصة .

الحفلات المدرسية

كان اسماعيل باشا هو مبتكر فكرة اقامة الحفلات المدرسية التى تختم بها الامتحانات العمومية. وكان يحضرها الخديو نفسه وكبار رجال حاشيته ووزراء الدولة وتلقى فيها الخطب وتوزع الجوائز وتنشر الوقائع الرسمية تفاصيل كل حفلة مدرسية وما يلقى فيها من الخطب والقصائد وكانت هذه الحفلات من أكبر عوامل النهضة العلمية فى البلاد .

الأزهر

كما أننا نعرف نصيب الأزهر من عناية جلالة الملك فؤاد فى عصرنا الحاضر كذلك نال ذلك المعهد جزءاً كبيراً من عناية اسماعيل . فبعد أن كانت تدرس فيه علوم الدين والفقه واللغة على النمط القديم المتبع من سالف العصور إذا بروح الاصلاح تدب فيه بعد اعتلاء اسماعيل العرش .

* هذه الصورة مستعارة من سعادة احمد شفيق باشا .



لبؤة تهاجم الجند فيصرعها السير صمويل بيكر *

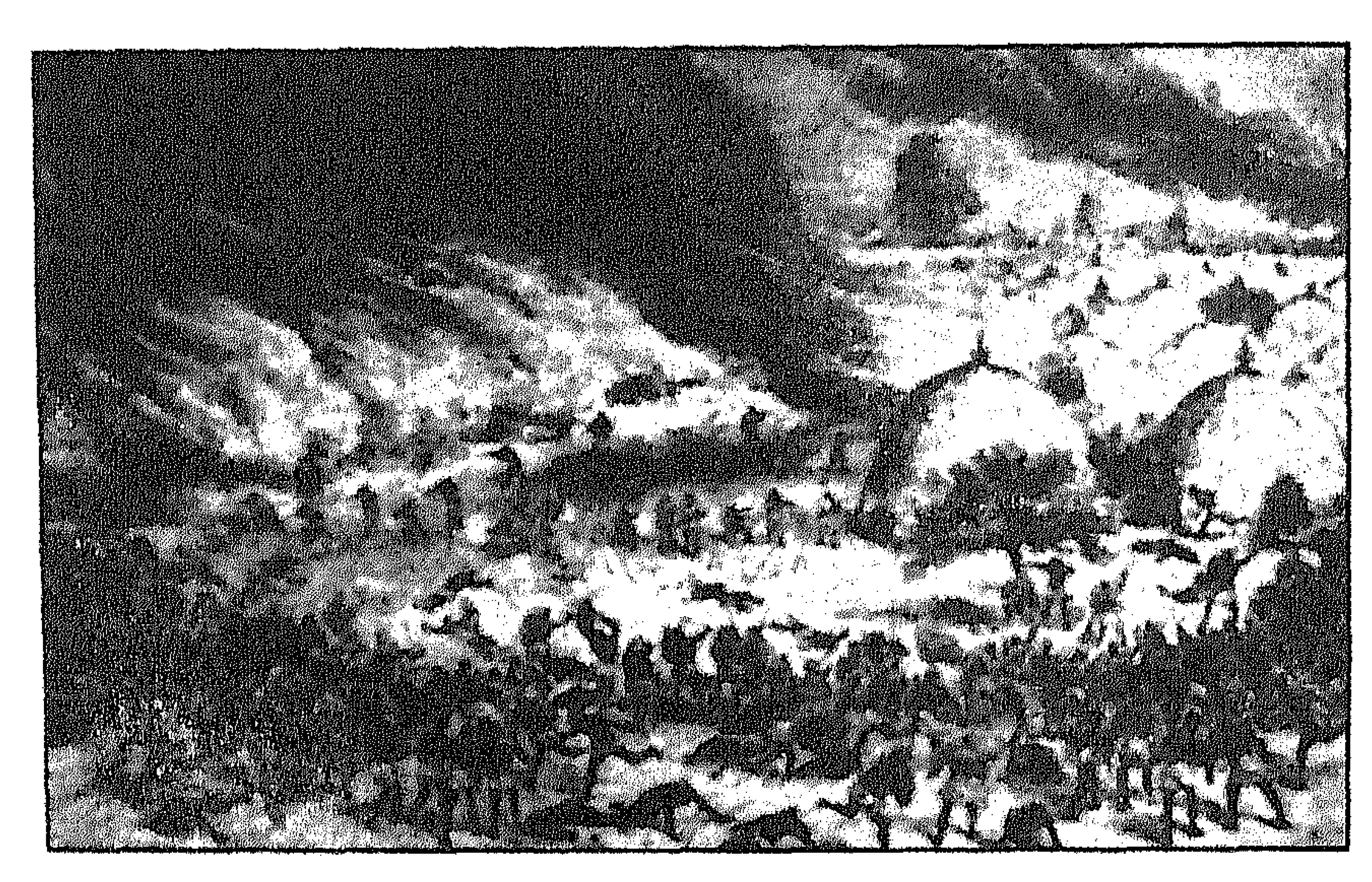
= فقد ولى الشيخ محمد العباسى المهدى مشيخته سنة ١٨٧١ فكانت طليعة أعمال الاصلاح أن وضع سنة ١٨٧٢ نظام الامتحان لتخريج العلماء والمدرسين . وبعد أن كان التدريس خلواً من القيود وضع الشيخ العباسى نظاماً لامتحان العلماء وألف لهذا الغرض لجنة برآسته قوامها ستة من كبار العلماء . ومهمة هذه اللجنة امتحان المرشحين للعالمية فى مختلف العلوم واعطاء الناجحين منهم إجازة العالمية . وكان تأليف هذه اللجنة أساس النظام الجديد فى الأزهر .

وفى سنة ١٨٧١ هبط مصر الفيلسوف الكبير السيد جمال الدين الأفغانى فنفخ فى الأزهر روح النهضة وغرس بذور التقدم الفكرى والعلمى ، ولم تلبث أن أينعت هذه البذور بظهور المدرسة الحديثة التى حمل لواءها الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده فى الأزهر وخارج الأزهر .

البعثات

ولم يفت اسماعيل الاهتمام بالبعثات تشبهاً بجده العظيم محمد على . فمنذ اعتلائه الأريكة فى سنة ١٨٦٣ وهو يواظب على إرسال البعثات إلى أوربا حتى بلغ عدد الطلبة فى الخارج مدة حكمه ١٧٢

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



معركة ماسيندى . اندحار وهزيمة كابريقه (راجع ص٣٢٩) *

= وأنشأ لأعضاء البعثة فى باريس مدرسة عوضاً عن المدرسة التى أغلقت فى عهد محمد على . وقد أغلقت مدرسة اسماعيل هذه عقب الحرب السبعينية .

مدارس الأقباط الأرثوذكس

ونشط الأقباط إلى إنشاء المدارس لتعليم أبنائهم ويرجع الفضل فى هذا إلى جهود الأنبا كيرلس الرابع بطريرك الأقباط الأرثوذكس . وصار لهم فى عهد اسماعيل ١٢ مدرسة بالقاهرة كما أنهم نشطوا لتعليم البنات فأنشأوا لذلك مدرستين .

ومنح اسماعيل مدارس الأقباط مساعدات كبيرة أهمها أنه وهبها ١٥٠٠ فدان من أجود أطيان القطر يخصص ريعها على التعليم فيها .

المدارس الأوربية

وكثر عدد المدارس الأجنبية فى عهد اسماعيل كما لم يكثر فى عهد أحد من أسلافه حتى بلغ عددها ٧٠ مدرسة للبنين والبنات وقد تخرج منها عدد كبير من رجال الأعمال والمهن الحرة وموظفى البريد والسكة الحديدية والمحال التجارية والبنوك وتراجمة القنصليات والمحاكم المختلطة .

وزارة المعارف

سبق أن ذكرنا ان سعيد باشا ألغى ديوان المدارس (وزارة المعارف) ولكن =

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية» للسير صمويل بيكر .



وزير المعارف سابقا الأمير محمد سعيد طوسون والد سمو الأمير عمر طوسون

اسماعيل أعاده سيرته الأولى . وبتقدم نهضة التعليم خصص لوزارة المعارف قصر الأمير فاضل بدرب الجماميز نزولا على اقتراح على باشا مبارك وزير المعارف وقتئذ .

وتوالى على وزارة المعارف فى عهد اسماعيل الوزراء الآتية أسماؤهم :

الاسم	المدة
ابراهيم باشا أدهم	يناير سنة ١٨٦٣ — يولية سنة ١٨٦٣
شريف باشا	يوليه سنة ١٨٦٣ — ابريل سنة ١٨٦٨
على مبارك باشا	ابريل سنة ١٨٦٨ — سبتمبر سنة ١٨٧٠
مصطفى بهجت باشا	سبتمبر سنة ١٨٧٠ — مايو سنة ١٨٧١
على مبارك باشا	مايو سنة ١٨٧١ — أغسطس سنة ١٨٧٢
الأمير حسين كامل باشا	أغسطس سنة ١٨٧٢ — أغسطس سنة ١٨٧٣
مصطفى رياض باشا	أغسطس سنة ١٨٧٣ — مايو سنة ١٨٧٤



وزير المعارف سابقا محمد ثابت باشا

الاسم	المدة
محمد ثابت باشا	مايو سنة ١٨٧٢ — سبتمبر سنة ١٨٧٤
الأمير طوسون باشا	سبتمبر سنة ١٨٧٤ — أغسطس سنة ١٨٧٥
يحيى منصور باشا	سبتمبر سنة ١٨٧٥ — يونية سنة ١٨٧٦
مصطفى رياض باشا	يونية سنة ١٨٧٦ — اكتوبر سنة ١٨٧٧
اسماعيل باشا أيوب	اكتوبر سنة ١٨٧٧ — أغسطس سنة ١٨٧٨
على باشا مبارك	أغسطس سنة ١٨٧٨ — ابريل سنة ١٨٧٩
محمد ثابت باشا	ابريل سنة ١٨٧٩ — يولية سنة ١٨٧٩

ميزانية التعليم

وقد أجمع الكتاب على أن اسماعيل كان ينفق على التعليم بسخاء وهذا ما شهد به المستر يانج وغيره . وقد ذكر المستر ادوين دى ليون القنصل الأمريكى فى مصر أن سعيد باشا جعل ميزانية التعليم ٦٠٠٠ جنيه سنويا ثم زادها إلى ٤٠٠٠٠ جنيه ولكن اسماعيل — كما ذكر على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية — خصص لها ٧٥٠٠٠ جنيه منها ٤٨٠٠٠ جنيه من وزارة المالية (أى الميزانية العامة) و٢٠٫٠٠٠ جنيه من إيراد تفتيش الوادى و٧٠٠٠ جنيه من ديوان الأوقاف . وكان التعليم فى معظم المدارس مجاناً هذا عدا نفقات المأكل والملبس فى كثير منها .



الأهالى يحرقون المعسكر فى جهة ما سيندى
وترى فى الصورة السير صمويل بيكر وعقيلته الشجاعة وابن أخيه جوليان *

= على أن ميزانية التعليم هبطت إلى ٢٠٫٠٠٠ جنيه فى أواخر العهد الاسماعيلى بسبب الارتباكات المالية كما هو معلوم .

أعلام النهضة العلمية فى عهد اسماعيل

على باشا مبارك

ليس من المستطاع التكلم عن النهضة العلمية فى عصر اسماعيل دون الاشارة إلى أعلام تلك النهضة ودعائمها ممن كان لهم أكبر نصيب فى رفع مستوى البلاد وجعلها فى مصاف الدول الأوروبية .

ويأتى فى طليعة أولئك الأعلام زعيمهم على باشا مبارك (١٨٢٤ — ١٨٩٣) وقد أفرد له الأستاذ الرافعى بك باباً قيما نلخصه فيما يلى :

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعلية » للسير صمويل بيكر .



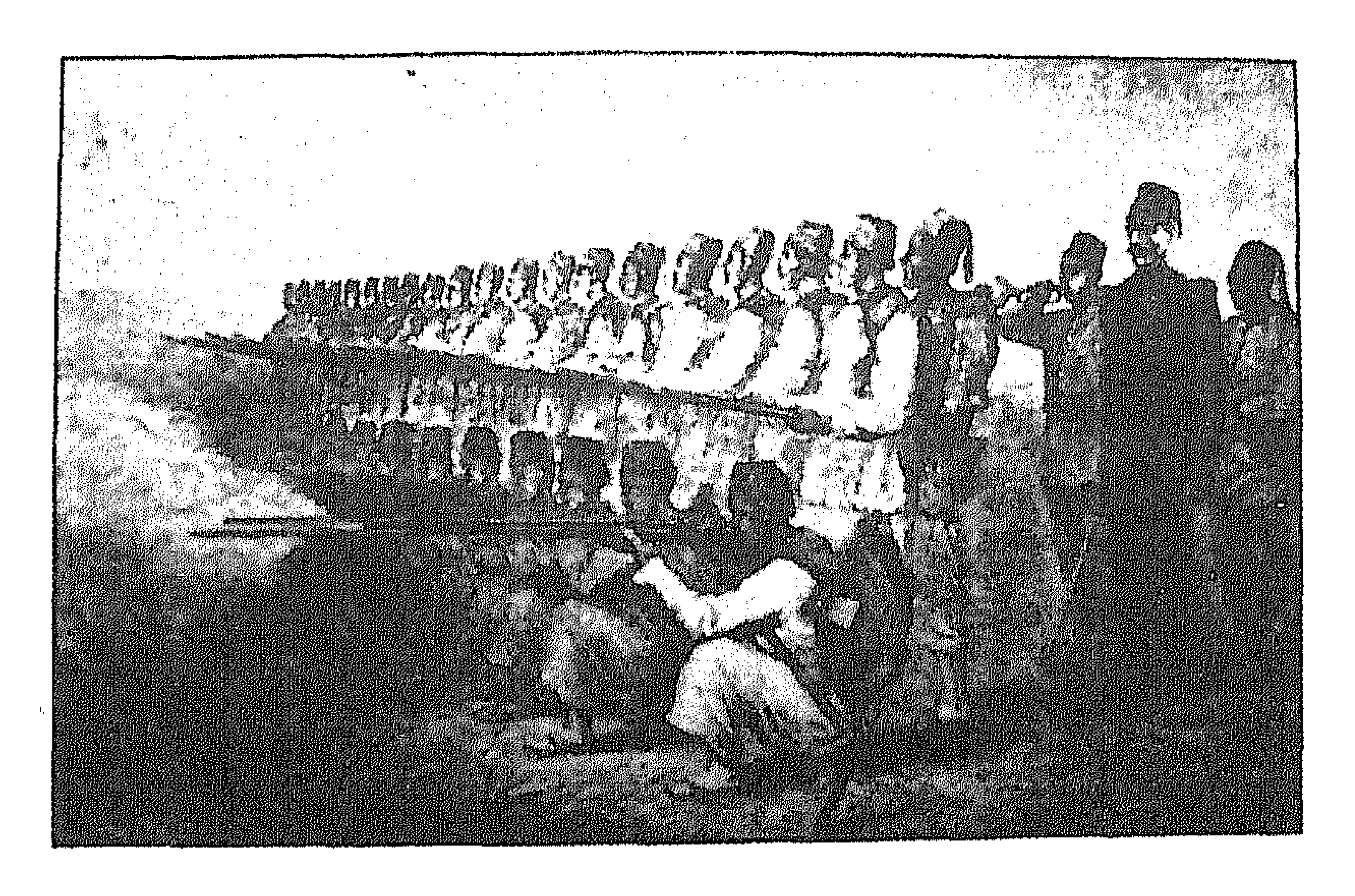
هجوم صيادى الرقيق فى جهة فاتيكو وتقدم « اللصوص الأربعين » *

= فهو ابن الشيخ مبارك بن مبارك بن سليمان بن ابراهيم الروحى وقد ولد فى برنبال من أعمال الدقهلية وقد تشتتت العائلة فيما بعد وكانت تعرف بعائلة المشايخ . وكان الشيخ مبارك شديد العناية بتهذيب ولده على حتى تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن .

نشأته الأولى

وليس يتسع المقام لذكر ترجمة حياة على باشا مبارك تفصيلا وبحسبنا أن نقول إن نفسه كانت تواقة إلى المعالى فبعد أن التحق بمدرسة ميت العز حدثته نفسه بالالتحاق بمدرسة القصر العينى أسوة بابناء الحكام ومنها انتقل فى سنة ١٨٣٧ إلى مدرسة أبى زعبل حيث لفت اجتهاده نظر مديرها ابراهيم بك رأفت فصار يضرب باجتهاده المثل . وفى سنة ١٨٣٩ اختير على مبارك بين من اختارهم ولاة الأمور لألحاقهم بمدرسة المهندسخانة ببولاق وهناك فى سن السادسة عشر أظهر من النجابة والاجتهاد ما أهله للانتظام فى بعثة الأنجال فى سنة ١٨٤٤ وهى البعثة الخامسة التى كانت تضم بعض أنجال محمد على وأحفاده والتى تولى سليمان باشا الفرنساوى اختيار أعضائها بنفسه وكان بينهم الأمير اسماعيل باشا .

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



« اللصوص الأربعون » كما يسمونهم يقودهم الكولونيل عبد القادر حلمى باشا وهم رهط من خيار الجنود مزودون بالبنادق وعددهم ٤٨ بما فيهم الضباط وأطلق عليهم اسم « اللصوص » بسبب تحفزهم للسطو . ولكنهم كانوا مثال الخلق الطيب حتى أصبحوا دعامة فرقة الحرس . ٥

سفره إلى باريس

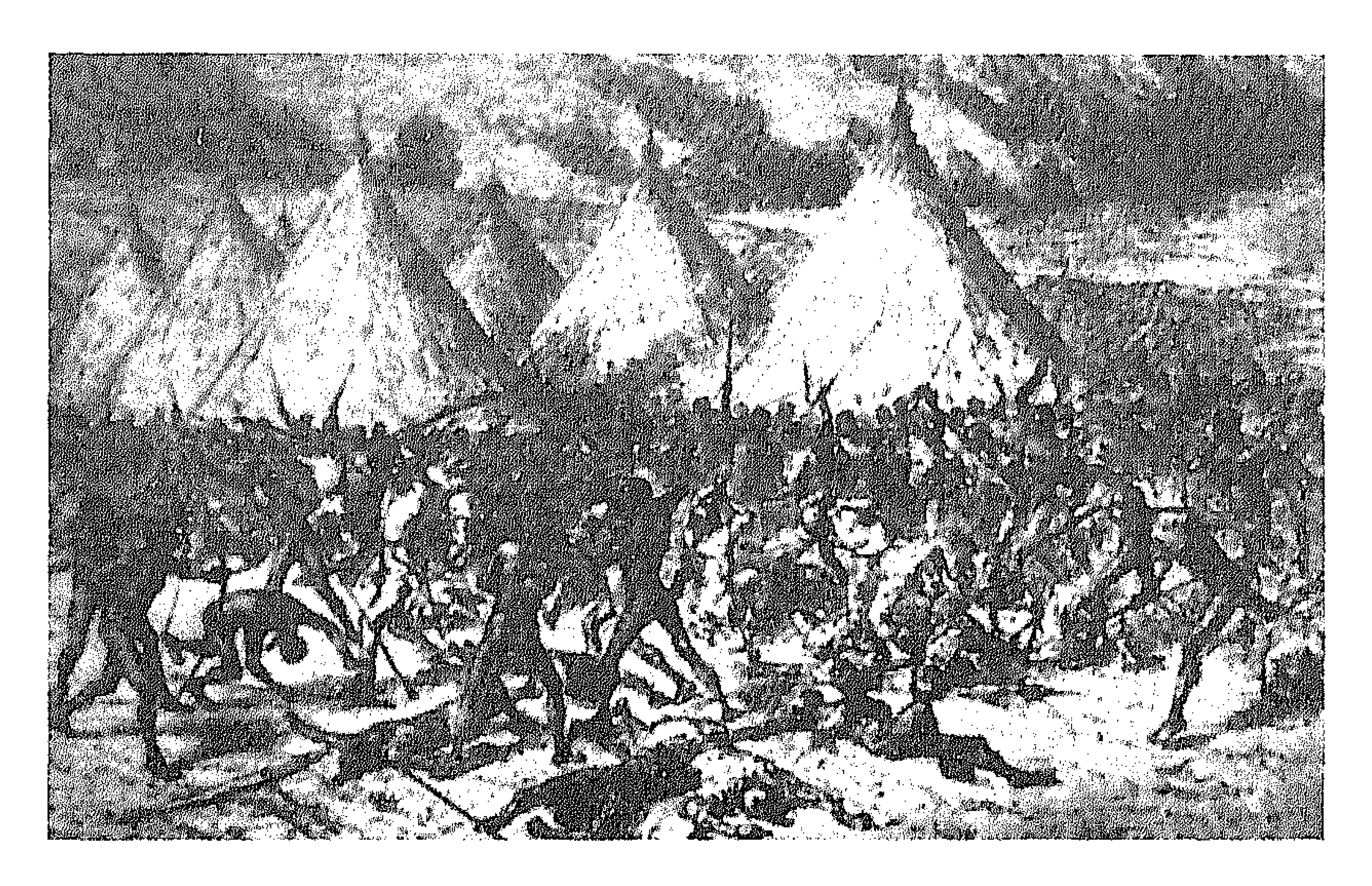
وفى باريس حيث انشئت المدرسة المصرية لتعليم الطلبة اللغة الفرنسية وإعدادهم لدخول المدارس العليا فى مدينة النور عانى المترجم الأمرين فى تفهم اللغة ولكن ما لبث أن أكب على دراستها حتى أصبح أول البعثة ونال فعلا الجائزة الثانية التى سلمها إليه ابراهيم باشا قائد الجيوش المصرية عند زيارته لباريس .

وفاؤه لأهله

ولا بد من الوقوف هنيهة لنتعم النظر فى بر المترجم بأهله ووفائه لهم . فقد خصصت له الحكومة مرتباً شهرياً قيمته ٢٥٠ قرشاً فأوصى بتسليم نصف المرتب لأهله يصرف لهم من مصر كل شهر واكتفى هو — وهو فى باريس ! — بالنصف الآخر .

ولما كانت البعثة قد هبطت فرنسا لتعلم الفنون الحربية فان الثلاثة الأول من أعضائها وهم على مبارك ، وحماد عبد العاطى ، وعلى ابراهيم أقاموا فى باريس عامين ثم التحقوا بمدرسة المدفعية والهندسة الحربيـة الشهيرة بمتز ونالوا رتبة الملازم الثانى

٥ هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



أبادة فصيلة الكولونيل طايب أغا فى جهة موجى*

= فى الجيش الفرنسى ثم أقاموا عامين آخرين يتعلمون الفنون الحربية .

وبعد اجتياز الامتحان النهائى التحقوا بالجيش الفرنسى حيث رسخت قدم المترجم فى العلوم والمعارف الحربية التى شرب منها حتى ارتوى .

عودته إلى مصر واشتراكه فى حرب القرم

ولولا وفاة ابراهيم باشا لكان المترجم حج إلى الأقطار الأوربية لتطبيق العلم على العمل ولكن عباس الأول أمر باعادة نوابغ البعثة فوراً إلى مصر فرجعوا سنة ١٨٥٠ وانتقل المترجم من حياة التحصيل والدراسة إلى دور العمل والانتاج . ولكنه ظل خامل الذكر نحو ١٤ عاماً لا تفيد البلاد شيئاً من واسع اطلاعه وصدق عزيمته اللهم إلا كونه تعين مدرساً بمدرسة طره الحربية ثم توسط له سليمان باشا الفرنساوى حتى التحق بمعية عباس الأول ثم عين ناظراً لمدرسة المهندسخانة إلى أن اختاره سعيد باشا — وكان متبرماً بالمترجم لا يميل إليه — للاشتراك فى حرب القرم على نحو ما مر بك فى تاريخ سعيد باشا .

تجهم الزمن له

ولما عاد المترجم من حرب القرم بعد أن قضى فيها نحو عشرة أشهر وجد الدهر يعبس له فى وطنه مصر فان سعيد كان قد أمر باخلاء سبيل الجنود وإعادتهم إلى بلادهم =

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



الوزير المشهور محمد شريف باشا

ورفت كثيراً من ضباط الحملة ومنهم على مبارك الذى اضطر إلى سكنى بيت حقير كان من أسباب تنغيصه وتبرمه بالحياة ومتاعبها .

وبينما هو يهم بالعودة إلى قريته الاشتغال بالزراعة صدر الأمر للضباط المرفوتين بالحضور إلى القلعة فكان هو بين من أعيد للخدمة حيث عين معاوناً بوزارة الحربية .

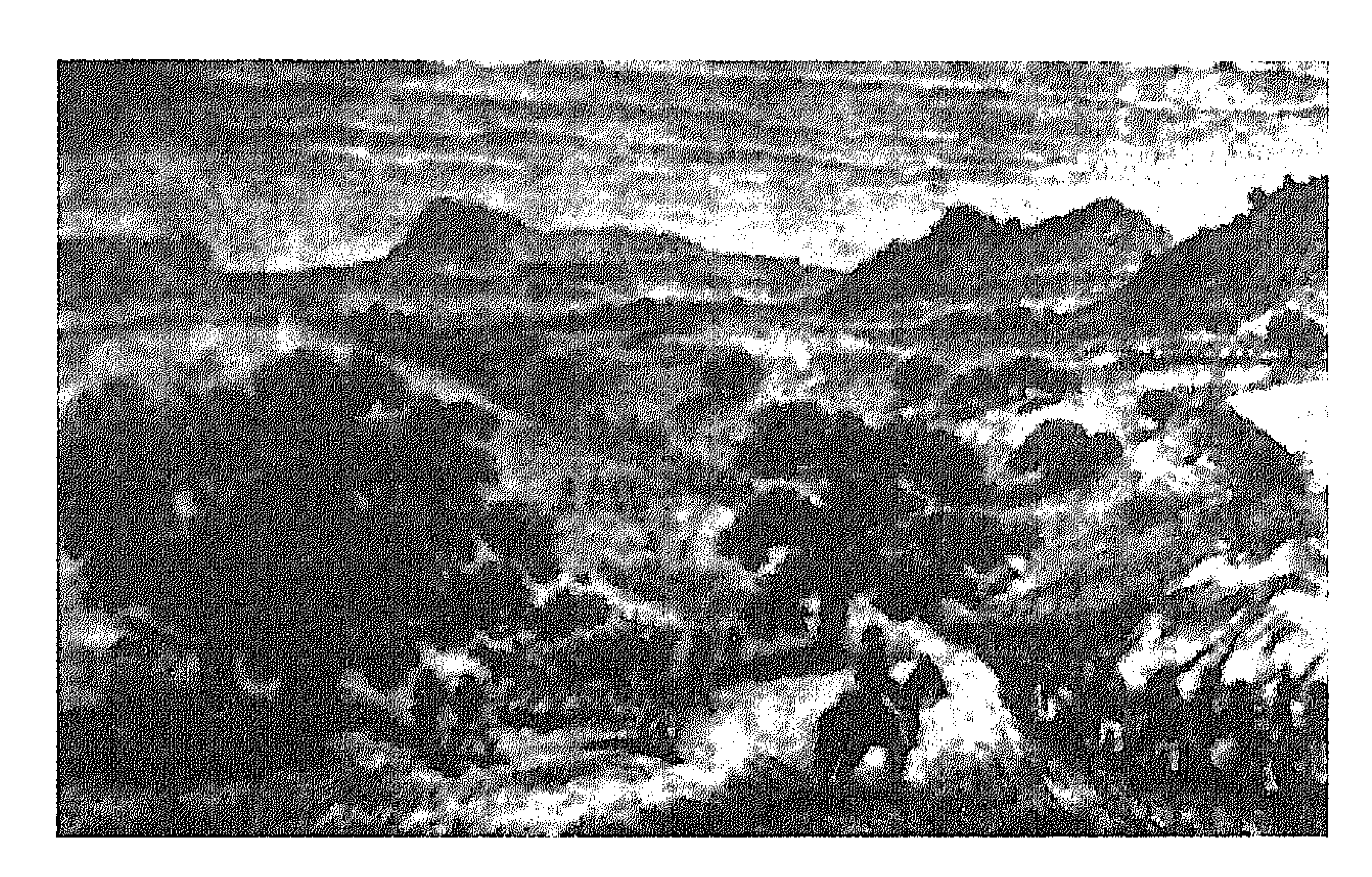
في معية سعيد

ثم التحق بمعية سعيد باشا . ولكن لما سافر هذا إلى أوربا أمر برفت رجال معيته فكان المترجم ضمن المرفوتين . ولما تجهمت الأيام لعلى مبارك فكر فى التجارة واستمر يزاولها مدة شهرين وبخاصة فى تجارة الكتب التى كان طبعها أثناء نظارته لمدرسة المهندسخانة وقررت الحكومة بيعها مع أشياء ثمينة أخرى باعتبارها زائدة عن الحاجة وبيعت فعلا بأبخس الأثمان واشترى المترجم من هذه الأشياء ما أمكنه ابتياعه .

ثم ازداد العسر بعلى مبارك وتألبت عليه المصائب وهو لا يجد مخرجاً من الضيق إلى أن اختار الله سعيداً لجواره فى أوائل سنة ١٨٦٣ فكان هذا الحادث فاتحة فصل جديد فى حياة المترجم .

اسماعيل يختار على مبارك

ذلك ان الخديو اسماعيل ما كاد يتبوأ الأريكة حتى ذكر على مبارك زميله القديم فى بعثة باريس . وسرعان ما ألحقه بمعيته وبذا مهد الطريق لافادة البلاد من هذا الينبوع العلمى الصافى .



الزحف فى داخل منطقة قبيلة « بارى » المعروفة بشجاعة رجالها وصلابتهم
(راجع ص ٣١٤) الوصول إلى موجى *

= ثم ما لبث أن عينه ناظراً على القناطر الخيرية فكانت باكورة أعماله أنه خالف إجماع المهندسين بأن القناطر لا تتحمل ضغط المياه قبل تقويتها مما ترتب عليه تحويل المياه إلى فرع رشيد وحرمان فرع دمياط منها .

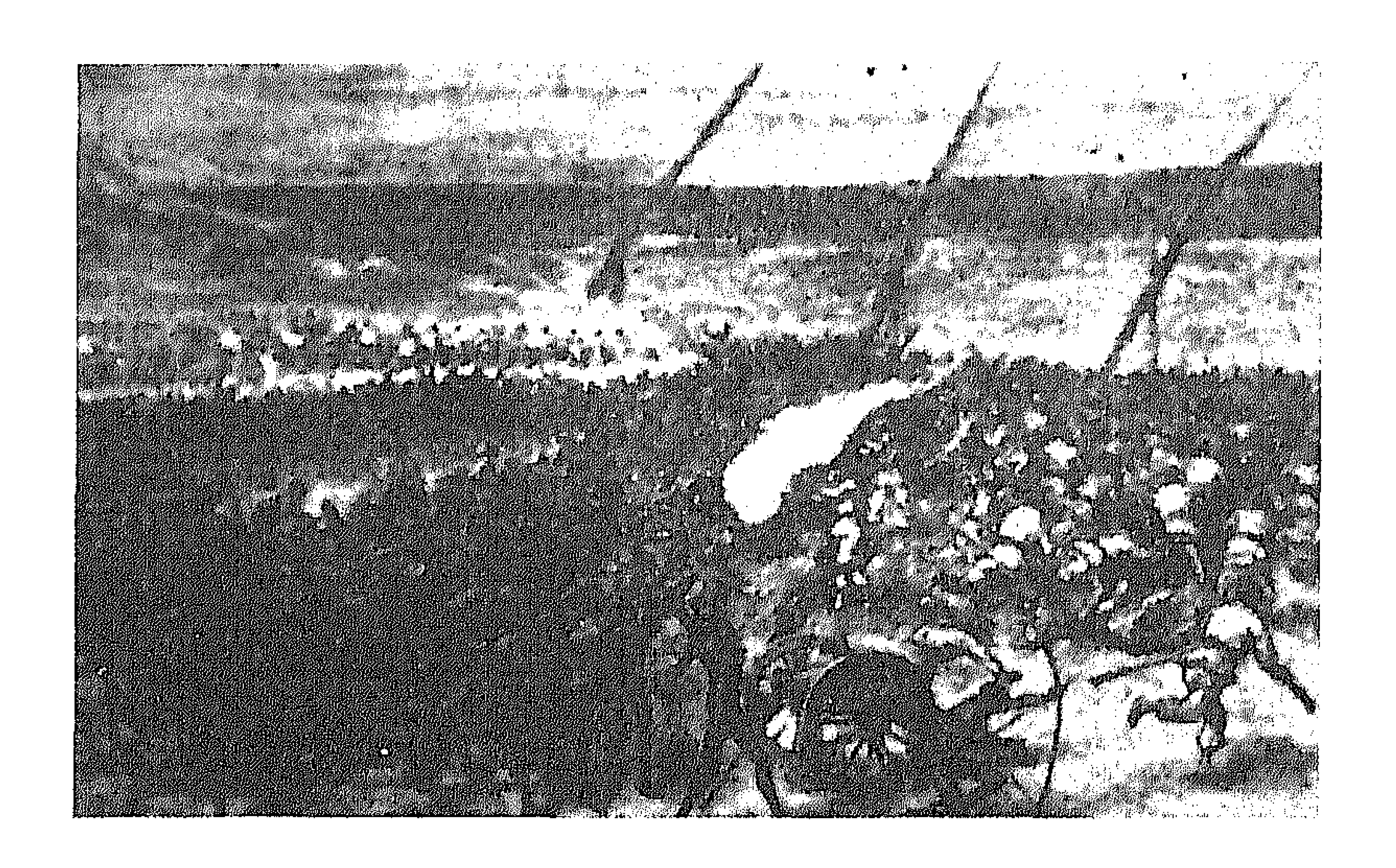
ولكن المترجم أشار باقفال قناطر فرع رشيد لتغذية فرع دمياط وبذا أحيا موات الأراضى التى يمر بها هذا الفرع . أما الخلل الذى كان متوقعاً حصوله فى بعض العيون بقناطر فرع رشيد فقد تلافاه المترجم باقامة حاجز خشبى أحاط بالقناطر فنشأت خلفها جزيرة من الرمل حفظت القناطر من ضغط المياه ، وهكذا تبين للخديو صواب رأى على مبارك الذى تولى فيما بعد عملية حفر رياح المنوفية وإنشاء قناطره ومبانيه على أحسن نظام .

على مبارك والمعارف

وفى سنة ١٨٦٧ عينه اسماعيل وكيلا لوزارة المعارف مع بقائه محتفظاً بنظارة القناطر . وكان وزير المعارف وقتئذ هو شريف باشا الوزير المشهور ، وهنا بدأ المترجم يحقق أمانيه الخاصة بالتعليم العام .

=

* صورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



رجال قبيلة « بارى » يهاجمون فصيلة الضابط عبد الله ويستولون على أحد مدافعها *

= ثم انتدبه اسماعيل فى مهمة قصيرة فى باريس استغرقت ٤٥ يوماً وعند عودته سنة ١٨٦٨ أنعم عليه برتبة الميرمران وعينه وزيراً للمعارف والأشغال مع إسناد إدارة مصلحة السكة الحديدية إليه . وبعد قليل ضمت إليه نظارة الأوقاف كل هذا مع احتفاظه بنظارة القناطر الخيرية والتحاقه بالمعية .

ويصح أن نصف هذه الفترة من حياة المترجم بالعصر الذهبي . كيف لا وهذه الفترة هى التى حفلت بما أتاه على مبارك من الأعمال الجيدة والاصلاحات العظيمة التى تكفى لتخليد اسمه كزعيم النهضة العلمية .

ونبادر هنا إلى القول بأنه لولا صدق فراسة الخديو اسماعيل وثقته بعلى مبارك لظل هذا النبوغ مدفونا ولما أفادت مصر شيئاً من هذا الرجل الفحل .

وزير ثلاث وزارات ! !

ولئن حق لبعضنا أن يدهش لأن بعض وزرائنا جمعوا فى العهد الأخير إدارة وزارتين فى وقت واحد وظنوا أن ذلك دليل النبوغ الخارق للعادة فما عساهم أن يقولوا فى على مبارك الذى كان فى وقت واحد ناظراً للمعارف وللأشغال والأوقاف ومدير السكة الحديدية وناظراً للقناطر الخيرية ؟ ولا تحسب أن المترجم أغفل شأن إحدى هذه الوزارات لحساب الوزارات الأخرى . كلا بل كان يضطلع بها جميعاً وعلى أحسن =

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



هجوم رجال قبيلة « بارى » واستحواذهم على الماشية *

= وجه كما قال فى كلمته المتواضعة وهى « فبذلت جهدى وشمرت عن ساعد جدى فى مباشرة تلك المصالح فقمت بواجبها . »

وقد قسم المترجم أوقاته بين هذه الوزارات فجعل الصباح إلى الظهر للمعارف والأشغال والأوقاف وبعد الظهر إلى الغروب لأدارة السكة الحديدية .

اهتمامه بالمعارف العمومية

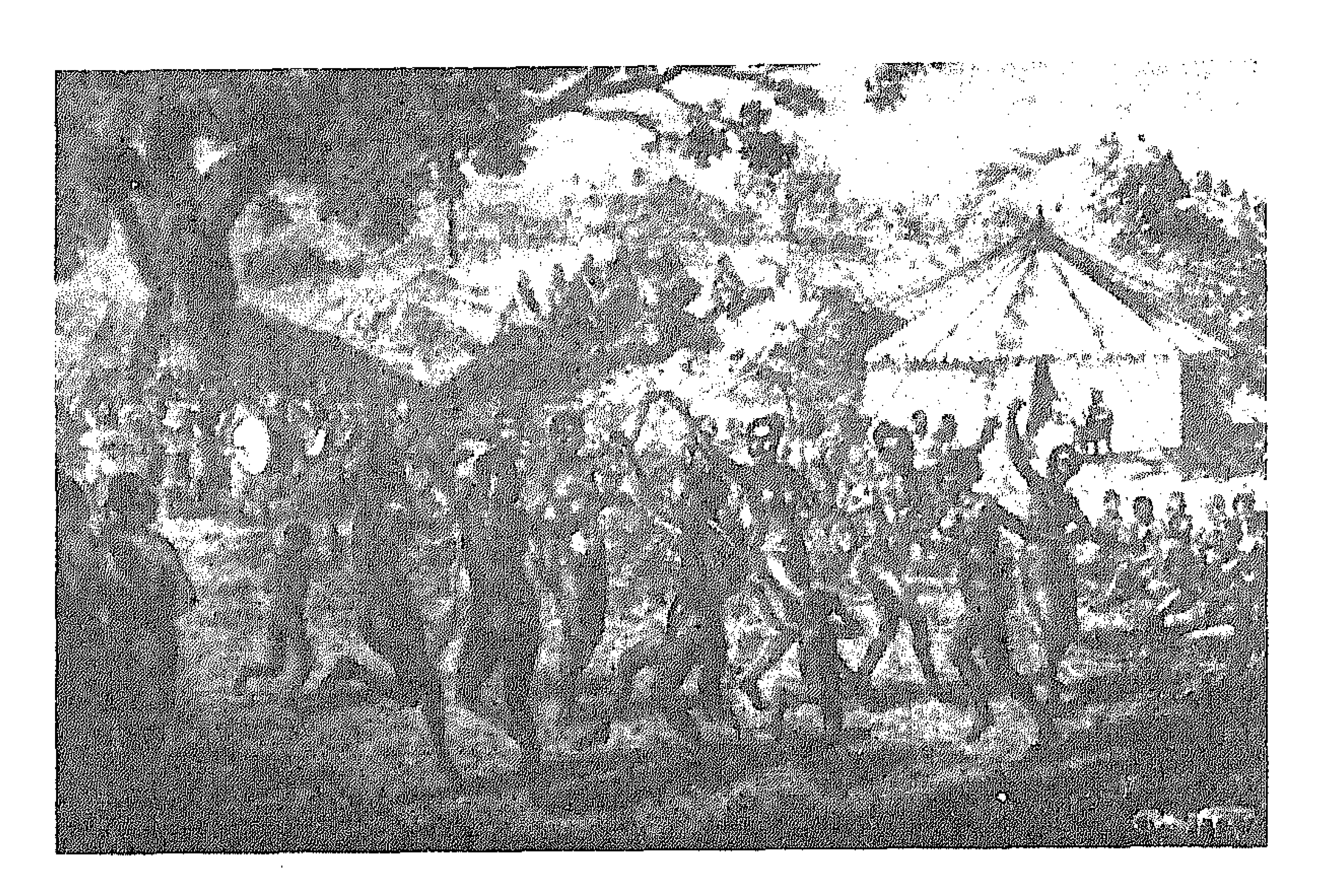
فأما فى وزارة المعارف فقد جعل همه ترقية شؤون التعليم فى البلاد وتقريب دوره من التلاميذ . ولذا استأذن اسماعيل فى نقل المدارس من العباسية إلى درب الجماميز وخصص لها سراى الأمير مصطفى فاضل وجعل سلاملك السراى لوزارة المعارف ووزع المدارس فى مختلف نواحيها الفسيحة الأرجاء .

وكان لا يفتر عن تفقد أحوال التلاميذ والمعلمين فى المدارس ويغشاها كل يوم ليشهد بنفسه سير التعليم فيها ويطمئن على حسن نظامها وقيام المدرسين بواجباتهم .

وعنى المترجم بتحويل أكثر عدد من الكتاتيب إلى مدارس ابتدائية نظامية ودعا المشتغلين بالتعليم لدرس مشروعه . فلما أقروه استصدر فى مايو سنة ١٨٦٨ أمرا من الخديو باجراء العمل بلائحة التعليم هذه .

وقد انشئت فى عهده عدة مدارس ابتدائية نظامية فى القاهرة والأقاليم على نحو =

* هذه الصوره ماخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



سحر الموسيقى . هرع الزنوج والزنجيات لسماعها *

= ماذكرناه لك فى ص ٣٩٨ .

وقد ساعد اضطلاعه بشؤون ديوان الأوقاف على إعداد كثير من الأمكنة الموقوفة لجعلها معاهد للتعليم بعد اصلاحها كما استطاع أن ينظم معاهد العلم الموقوفة ويحولها إلى مدارس نظامية كما استخدم جانباً من أموال وزارة الأوقاف فى الأنفاق على التعليم وتكليف المقتدرين من آباء التلاميذ بدفع مصروفات قليلة وإعفاء المعوزين منها مع استيفاء باقى النفقات من الأوقاف الخيرية الموقوفة على المكاتب وغيرها من وجوه الخيرات . وخصص لها الخديو اسماعيل إيراد أطيان تفتيش الوادى بالشرقية كما منحها بعض الأملاك التى آلت إلى بيت المال من بعض التركات . فكانت هذه الموارد هى التى ينفق منها على المدارس عدا ما خصص لها فى الميزانيـة العامـة وما يدفعه أهالى التلاميذ المقتدرين من المصروفات الضئيلة .

إنشاء مدرسة دار العلوم

وبديهى أن إنشاء مدارس نظامية كان يقتضى إيجاد عدد كاف من المدرسين الأكفاء وهذا ما جعل على مبارك ينشىء مدرسة دار العلوم فى سنة ١٨٧١ وهى من أجل منشآته وكان الغرض منها تخريج أساتذة اللغة العربية والآداب للمدارس الابتدائية .

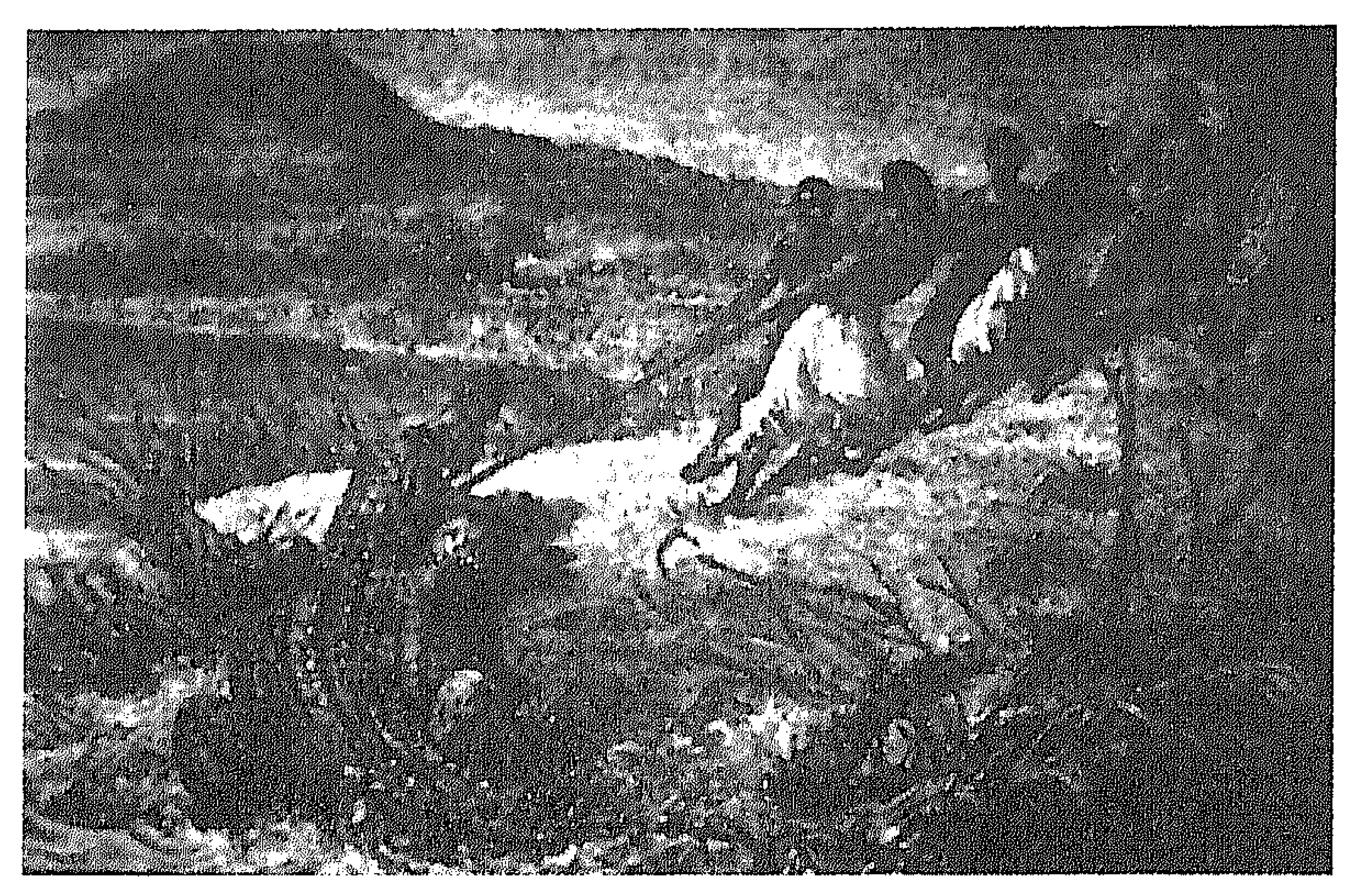
* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



تمساح يلتهم ذراع أحد الخدم *

= أما الرياضيات والجغرافيا والتاريخ واللغات الأجنبية فلقد اختار لتدريسها نجباء التلاميذ المتقدمين ممن أتموا دراستهم فى المدارس العليا كالمهندسخانة ومدرسة الأدارة (الحقوق) .

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسيرة صمويل بيكر . وحكاية هذا التمساح أن أحد أعضاء حملة السيرصمويل بيكر أرسل خادمته لأحضار الماء من النهر فلم تعد . وبعد ساعات أدرك سيدها أن التمساح لا بد أن يكون قد ابتلعها فذهب إليه فى رهط من الزنوج فما كاد أحدهم أن يقترب منه حتى التهم ذراعه وأخيرا لما تغلبوا عليه شقوا بطنه فاذا بآثار الخرز الذى كانت تلبسه الخادمة فى عنقها لا يزال موجودا مع نحو ٥ كيلو جرام من الحصى . فأيقنوا إذن بوفاة الخادمة .



الزنوج يسحبون تمساحا ضخما إلى البر فى جهة غوندوكرو *

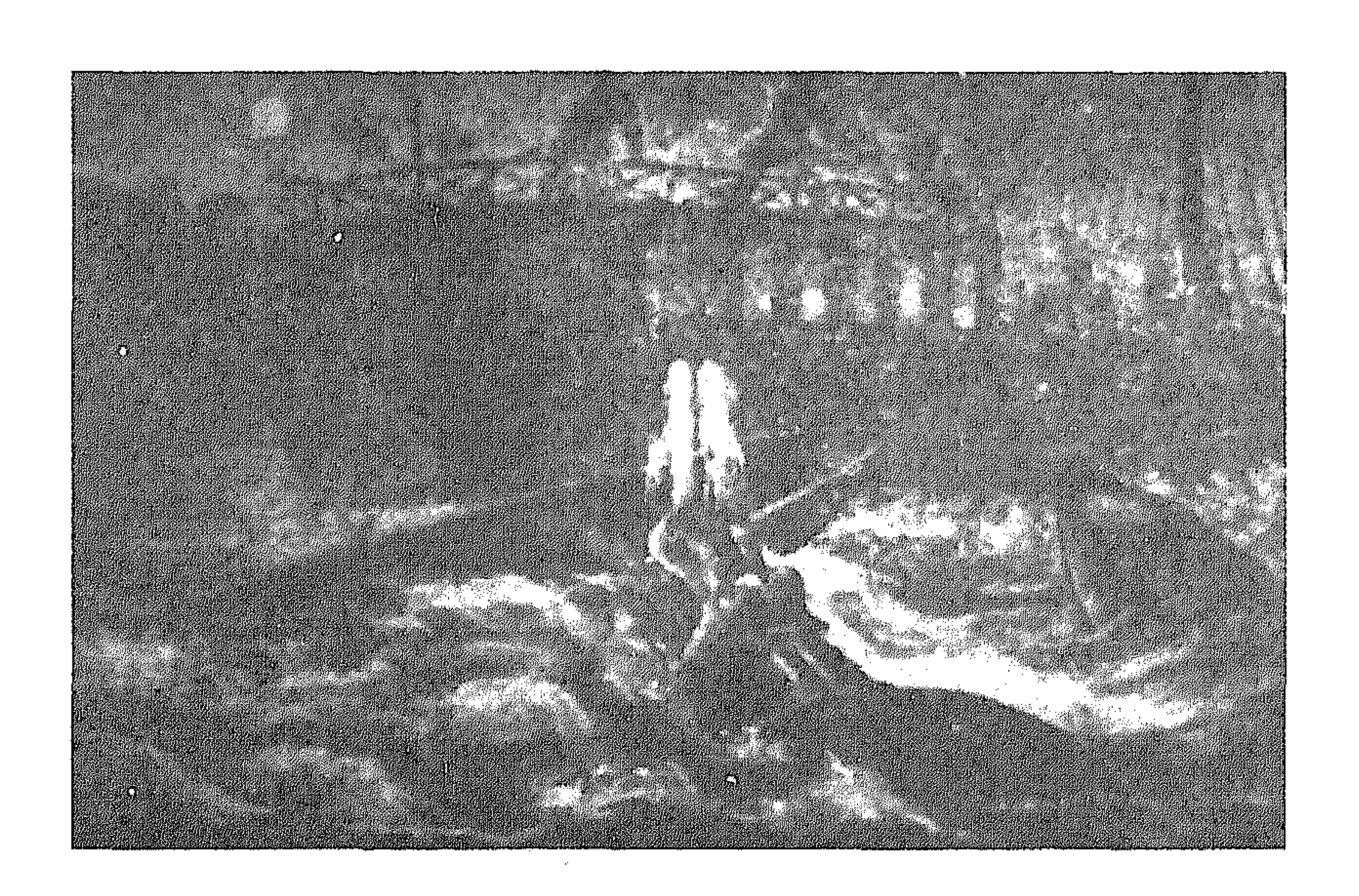
وقد اختير تلاميذ دار العلوم من بين من اجتازوا الامتحان من الطلبة الأزهريين. وقد اشتمل برنامج التعليم فيها على المواد التى لا تدرس فى الأزهر كالحساب والهندسة والطبيعة والجغرافية والتاريخ والخط مع إتقان العلوم الأزهرية من لغة ونحو وتفسير وفقه وحديث . وقد جعل التعليم فى هذه المدرسة مجاناً مع وضع مرتب شهرى للتلاميذ .

ولاريب فى أن إنشاء مدرسة دار العلوم هو أعظم خدمة أسداها المترجم لأحياء اللغة العربية وآدابها فى مصر .

إنشاء دار الكتب فى سنة ١٨٧٠

كانت مطبوعات الحكومة فى عهد محمد على توضع فى مستودع فى بيت المال القديم خلف المسجد الحسينى ولكن اسماعيل وجه عنايته إلى إنشاء دار عامة للكتب تجمع شتات الكتب الموزعة بين مخازن الحكومة ومكاتب الأوقاف وفى المساجد وغيرها . وقد ابتاع لها الخديو نحو ٢٠٠٠ مجلد من المخطوطات العربية والفارسية من تركة حسن باشا المناسترلى هذا عدا ما ابتاعه من الكتب القيمة من تركة أخيه الأمير مصطفى فاضل. وتنفيذاً لارادة الخديو عنى المترجم بانشاء تلك الدار فى درب الجماميز وجعل لها ناظرا وخدمة ووضع لها قانونا لضبطها وعدم ضياع كتبها وكان ينفق عليها من ميزانية المدارس . وأصبحت أبوابها مفتوحة لكل من لا تمكنه موارده الخاصة من الاغتراف من بحار العلوم كما يشاء .

* هذه الصورة ماخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



فرس البحر يهاجم القوارب ليلا *

المحاضرات العامة

وعنى المترجم أشد عناية بما كان يلقى من المحاضرات فى المدرج (الأنفتياتر) بسراى درب الجماميز سنة ١٨٧١ فعهد بالقائها إلى عدد من الأساتذة الأكفاء من معلمى المدارس من أمثال الشيخ حسين المرصفى واسماعيل باشا الفلكى وفرانس باشا وغيرهم وغيرهم ممن ذكرهم أمين باشا سامى فى كتابه «التعليم العام فى مصر» . وكان كثيراً ما يحضر هذه المحاضرات بنفسه وحذا حذوه كبار موظفى المعارف وغيرها وكان يشهدها طلبة المدارس العالية وطلبة الأزهر .

أعماله الهندسية

كثيراً ما يقرن الناس اسم على مبارك بالتعليم ونهضته متناسين أعماله الهندسية البديعة . فلقد كان فى أثناء تقلده وزارة الأشغال سنة ١٨٦٨ « كالدينامو » الذى يستحدث كل يوم حدثا جديدا . فاليه يرجع الفضل فى تنظيم مدينة القاهرة وتوسيع شوارعها وإنشاء معظم أحيائها الجديدة كشارع محمد على وميدانه وشوارع الأزبكية وميدانها وشوارع حى عابدين وباب اللوق وغيرها وغيرها .

ثم هو الذى استحدث اضاءة الشوارع بغاز الاستصباح واقامة وابور المياه لتغذية

* هذه الصورة ماخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .





المستر ادوين هيجنو بوتام كبير مهندسى حملة السير صمويل بيكر (راجع ص ٣١٤)* | الليفتنانت جوليان بيكر الذى رشحه السير صمويل بيكر ليحل محله (راجع ص ٣١٣)

ـــ سكان العاصمة بالمياه الصالحة بواسطة شركتى المياه والنور . كما أنه هو الذى وضع تصميم كوبرى قصر النيل الذى ظل أمدا طويلا يعد فى طليعة كبارى العالم .

كذلك لا تفوتك عنايته بعمران مدينة الأسكندرية والسويس وشق الترع والجسور فى الأقاليم هذا إلى اقامة مختلف الدواوين فى المديريات وغيره وغيره . وإليك هذه النبذة التى كتبها المترجم وهى تبين لك كيف كان الرجل يعمل ليل نهار فى خدمة بلاده ومليكه وهو هو الذى كان كما قلنا متولياً ثلاث وزارات عدا إدارة السكة الحديدية . قال:

« وهذه الأعمال جميعها أو أكثرها كنت أباشر أمورها من رسومات وشروط مع المقاولين ونحو ذلك لتعلقها بديوان الأشغال . فكنت فى مدة إحالة هذه الدواوين على مشغولا بالمصالح الأميرية وتنفيذ الأغراض الخديوية ليلا ونهارا حتى لا أرى وقتاً ألتفت فيه لأحوالى الخاصة بى ولا أدخل بيتى إلا ليلا بل كنت أفكر بالليل فيما يفعل بالنهار » .

ونظرا لأنه كان وزيرا للأشغال عند افتتاح قناة السويس فقد عهد إليه اسماعيل باعداد معدات حفلات الافتتاح التاريخية .

أعماله فى الدواوين الأخرى

وفى أثناء تقلده وزارة الأوقاف حكر كثيرا من أراضى القاهرة للراغبين فى بنائها مقابل حكر ضئيل يدفعونه سنويا وبذا ساعد على تعمير كثير من الأحياء الخربة واقامة ـــ

* هاتان الصورتان مأخوذتان من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



علم النهضة الأدبية فى عهد اسماعيل العلامة على باشا مبارك *

المبانى والعمارات الكبيرة فى مختلف أنحاء المدينة . وفى عهد إدارته للسكك الحديدية مدت عدة خطوط حديدية وأنشئت محطات كثيرة .

الوشاية بالمترجم

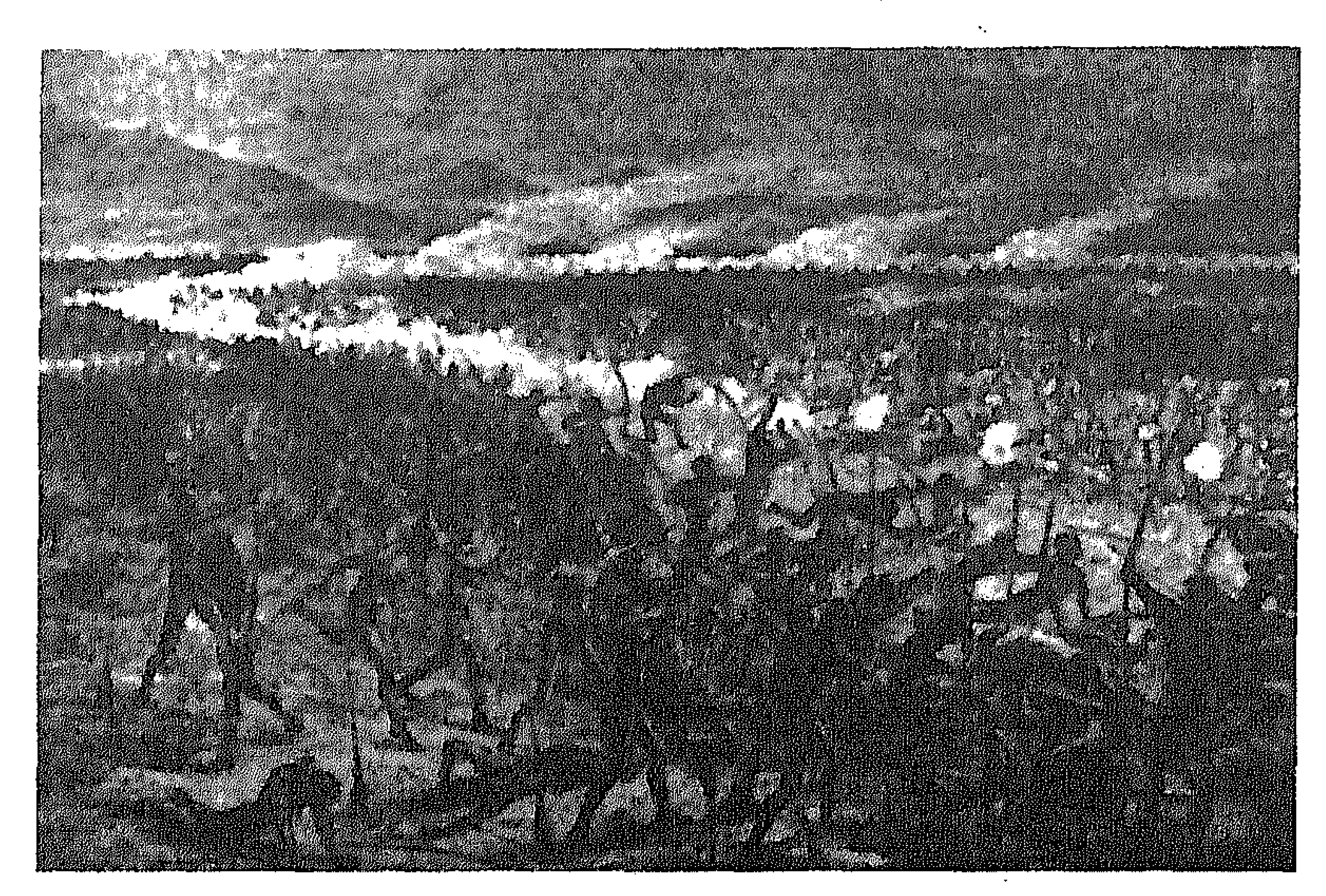
كان طبيعياً أن تصطدم هذه الشخصية الفذة بالسعايات والوشايات التى روجها خصومه ضده وكان من جرائها انفصاله عن إدارة السكة الحديدية ثم وزارة المعارف فى سبتمبر سنة ١٨٧٠ ثم عن الأشغال والأوقاف .

ويرجع السبب فى ذلك إلى رغبة اسماعيل صديق (الشهير بالمفتش) فى ضم إيراد السكك الحديدية إلى وزارة المالية ومعارضة المترجم فى هذا الضم إلا إذا تعهدت المالية بجميع نفقات المصلحة . ثم كانت الوشايات والسعايات مما أدى إلى انفصال المترجم عن الوزارات المذكورة ولزومه عقر داره .

ولكن الخديو اسماعيل لم يكن بالرجل الذى ينسى فضل أرباب الفضل أو تقعده الوشايات عن الانتفاع بمواهب النافعين من رجاله .

ذلك أنه سرعان ما أرسل فى طلب المترجم (١٣ مايو سنه ١٨٧١) وعهد إليه بوزارة المعارف ثم بوزارة الأوقاف ثم الأشغال وظل فى وزارة المعارف إلى

* مستعارة من سعادة أحمد شفيق باشا



هجوم عام فى الليل بجهة غوندكرو ه .

أغسطس سنة ١٨٧٢ حيث لاح للخديو تعيين ابنه الأمير حسين كامل باشا ناظرا لهذه الدواوين مع بقاء المترجم كمستشار لها . ثم مالبث الأمير حسين أن استقل بديوان الأشغال واتخذ المترجم وكيلا له .

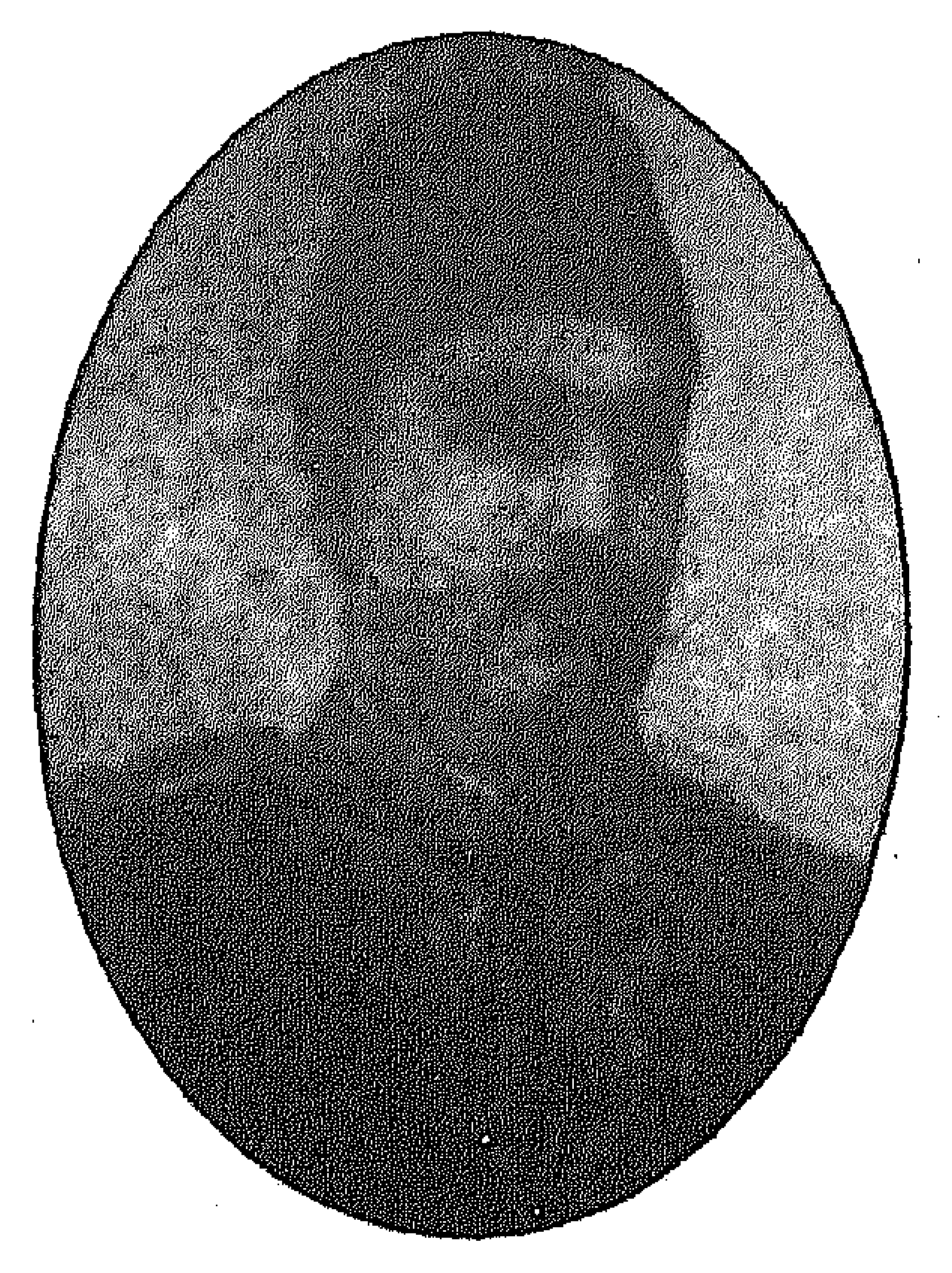
وفى أغسطس سنة ١٨٧٣ عين المترجم عضوا بالمجلس الخصوصى (مجلس الوزراء وقتئذ) ولكن سرعان ما انفصل عنه بسبب الوشايات فعاد إلى داره .

وفى مارس سنة ١٨٧٤ جعل رئيسا لقسم الهندسة بوزارة الأشغال . وعند الحاق هذا الديوان بوزارة الداخلية التى كان يتولاها الأمير محمد توفيق ولى عهد الأريكة الخديوية اتخذ المترجم مستشارا له ثم استقل بديوان الأشغال فبقى المترجم مستشارا للديوان (ديسمبر سنة ١٨٧٥) ويدلك تعيين المترجم فى هذه المناصب الثانوية على أنه كان نتيجة الوشايات فى حقه للخديو .

وزارة نوبار باشا

ثم كان ما كان من الارتباك المالى وتضييق الدائنين الخناق على مصر حكومة وشعبا ومطالبة لجنة التحقيق الدولية بتنازل الخديو عن سلطته لمجلس الوزراء وتشكيل وزارة

ه هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



ساكن الجنان توفيق باشا خديو مصر الأسبق

= نوبار باشا الأولى فى أغسطس سنة ١٨٧٧ ودخول الوزيرين الأجنبيين فيها وهما السير ريفرز ولسون والمسيو دوبلنيير فاشترك فيها المترجم حيث تولى وزارتى المعارف والأوقاف فاستأنف عمله فى أحياء نهضة التعليم وأقبل على المدارس الابتدائية ينشئها ويوطد دعائم عمله فى هذه الناحية وسط الجو المضطرب وقتئذ إلى أن تبرم الشعب بوزارة نوبار واعتدى بعض الضباط على الوزيرين الأجنبيين مما كانت نتيجته سقوط تلك الوزارة فى فبراير سنة ١٨٧٩ تشكيل وزارة توفيق باشا القصيرة الأجل فدخلها المترجم وزيرا للمعارف والأوقاف .

ثم دعى شريف باشا لتشكيل الوزارة فلم يشرك المترجم فيها لأنه كان فى وزارة غضب عليها الشعب قبلا .

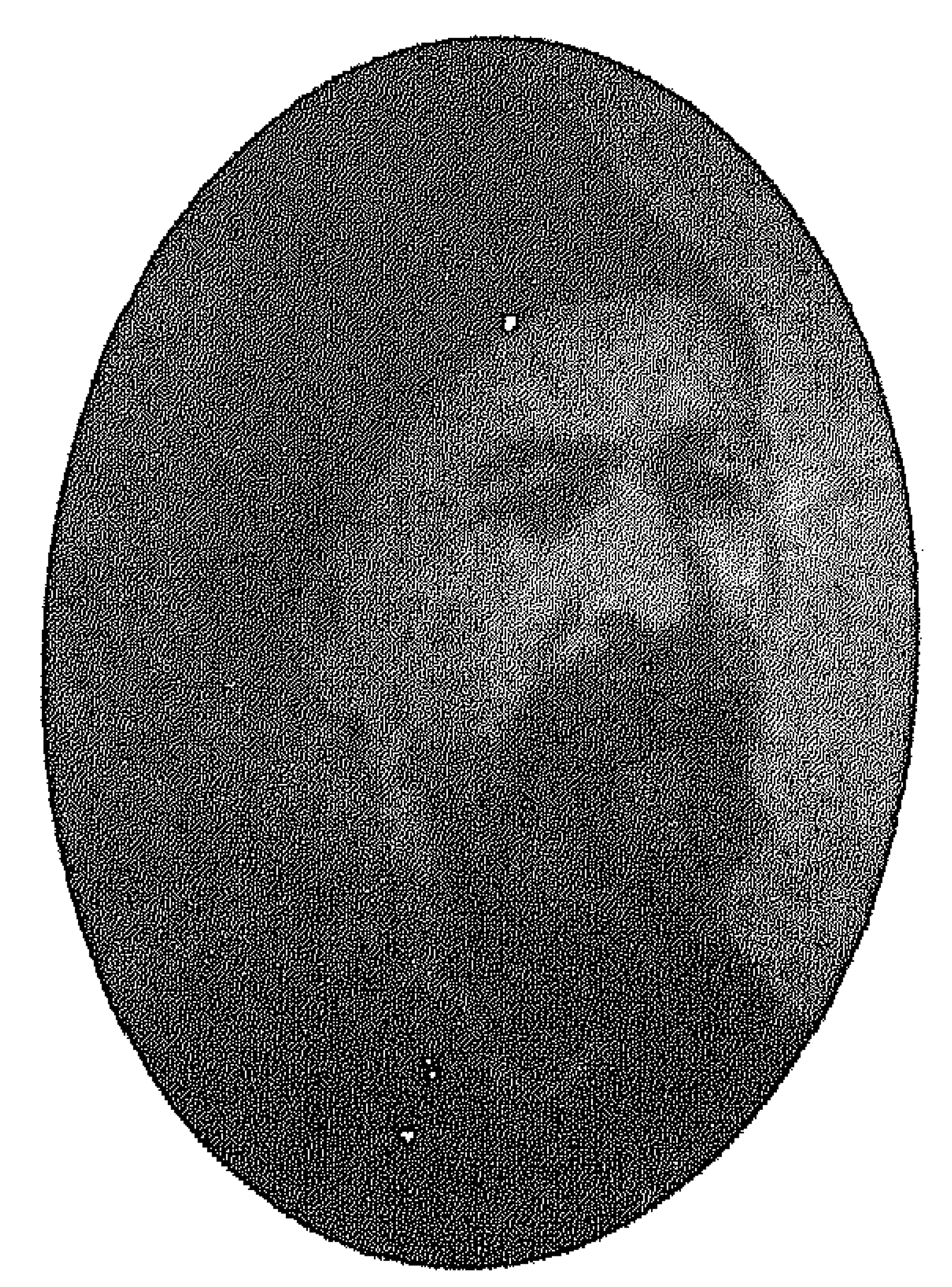
المترجم فى عهد توفيق باشا

ولما تبوأ توفيق باشا الأريكة الخديوية عهد إلى مصطفى رياض باشا بتشكيل الوزارة فدخلها المترجم وزيرا للأشغال .

الثورة العرابية

وبدت طوالع الثورة العرابية فى عهد وزارة رياض باشا وكان المترجم من الناصحين بالتزام الروية والاعتدال على عكس ما كان يرمى إليه العرابيون .

ثم طالب سواد الشعب بسقوط الوزارة الرياضية فسقطت فعلا فى سبتمبر سنة ١٨٨١ =



مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء سابقا

تلبية لارادة الثوار فألف شريف باشا الوزارة الجديدة .

ومع تقدير شريف باشا لاستقامة المترجم وكفاءته لم يستطع إشراكه في وزارته لأنه كان عضواً في وزارة حنق عليها الشعب . وهكذا قدر للمترجم أن يشترك في وزارتين سقطتا نزولا على إرادة الثوار وهما وزارتا نوبار باشا ورياض باشا .

ثم استقالت وزارة شريف وتلتها وزارة محمود باشا سامي البارودي فظل المترجم بعيدا عنها . وفي عهد هذه الوزارة وصل الأسطول البريطاني إلى ثغر الأسكندرية وتعاقبت الحوادث حتى انتهت بالاحتلال البريطاني .

ثم كان ما كان من وقوع الحرب بين العرابيين والأنجليز وانعقاد جمعية عمومية في القاهرة من أعيان البلاد حضرها علي مبارك باشا وكان ضمن الوفد الذي انتدبته الجمعية للسفر إلى الاسكندرية لابلاغ الخديو قرارات الجمعية . فلما وصل إليها حاول تهدئة الخواطر فلما لم ينجح انضم إلى الخديو أسوة بمن انضم إليه من أعيان البلاد وكبارها .

وفي سنة ١٨٨٢ أي عقب الاحتلال ألف شريف باشا وزارته الرابعة واشترك فيها المترجم كوزير للأشغال . ثم مالبث أن استقال في يناير سنة ١٨٨٤ متضامناً مع زملائه أعضاء الوزارة الشريفية احتجاجاً على إخلاء السودان .





أحمد باشا السيوفى محمد باشا السيوفى سر تجار العاصمة

وقد انضما الى الخديو توفيق

وزارة رياض باشا

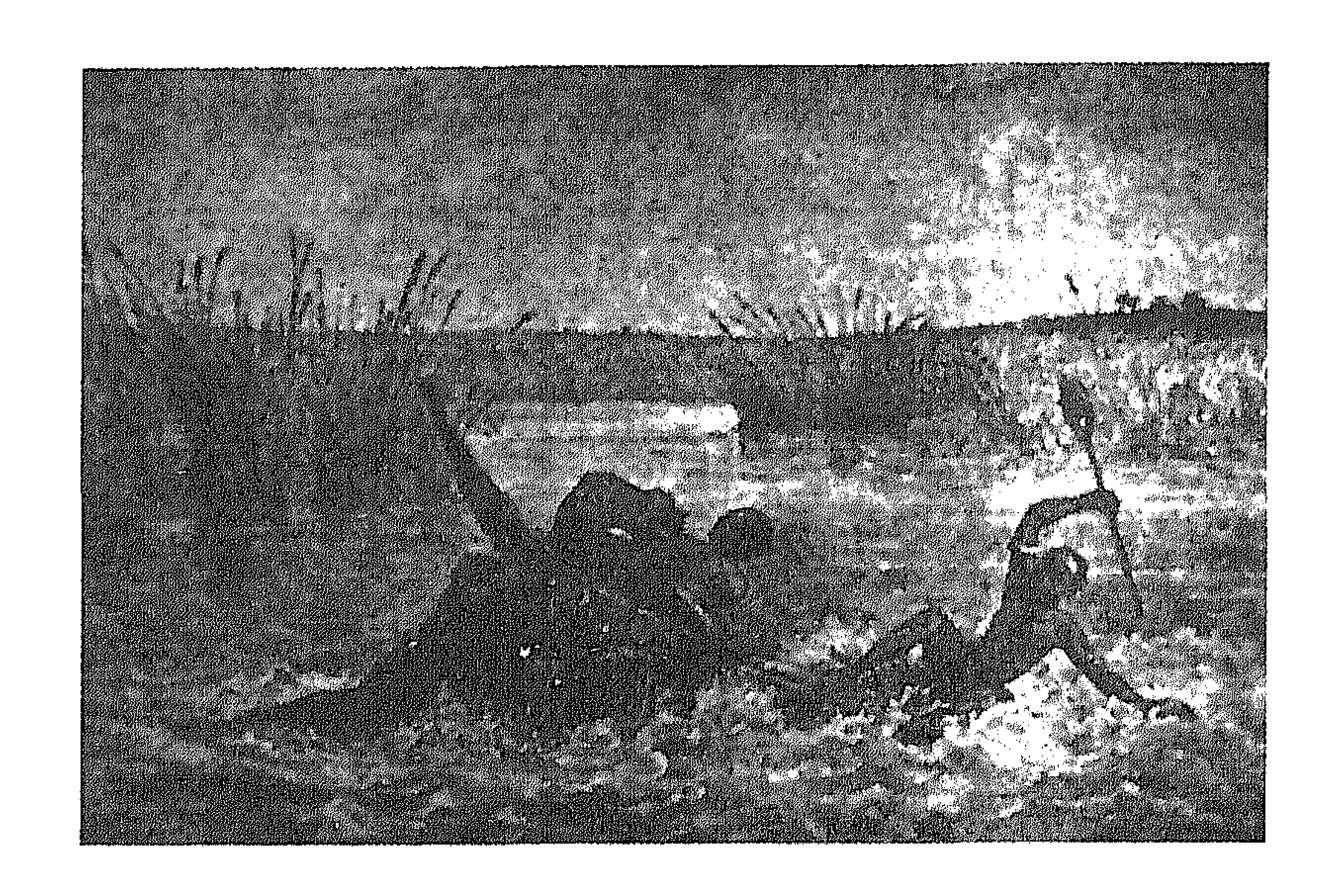
ظهور « خطط » المترجم

وفى يونية سنة ١٨٨٨ تولى رياض باشا الوزارة فأشرك المترجم فى عضويتها كوزير للمعارف . وفى هذه الفترة ظهر كتابه الخالد « الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة » ويقع فى عشرين مجلداً .

وهى دائرة معارف لخطط مصر وآثارها وجغرافيتها وتاريخها فى مختلف عصورها القديمة والحديثة وفيه وصف لمدن مصر وقراها ونيلها وسواحلها وتخطيط كامل للقاهرة وأحيائها وشوارعها ودروبها وميادينها وما فيها من المساجد والأضرحة والأسبلة والقصور والتكايا والحمامات والوكائل الخ الخ .

وقد خصص المترجم الأجزاء الستة الأولى للقاهرة والسابع للاسكندرية والأجزاء الأخرى لبقية مدن القطر المصرى وقراه .

ولبث المترجم يعنى بنشر التعليم وإنشاء المدارس إلى أن استقالت وزارة رياض باشا فى سنة ١٨٩١ فعاد المترجم إلى بلده لتفقد أملاكه وإصلاحها وهناك مرض بداء المثانة فعاد إلى القاهرة .



فرس البحر يفترس شيخ القبيلة الضرير فى منطقة قبائل الشيلوك *

وفاته

ثم اشتدت وطأة المرض حتى اختاره الله لجواره فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بمنزله بالحلمية وبهذا انطفأ هـذا السراج الذى أضاء البلاد زهاء أربعين عاما وارتجت البلاد لفقد هذا العالم الفحل وشعرت بما أحدثه من الفراغ الكبير .

الجمعيات العلمية

وكما اشتهر عهد اسماعيل بالنشاط بكافة معانى هذه اللفظة كذلك اشتهر بتأسيس الجمعيات العلمية والجمعيات الأنسانية ذات المقصد السامى . وقد كتب المؤرخ الكبير الأستاذ الرافعى بك فصلا رائعا فى هذا الموضوع اقتبسنا منه مايلى :

يصح أن نذكر ضمن النوع الأول المجمع العلمى الذى أنشأه بونابرت سنة ١٧٩٨ فى أوائل عهد الاحتلال الفرنسى . وقد أقفل ذلك المجمع أبوابه عند جلاء الفرنسيين ثم أعيد إنشاؤه سنة ١٨٥٩ بالاسكندرية فى عهد سعيد باشا واستمر يؤدى مهمته فى نشر المباحث العلمية إلى اليوم ومقره بوزارة الأشغال واسمه « مجلس المعارف المصرى » وله مجلة تنشر مباحثه .

جمعية المعارف (أسست سنة ١٨٦٨)

على أن محمد عارف باشا أحد أفاضل العلماء والعضو بمجلس الأحكام هو الذى

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



أحمد خيرى بك (باشا) مهردار الخديو اسماعيل *

=يرجع إليه الفضل فى تأسيس أول جمعية علمية ظهرت فى مصر لنشر الثقافة بواسطة التأليف والطباعة والنشر فى سنة ١٨٦٨ . وكانت غاية هذه الجمعية نشر العلوم والمعارف بطبع الكتب العلمية وتهذيبها وتلخيصها وكانت تحت رعاية الأمير محمد توفيق باشا ولى عهد الأريكة الخديوية . وقد طبعت الجمعية فعلا طائفة كبيرة من أمهات الكتب العربية فى التاريخ والفقه والأدب .

ونظرة واحدة إلى أسماء بعض من أقبلوا على تعضيد هذه الجمعية والاشتراك فيها تقنعك بما لقيته فى نفوس الملأ من التشجيع . فعندك مثلا من أعضائها الذين بلغوا زهاء السبعمائة فى عام ١٨٧٠ :

ابراهيم بك حليم من قضاة محكمة الاستئناف ، السيد ابراهيم جميعى من أعيان الاسكندرية ، السيد ابراهيم بك المويلحى من أعضاء المجلس الابتدائى ، اترى بك أبو العز من أعضاء مجلس شورى النواب ، احمد طلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، احمد رشيد باشا من أعضاء المجلس المخصوص (مجلس الوزراء) ، احمد خيرى بك مهردار الخديو (وهو الذى كان غوردون باشا يبعث إليه برسائله الخاصة بالملاحة=

* مستعارة من سعادة أحمد شفيق باشا



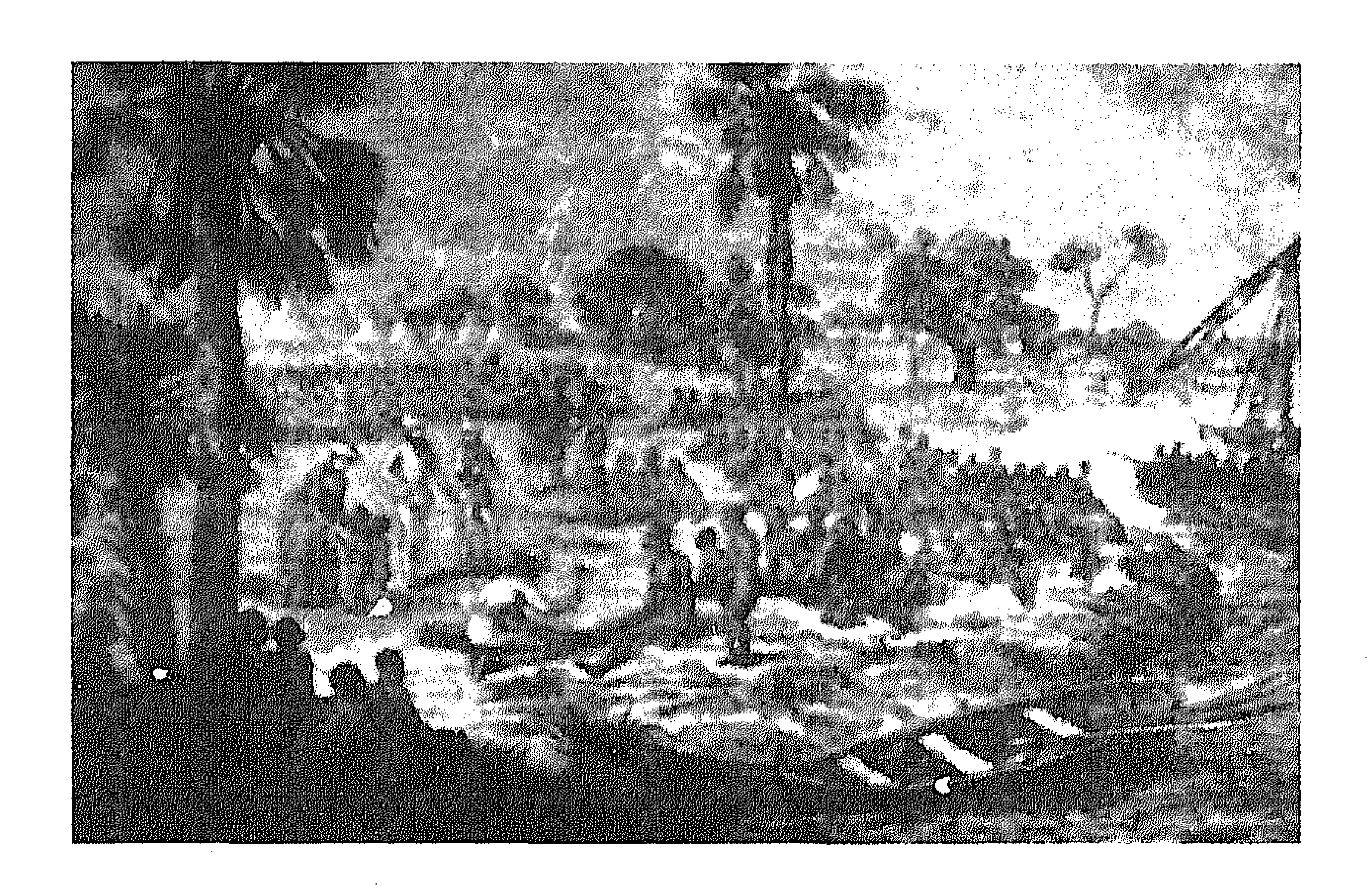
شفيق بك منصور وكيل النائب العام فى لجنة تحقيق حريق الاسكندرية

في بحيرة فكتوريا نيانزا على ما مر بك فى ص٣٤٣) ، الشيخ احمد فارس الشدياق صاحب الجوائب ، امين بك فكرى ، جعفر مظهر باشا حكمدار السودان ، جعفر صادق باشا رئيس مجلس استئناف قبلى (وجد معالى محمود فخرى باشا) ، الشيخ حسونه النواوى ، حسين بك (باشا) فخرى ، حسن شرين باشا ، خليل يكن باشا ، راشد حسنى باشا ، محمد عرفان باشا ، الشيخ عبد الرحمن الرافعى ، على ذو الفقار باشا وزير الخارجية ، محمد مظهر باشا وكيل مجلس الأحكام ، مصطفى رياض باشا ، السيد حسن موسى العقاد ، شفيق بك منصور ، (الذى كان وكيلا للنائب العمومى فى لجنة تحقيق جنايات حريق الاسكندرية سنة ١٨٨٣) وغيرهم .

ولكن الجمعية انحلت على أثر سفر عارف باشا إلى الآستانة وكان معروفا بميله إلى حليم باشا المطالب بعرش الخديوية .

الجمعية الجغرافية

وقد سبق الكلام عنها وهى من أهم المؤسسات العلمية فى عهد اسماعيل أنشأها سنة ١٨٧٥ للأبحاث الجغرافية واختار لرئاستها العلامة الألمانى الدكتور شونفرت ووكيليه العلامة محمود باشا الفلكى والجنرال استون باشا . وللجمعية مجلة دورية لنشر مباحثها القيمة . وليس شك فى أنها أدت وماتزال تؤدى أجل الخدمات للعلم والجغرافية بفضل عناية جلالة أبى الفاروق بها كما مر بك فى ص ١٥ .



السير صمويل بيكر يطلق سراح العبيد بعد استيلائه على القوارب التى كان صيادو الرقيق « شحنوهم » فيها وتراه فى الصورة وإلى يمينه قرينته *

الجمعية الخيرية الأسلامية

وهى غير الجمعية الخيرية الأسلامية الحالية المؤسسة فى سنة ١٨٩٢ . فلقد أسست الأولى فى سنة ١٨٧٨ فى الاسكندرية بمساعى السيد عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية ومساعدة سعد الله بك حلابه من سراة الثغر (وهو والد الأستاذ شفيق سعد الله حلابة عضو مجلس الشيوخ) .

وجعلت الجمعية غايتها فتح المدارس الحرة بعيدا عن النفوذ الأجنبي واعانة الفقراء فأنشأت مدرسة بالاسكندرية لتعليم البنين والبنات وعقد فيها محفل للخطابة كل أسبوع ورتبت لها الحكومة إعانة سنوية .

الصحافة

اشتهر عهد عباس وسعيد بالجمود الفكرى بينما كنت ترى عوامل النهضة والفلاح تسرى سريان الماء فى العود فى كل جانب من جوانب الحياة فى عهد اسماعيل . فليس غريباً أن البلاد بعد ان لم تكن تعرف من الصحافة فى عهدى عباس واسماعيل سوى الوقائع المصرية، أن بدأت تنتشر فيها الصحف العلمية والأدبية ثم السياسية بينما أخذ

* هذه الصوره ماخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



محمد قدرى باشا أحد أعلام الفقه والقانون *

أرباب الأقلام يتبارون فى الكتابة فيها . وهنا لانرى مفرا من الأشادة بفضل العنصر السورى على اللغة العربية وأثره فى نهضتها فى ذلك العهد . وفى الواقع كانت الصحافة فى عهد اسماعيل بمثابة حلبة تتلاقى فيها أقلام أعلام الكتاب والأدباء من أمثال رفاعة بك رافع الطهطاوى وابنه على باشا رفاعة وعبد الله باشا فكرى والشيخ حسين المرصفى وعلى باشا مبارك ومحمود باشا الفلكى واسماعيل باشا الفلكى والمسيو بروكش ناظر مدرسة اللسان القديم ومحمد قدرى باشا أحد أعلام الفقه والقانون ومؤلف كتاب « مرشد الحيوان إلى معرفة أحوال الانسان » وكتاب « الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية » وكتاب « قانون العدل والأنصاف فى القضاء على مشكلات الأوقاف » (وهى التى لاتزال إلى اليوم مرجع المشتغلين بالقانون) والسيد صالح مجدى بك والشيخ حسونه النواوى والشيخ حمزه فتح الله وغيرهم .

ويرجع الفضل فى نهضة الصحافة فى عهد اسماعيل إلى أنه كان لايضن على القائمين بها بالمساعدات الأدبية والمالية وهذا ما كفل لها السير فى معارج النجاح والفلاح .

* مستعارة من سعادة أحمد شفيق باشا



كمين من الزنوج يهاجمون مؤخره الحملة ويقتلون أحد الضباط *

= وإذا ذكرت الصحف فلا تنس فى طليعتها الوقائع المصرية التى كانت بمثابة سجل للحياة السياسية والاجتماعية فى عصر اسماعيل وكان يقوم بتحريرها لفيف من كبار أهل الأدب وأعلام البيان . وهى تعد فى الواقع من أهم المراجع التاريخية لايستغنى عنه الباحث فى تاريخ مصر الحديثة . وكثيرا ما استشهدنا بها فى عدة مواضع من هذا الكتاب .

وبين الصحف التى أنشئت فى عهد اسماعيل صحيفة اليعسوب (سنة ١٨٦٥) وهى مجلة شهرية طبية أنشأها الدكتور محمد على باشا البقلى وابراهيم الدسوقى ولم تعمر طويلا .

ثم مجلة روضة المدارس التى أنشأها على مبارك باشا سنة ١٨٧٠ وكان وزيرا للمعارف وهى من أجل أعماله وتولت وزارة المعارف الانفاق عليها وأصدارها بانتظام والغرض منها احياء الآداب العربية ونشر المعارف الحديثة . وقد تولى رئاسة تحريرها العلامة رفاعة بك رافع الطهطاوى وأسند تحريرها إلى ابنه على بك (باشا) فهمى رفاعة. وكانت ميداناً تصول فيه أقلام فطاحل العلماء وأعلام الأدباء والكتاب فى ذلك العصر ممن أشرنا إليهم فى صدر هذه الكلمة .

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



الشاعر الفذ اسماعيل باشا صبرى *

وقد صدر العدد الأول منها فى ١٥ المحرم سنة١٢٨٧ه (١٨٧٠) واستمرت تصدر بانتظام كل نصف شهر مدة ثمانى سنوات فكانت خير معلم للنشء فى ذلك العهد كما شهد بذلك المسيو دور بك مفتش التعليم العام فى عهد اسماعيل فى كتابه « التعليم العام فى مصر » ص ٢٥٣ إذ قال : « كانت هذه المجلة توزع مجاناً على التلاميذ وقد ساعدت على نشر العلوم والمعارف لأنها عودت الطلبة ملكة المطالعة والبحث وفتحت صحائفها للنابهين منهم لنشر ابحاثهم القيمة فكان ذلك مما يشجعهم ويستحث هممهم على المباحث والجهود المستقلة عن دروسهم ».

وبينما كانت صحائف المجلة ميداناً تتلاقى فيه أقلام العلماء والكتاب كما قدمنا كذلك كانت فى الوقت نفسه حلبة تتسابق فيها أقلام نبهاء الطلبة . ومن ألطف ماذكره الأستاذ الرافعى بك مطلع بعض قصائد رآها فى المجلة لفخر الشعراء المرحوم اسماعيل باشا صبرى

* مستعارة من سعادة أحمد شفيق باشا



الدوق أف كونوت ولى عهد انجلترا سابقا . وفى أثناء زيارته لمصر وسطه اسماعيل باشا فى حمل السير صمويل بيكر على قبول الخدمة لمحاربة النخاسة

وكان يسمى وقتئذ « الشاب النجيب اسماعيل افندى صبرى » أحد تلامذة مدرسة الادارة (الحقوق) وقتئذ .

قال اسماعيل صبرى من قصيدة نشرت بالعدد ٢٠ من المجلة (بتاريخ آخر شوال سنة ١٢٨٧) فى مدح الخديو

سارت فلاح لنا هلال سعود ونما الغرام بقلبي المعمود

وقال فى قصيدة أخرى بالعدد ٥ من السنة الثانية :

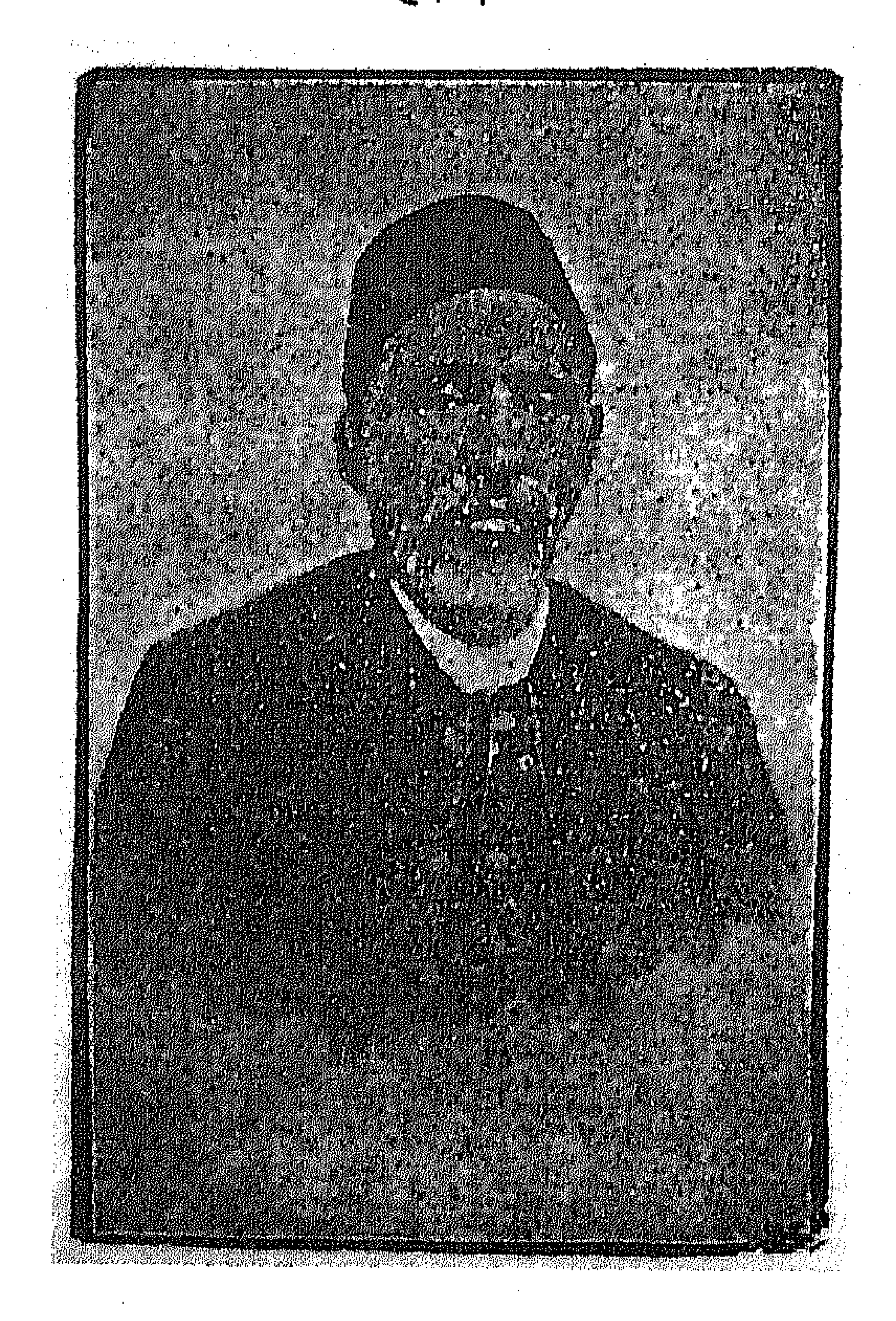
أغرتك الغراء أم طلعة البدر وقامتك الهيفاء أم عادل السمر

وشعرك أم ليل تراخي سدوله وثغرك أم عقد تنظم من در

وهى قصائد رائعة كانت تتكهن لهذا الفتى بالمكانة المبرزة التى كانت تنتظره فى عالم الشعر الذى أصبح فى طليعة فرسانه .

ثم لاتنس بين تلك الصحف صحيفتى أركان حرب الجيش المصرى والجريدة العسكرية المصرية اللتين سبق الكلام عنهما فى سياق الجيش المصرى ص ٣٧٨

ه هذه الصورة ماخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



القاضي الكبير محمد بك عثمان جلال *
صاحب كتاب « العيون اليواقظ »

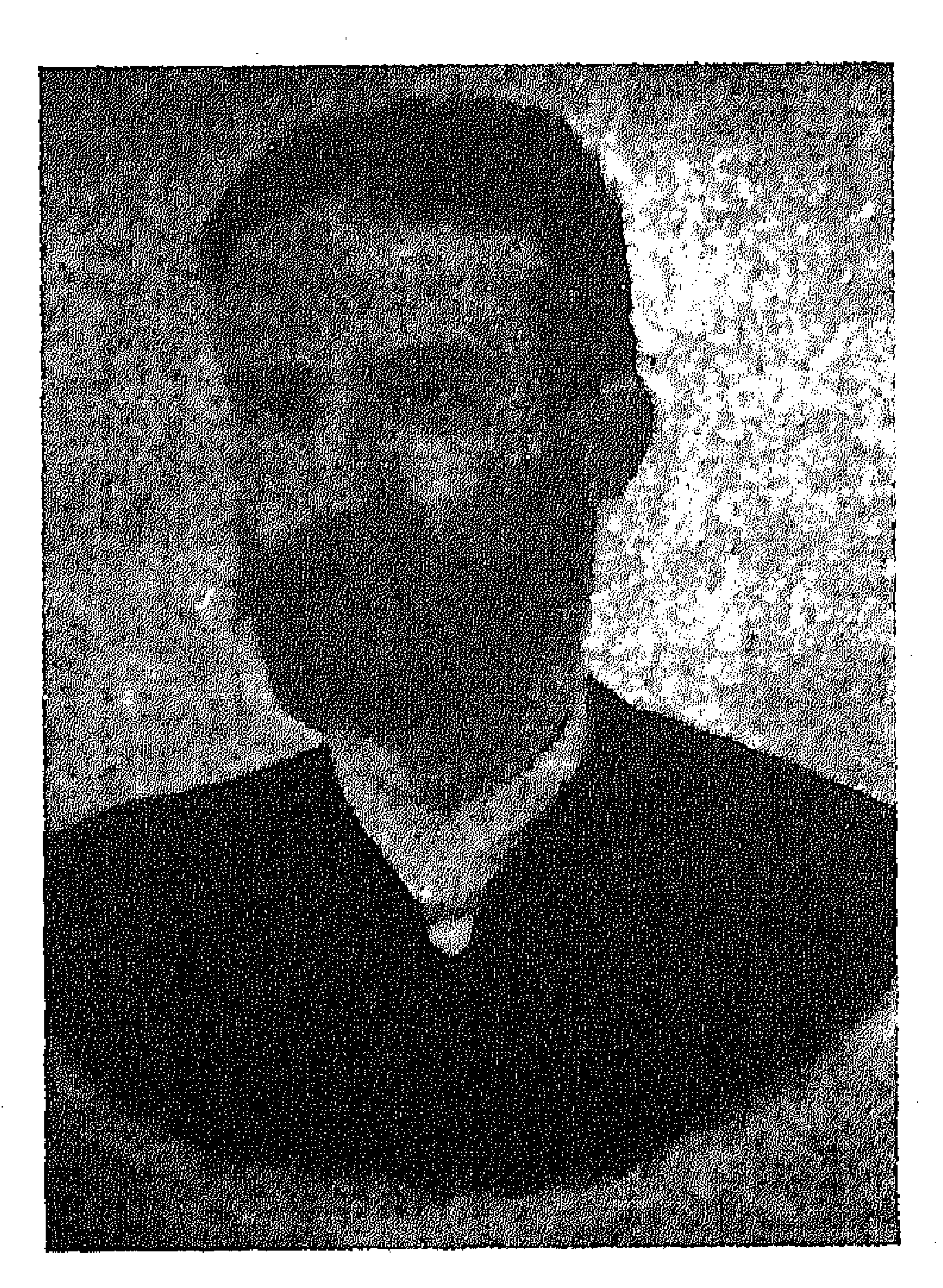
الصحف السياسية

ولكي نعطيك صورة صادقة عن هذه الناحية من الحياة الاجتماعية في عهد اسماعيل لانرى بداً من الاشارة إلى ماظهر في عهده الزاهر من الصحف السياسية التي كان لها أكبر فضل في تنبيه الأذهان وشحذ الهمم وتوجيه الأنظار إلى العناية بشؤون البلاد العامة وانتقاد مايستحق الانتقاد. وإليها يرجع الفضل في إذكاء الروح الوطني وترقية أساليب الانشاء وتهذيب لغة الكتابة ولهذا تعد بحق من عوامل النهضة الأدبية في العصر الحديث.

وتعتبر جريدة وادي النيل لصاحبها الشاعر الناثر عبد الله افندي أبو السعود أقدم صحيفة سياسية. فقد انشئت سنة ١٨٦٧ وكانت تصدر في شكل مجلة مرتين في الأسبوع إلى أن ألغتها الحكومة سنة ١٨٧٢

ثم جريدة نزهة الأفكار الأسبوعية (١٨٦٩) لمنشئيها ابراهيم بك المويلحي ومحمد بك عثمان جلال ولم يصدر منها إلا عددان ثم عطلت.

* مستعارة من سعادة أحمد شفيق باشا



الكاتب الشهير أديب اسحاق ه

= وجريدة الوطن لمنشئها خليل افندى عبد السيد (١٨٧٧) وكانت سياستها وطنية ولهجتها حرة واستمرت إلى مابعد الاحتلال ثم وقفت حيناً واستأنفت الظهور فى سنة ١٩٠٠

وفى سنة ١٨٧٧ ظهرت جريدة مصر الأسبوعية لمحررها أديب اسحق الذى أنشأ فى سنة ١٨٧٨ صحيفة « التجارة » وكانت سياسة الصحيفتين وطنية حماسية تجلت فيها تعاليم علامة الشرق السيد جمال الدين الأفغانى وكثيراً ما كان يكتب فيهما إلى أن ألغاهما رياض باشا سنة ١٨٨٠

وعمد محمد بك أنسى بن عبد الله أبى السعود أفندى إلى انشاء جريدة روضة الأخبار بدلا من صحيفة وادى النيل المعطلة

وجريدة الكوكب الشرقى لصاحبها سليم باشا حموى صدرت باسكندرية سنة ١٨٧٣ ولم تعمر طويلا .

ثم جريدة الأهرام لسليم (بك) وبشاره (باشا) تقلا صدرت فى الاسكندرية

ه مستعارة من سعادة أحمد شفيق باشا .



صاحب الأهرام المرحوم بشارة تقلا باشا *

=سنة ١٨٧٥ ثم انتقلت إلى القاهرة وكانت فى بداية ظهورها أسبوعية وواجهت شتى المصاعب إلى أن ابتسم لها الدهر ونالت الرواج الذى تستحقه بفضل سهر أصحابها عليها واهتمامهم بابلاغها إلى أرقى مكانة فى عالم الصحافة حتى أصبحت جديرة بأن تعد مفخرة صحف الشرق قاطبة .

وجريدة الاسكندرية وقد صدرت أسبوعية فى يولية سنة ١٨٧٨

وجريدة الكوكب المصرى للشيخ محمد وفاء .

ومرآة الشرق وهى سياسية أنشأها سليم عنحورى وتنحى عنها فى ابريل سنة ١٨٧٩ حيث تولاها ابراهيم بك اللقانى بايعاز السيد جمال الدين الأفغانى .

ثم جريدتا مرآة الأحوال صدرت فى لندن سنة ١٨٧٦ ، وأبو نضارة ، صدرت=

* هذه الصورة مستعارة من سعادة احمد شفيق باشا .



صاحب الأهرام المرحوم سليم تقلا بك

في القاهرة سنة ١٨٧٧ وكانتا من الصحف المعارضة للخديو لصاحبهما الشيخ يعقوب صنوع الاسرائيلي العقيدة المصرى الجنسية المسمى بالشيخ (أبو نضاره) وكان فى بداية أمره ميالا إلى نقد سياسة الخديو ثم أخذ يحمل على الاحتلال البريطانى فيما بعد إلى أن مات سنة ١٩١٢

وليس يفوتنا أن نسجل هنا أن الخديو اسماعيل كان من أنصار حرية الصحافة ولذا أطلق لها العنان . وإذ رأيت أن معظم الصحف السياسية قد ظهر فى أواخر عهده فليس غريباً أن تراها تتنافس فى الحملة على المطامع الأوربية والتنديد بالسياسة الاستعمارية .

الصحف الأفرنجية

وظهر من الصحف الأفرنجية فى عهد اسماعيل جريدة القار دى الكسندرى فى الاسكندرية (١٨٧٤) ثم البروجريه اجبسيان وكانت معارضة للخديو ثم جريدة الريفورم .

الطباعة

وكما تقدمت كل ناحية من نواحى الحياة المصرية فى عهد اسماعيل كذلك تقدم فن الطباعة وبلغ شأوا بعيداً حتى أصبحت مطبعة بولاق تضارع المطابع الكبرى . وكان يتولى نظارتها حسين باشا حسنى وإليه يرجع الفضل فيما وصلت إليه من التقدم والكمال .

وقد ذكرت الوقائع المصرية فى عددها رقم ٤١٠ الصادر بتاريخ أول يونيه سنة ١٨٧١ أن الخديو اسماعيل أنشأ مصنعاً للورق تولاه حسين حسنى باشا وقد أخذ ذلك المصنع



الصحفى المعروف الشيخ أبو نضارة

= يورد لمصانع الحكومة كافة ما تحتاجه من الورق وطبع المؤلفات العلمية هذا عدا الأوراق والدفاتر اللازمة للتجار .

وقد تمكن حسين باشا حسنى من الوصول بمصنع الورق الذى ابتاع آلاته من لندن إلى درجة من الاتقان والأحكام مما جعله ينتج من الورق ما كاد أن يعطل على واردات أوربا . وكانت جميع نفقات المصنع وثمن آلاته تؤخذ من ربح المطبعة والمصنع حتى قال عنه على باشا مبارك «إنه أحيي روح المطبعة الأميرية ونشر صيتها فى جميع الأقطار» وقد توفى سنة ١٨٨٥

ثم أنشئت عدة مطابع أخرى فى القاهرة وكان من أثرها طبع عدة من أمهات الكتب العربية .

مظاهر النهضة العلمية والأدبية

لعلك لاحظت مابلغته البلاد فى عصر اسماعيل من درجة ممتازة فى عالم الأدب والعلوم ويرجع الفضل فى ذلك إلى عدة عوامل .

منها انتشار التعليم فى المدارس والمعاهد وظهور طائفة من العلماء والأدباء ممن تخرجوا فى المدارس والبعثات أو فى الأزهر على عهد محمد على وخلفائه . وقد ظهرت ثمار قرائح هؤلاء الأعلام فى عهد اسماعيل الذى كان يبالغ فى تشجيعهم ولا يفتر عن =

* هذه الصورة مستعارة من سعادة أحمد شفيق باشا .



الزنوج يسحبون الباخرة رقم ١٠ « باللبان » فى الترع وسط الأعشاب *

= مساعدتهم واسناد المراكز الممتازة فى الحكومة إليهم ويمدهم بالمنح السخية فكانت أياديه البيضاء هذه بمثابة أكبر حافز للعزائم وأعظم عضد للنهضة العلمية والأدبية .

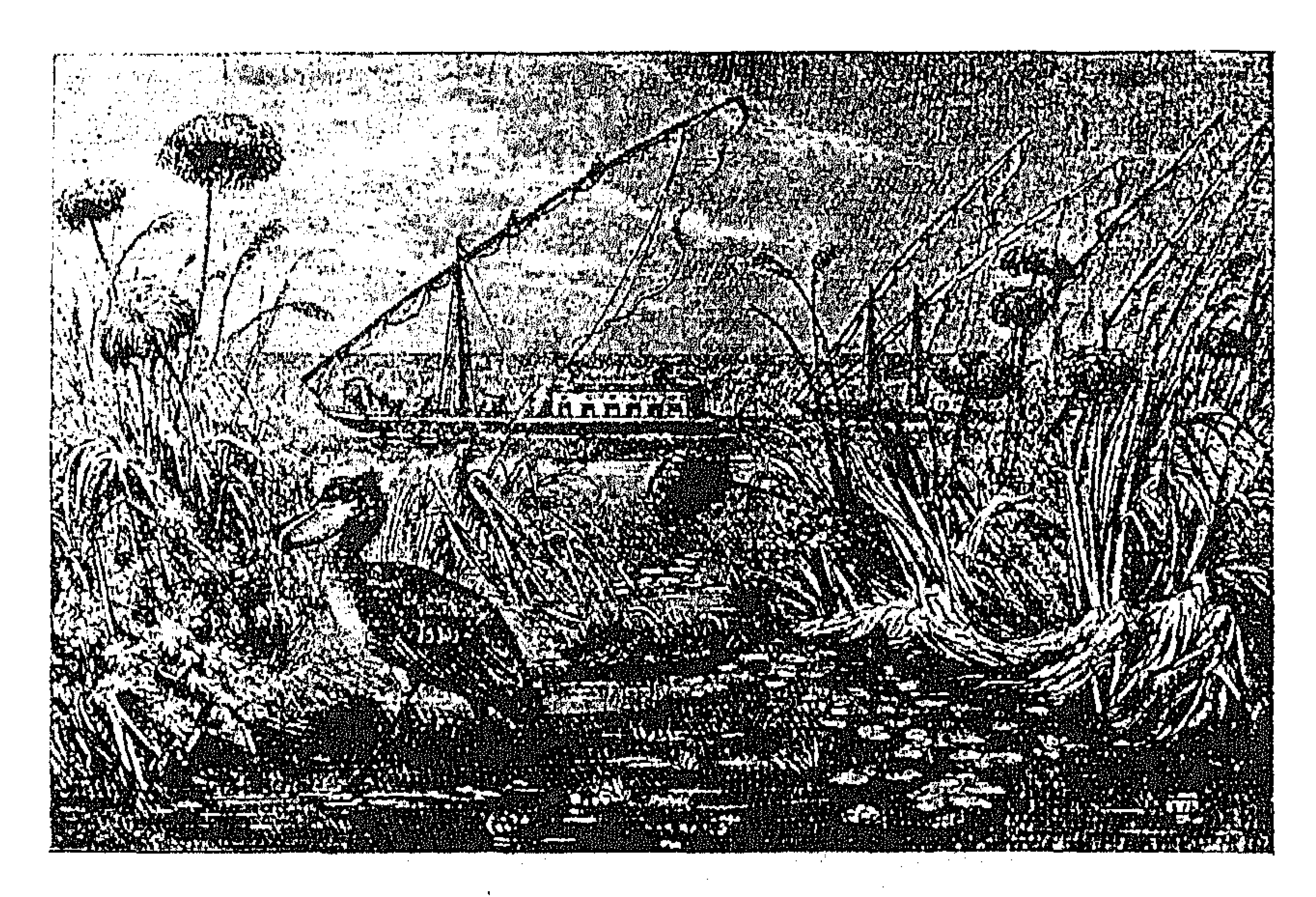
ثم إن انتشار التعليم كان له أثره الظاهر فى نمو النهضة العلمية والأدبية . لأن جمهرة المتعلمين كانوا لا يترددون فى تأييد تلك النهضة بالأقبال على ما تنتجه قرائح العلماء . وبديهى أنه لولا هذا الأقبال والتشجيع لتعطلت القرائح ولاختل قانون العرض والطلب فى هذا الميدان العلمى والأدبى .

ثم لا تنس أثر السيد جمال الدين الأفغانى الذى هبط مصر فكان هبوطه بمثابة بعث جديد للنهضة الفكرية بما نفخه فيها من روح التجديد والنشاط . وقد ظهر أثره فى الحياة العلمية والأدبية والسياسية على السواء ، مما دفع الأمة إلى الأمام .

كذلك لا تنس انتشار الجمعيات العلمية وتقدم الطباعة وظهور الصحف والاهتمام بالتأليف والترجمة والنشر مما حفل به عصر اسماعيل . وقد نشط الأدب والشعر وظهرت طائفة من الشعراء بدأ على شعرهم أسلوب العصر الحديث . وقد أخذت أساليب الكتابة ترقى بعد ترك السجع المتكلف والتخلص من شوائب التعقيد والركاكة .

وفى عصر اسماعيل أيضاً ظهرت طائفة من العلماء المؤلفين والمعربين ، فنقلوا عدة من طرائف الكتب الأجنبية مما أفادت به البلاد .

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



الوصول إلى منطقة السدود
فى أعالى النيل *

ومناصب الحكومة التى عهد اسماعيل بها إلى أكفاء المتخرجين من المدارس والمعاهد والبعثات مما كانت نتيجته سريان النهضة ومد الحكومة ومصالحها كالرى والتعليم والهندسة والادارة والقضاء والصحة والجيش والأسطول بماتحتاجه من الرجال النابهين .

وكان بديهياً ان يكون لهذه النهضة العامة أثرها فى تطور الحياة الاجتماعية وبالتالى لحياة الوطنية والسياسية .

أعلام الأدب فى عصر اسماعيل

وتسوقنا هذه النبذة التى اقتبسناها من كتاب الأستاذ الرافعى بك إلى سرد أسماء من ذكرهم حضرته من أعلام الأدب الذين ازدان بهم العصر الاسماعيلى .

ويأتى فى طليعتهم رفاعة بك رافع الطهطاوى ثم على باشا مبارك ثم السيد جمال الدين الأفغانى .

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



فيلسوف الشرق السيد جمال الدين الأفغانى ✲

السيد جمال الدين الأفغانى

ولا بد من الوقوف هنيهة لنقول كلمة عن هذا الحكيم الكبير الذى يعتبر بحق باعث نهضة الشرق .

وكتاب كالكتاب الحاضر لا يتسع طبعاً لوفاء حق عبقرى كجمال الدين الأفغانى كما ينبغى فهو خليق بكتاب بأكمله بل بعدة كتب . لأن الرجل كان متعدد النواحى وكان عظيما فى كل ناحية من هذه النواحى فما بالك وقد اجتمعت كلها فيه . فلا غرو أن أصبح كبير أعلام الشرق والينبوع الصافى الذى تلقى منه الشرق الحكمة والعلوم حقبة من الزمن كان لها أكبر أثر فى تطوره التطور المشاهد فى كل أرجائه .

ولقد اعتاد الناس ألا يقدروا إنسانا إلا بنسبة انتاجه كما هو المألوف فى شأن من تقدم جمال الدين من فلاسفة الرومان أو اليونان والفرس والعرب وغيرهم . ولكن قد

✲ هذه الصورة مستعارة من سعادة احمد شفيق باشا .



صيد الظباء بالشباك فى منطقة كابريقة *

= يحدث أحياناً أن يذهب فيلسوف بعينه إلى العالم الآخر دون أن يدون بنفسه شيئا من فلسفته أو كلماته وتعاليمه . وفى هذه الحالة ينهض تلاميذه ومريدوه ممن ارتووا بسلسبيل هذه التعاليم فينشرونها كما تلقوها عن استاذهم ويملأون بها أرجاء الأرض فتثمر ثمرها المطلوب ويصبح وجود أولئك التلاميذ رمزا لفلسفة صاحبها فيسلمونها لأبنائهم وأحفادهم .

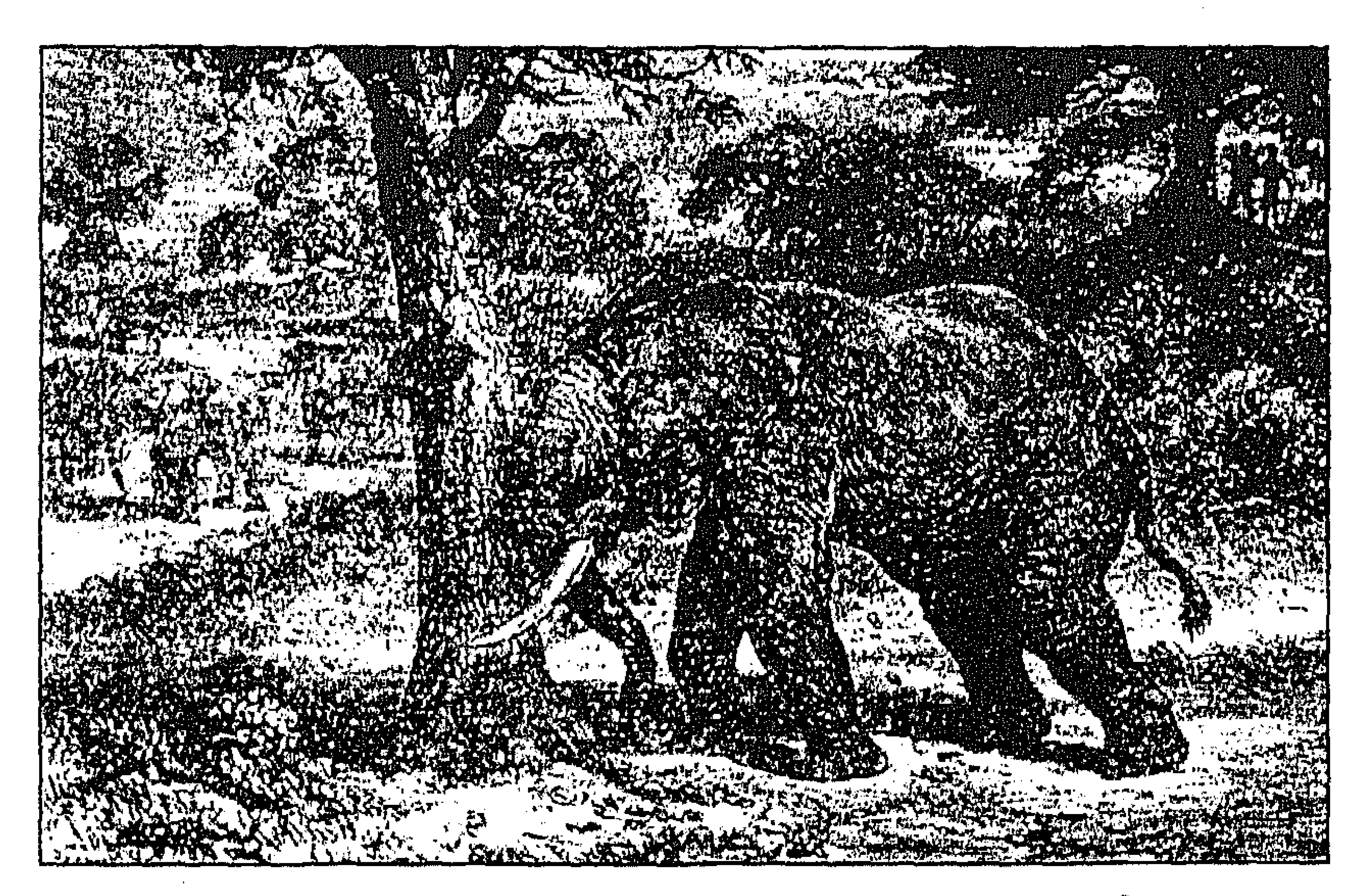
وهاهو سقراط كبير فلاسفة اليونان مات دون أن يدون شيئا من كلامه على أن ذلك لم يمنع أن تلامذته حفظوا فلسفته ودونوها وأذاعوها بين الخافقين وتوارثها الخلف عن السلف .

فلئن كان حكيم الشرق وفيلسوفه العبقرى السيد جمال الدين الأفغانى قد مات دون أن يترك طائفة من الكتب فان ذلك لا يمنع أنه ترك غرسا مشى به مريدوه وتلاميذه بين أنحاء الشرق فآتى أكله .

اسماعيل باشا وتعاليم السيد جمال الدين

وكما أن البذرة لا تؤتى الثمرة الشهية إلا إذا غرست فى تربة صالحة فكذلك التعاليم والفلسفة لن تثمر شيئا إلا إذا بثت فى بيئة صالحة وتحضرت الأذهان والأفهام لاستيعابها. =

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صموئيل بيكر .



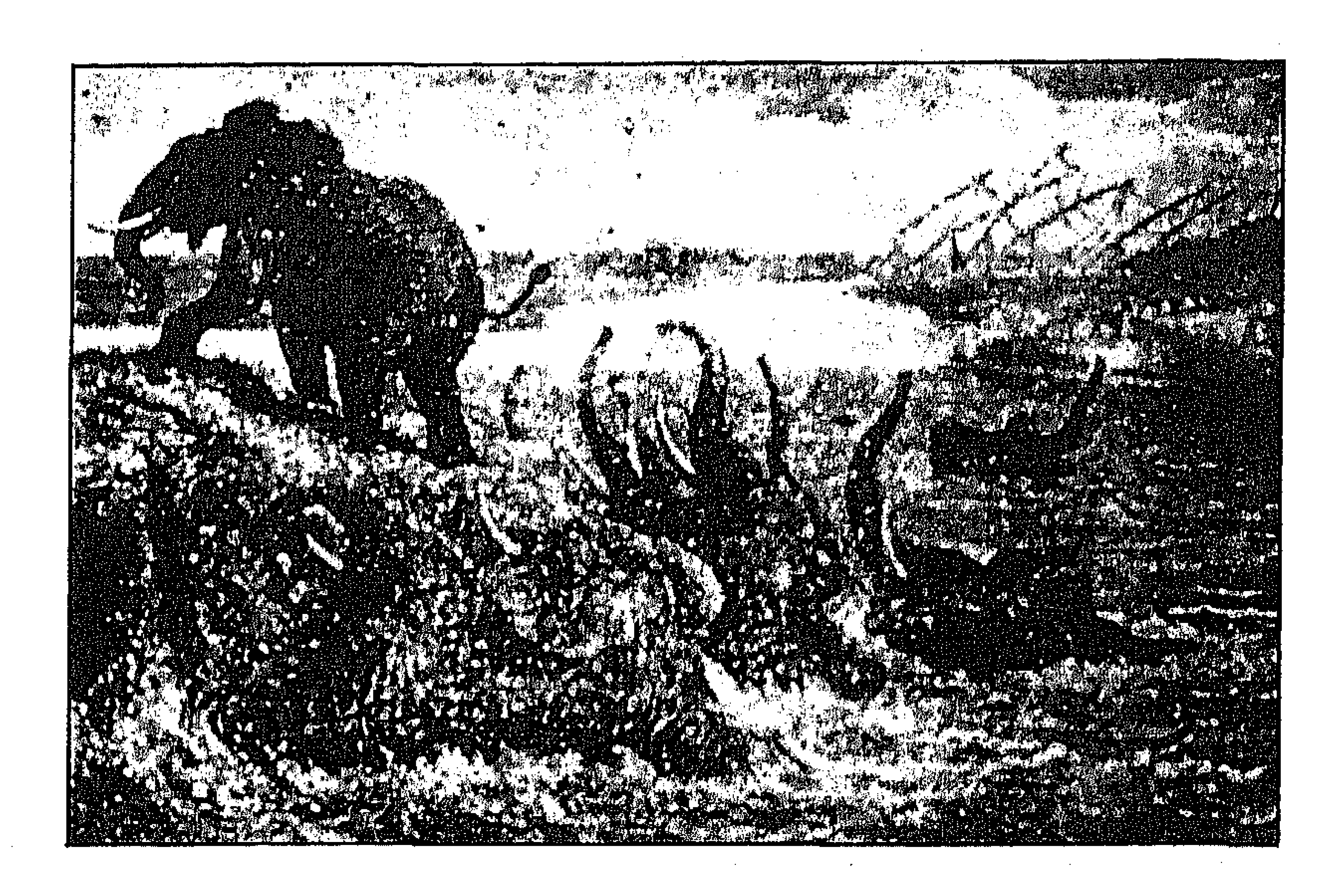
أحد الفيلة الضخمة يهز جزع الشجرة ليحصل على الثمار *

ومن هنا لايذكر إنساناً تعاليم السيد جمال الدين الأفغانى وانتشارها فى مصر إلاوذكر معها الأسرة المحمدية العلوية باعتبارها صاحبة الفضل فى تهيئة الجو الصالح الذى ولدت فيه تعاليم الحكيم الكبير .

فالنهضة الفكرية التى وضع أسسها محمد على وتعهدها اسماعيل بكل ما عرف عنه من همة لاتكل ولا تمل كانت خير تربة نبتت فيها تعاليم الفيلسوف الأفغانى وأينعت . ولولا تلك النهضة ولولا ما ازدان به عصر محمد على وبخاصة عصر اسماعيل من فحول أعلام الأدب والبيان كما سردناه عليك فى هذه الصفحات . وبالاختصار لولا المحيط الفكرى والمستوى العلمى الراقى الذى وجد فى عصر اسماعيل لما أثمرت تعاليم الحكيم الأفغانى شيئا . بل لجاء إلى مصر غريبا وغادرها غريبا دون أن يلتفت إليه أحد أو يقتبس أحد منه شيئاً .

وإذا كانت تعاليم ذلك الفيلسوف العبقرى قد أثمرت فى مصر كما لم تثمر فى أى بلد آخر من البلاد التى أقام فيها ، وإذا صح لتلاميذ السيد جمال الدين الأفغانى أن يفاخروا بما تلقوه من ضروب الحكمة على يد أستاذهم الكبير لجدير بهم ألا ينسوا فضل الخديو اسماعيل. فهو الذى حرص على أن يدنى منهم ذلك الينبوع الصافى وأن يضيف الفيلسوف.

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر



منظر لقطيع من الفيلة سقط فى الماء أمام مطارديه من حملة السير صمويل بيكر *

= الأفغانى فى مصر فى الوقت الذى ضاقت به الأستانة . فلولا سماح اسماعيل بحضور السيد جمال الدين لمصر ورضائه عن بقائه فيها ، ولولا النهضة الفكرية الراقية التى ازدان بها عصره الزاهر لما عرفت مصر شيئا عن فيلسوف الأفغان وكبير حكماء الشرق ولعاش ومات دون أن يفيد أحد شيئاً مما حبته به الطبيعة .

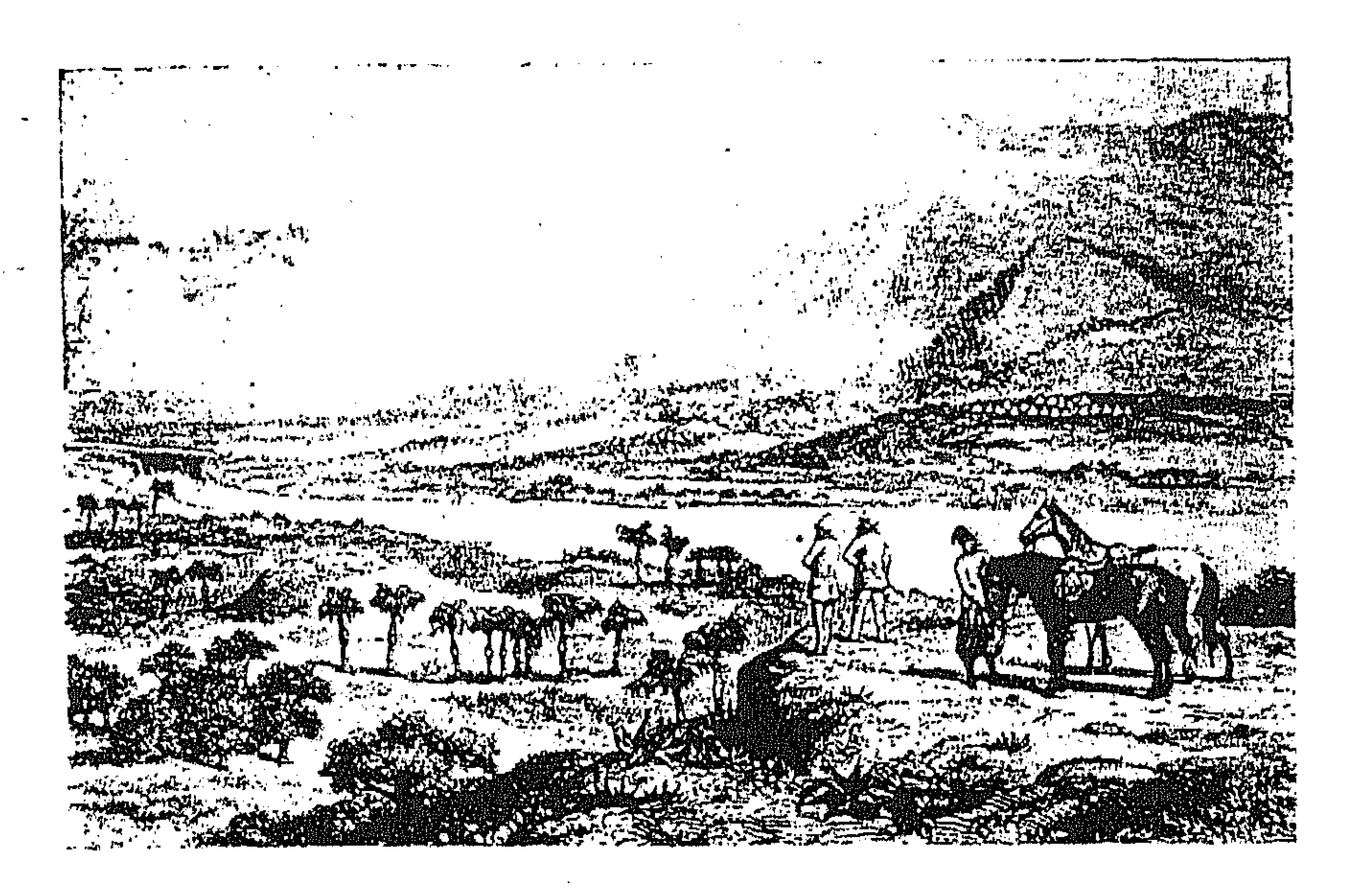
تلك كلمة حق رأينا أن نسوقها قبل الخوض فى تاريخ حياة السيد جمال الدين وهى قبل كل شىء بمثابة دليل على ميل اسماعيل للعلم وحبه الفطرى لتشجيع أهله .

ولادته ونشأته

كانت ولادة المترجم فى سنة ١٨٣٩ بقرية أسعد أباد من قرى كنر من أعمال كابل عاصمة الأفغان . ولا صحة لما تقوله البعض من أن ولادته كانت بايران وأنه كان ايرانياً . وهو ابن السيد صفتر من سادات كنر (الحسينية) كان من بيت شرف وعلم وحسبه أن نسبه يتصل بالسيد على الترمذى المحدث المشهور ثم يرتقى إلى الامام الحسين ابن على بن أبى طالب (ر) .

ولال هذا البيت حرمة كبيرة فى الأفغان بسبب نسبها ومقامها الاجتماعى والسياسى . وكانت تملك جزءاً كبيراً من أراضى الأفغان تتمتع فيه بالأمارة والسيادة إلى أن =

* هذه الصورة ماخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



منظر عام للنيل الأبيض بعد عبور الشلال الأخير فى جهة أفودو *

انتزعه منها «دوست محمد خان» أمير الأفغان وقتئذ. ثم أمر بنقل والد السيد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة كابل والمترجم لايزال فى الثامنة من عمره فاستوطنوا بها من ذلك الحين.

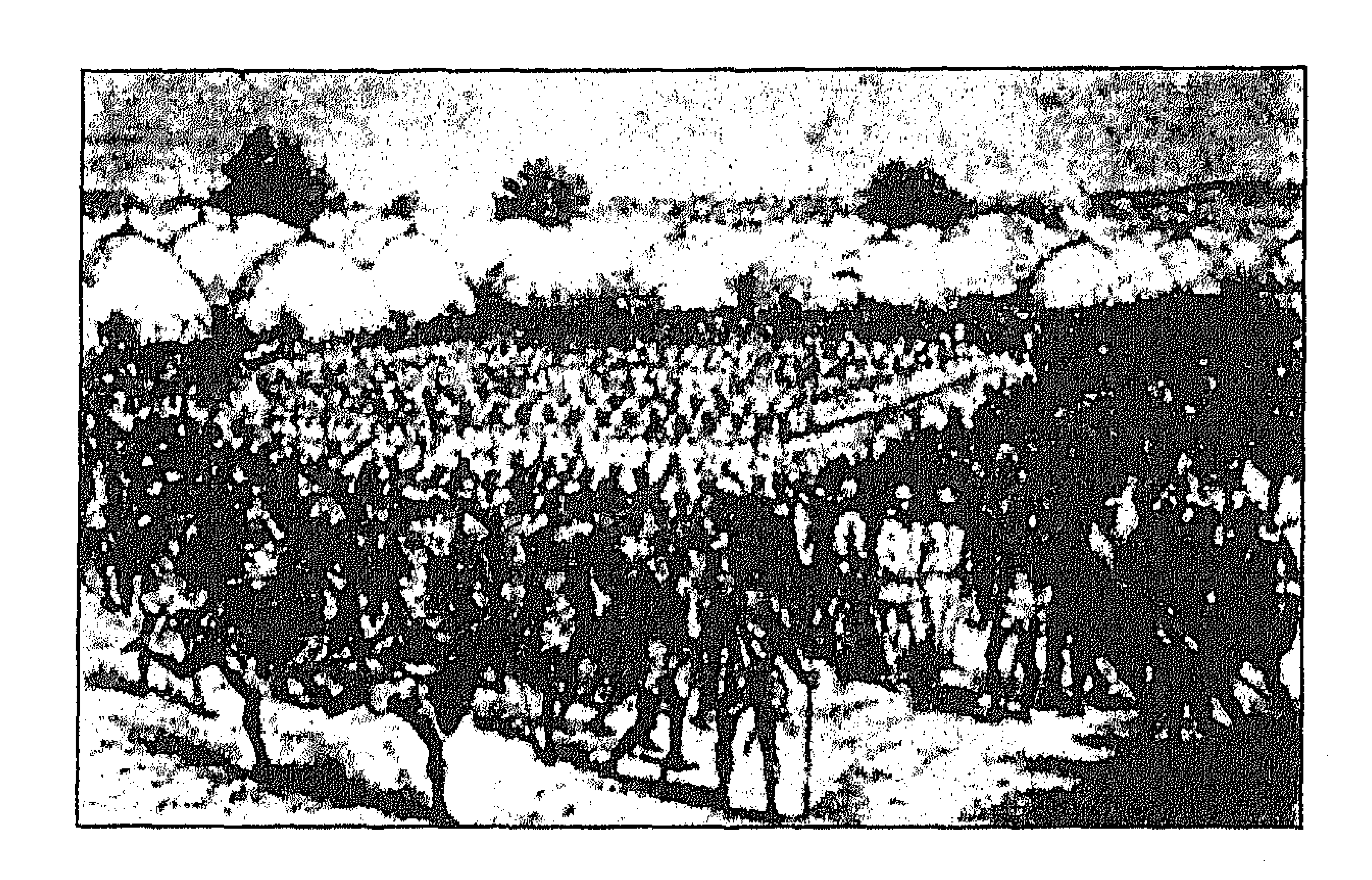
واتجهت عناية الوالد إلى تعليم ولده جمال الدين وتثقيفه فتلقى مبادىء العلوم العربية والتاريخ والفلسفة وعلوم الشريعة من تفسير وحديث وفقه وأصول وكلام وتصوف والعلوم العقلية من منطق وحكمة عملية سياسية ومنزلية وتهذيبية وحكمة نظرية طبيعية وآلهية والعلوم الرياضية كالحساب والهندسة والجبر وهيأة الأفلاك ونظريات الطب والتشريح الخ الخ. ولما كان المترجم تبدو عليه منذ صباه مخايل الذكاء والنجابة وتوقد القريحة وقوة الذاكرة فانه أتم تعلم ماسلف من المواد وهو بعد فى سن الثامنة عشرة من العمر. هذا إلى أنه تعلم أيضا اللغة العربية والأفغانية.

سفره إلى الخارج

ثم عرض له السفر إلى الهند فشخص إليها وأقام بها سنة وبضعة أشهر وهو يدرس العلوم الرياضية على الطريقة الافرنجية الحديثة. فنضج فكره واتسعت مداركه.

وإذ كان شغوفا بالرحلات واستطلاع أحوال الأمم فقد عرض له وهو فى الهند

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب «الاسماعيلية» للسير صمويل بيكر.



مظاهرة عدائية فجائية حيث اضطرت الجنود إلى تكوين مربع *

= السفر إلى الحجاز فقضى سنة يتنقل فى البلاد لتعرف أحوالها إلى أن وصل مكة المكرمة فى سنة ١٨٥٧ وأدى فريضة الحج .

عودته إلى بلاده

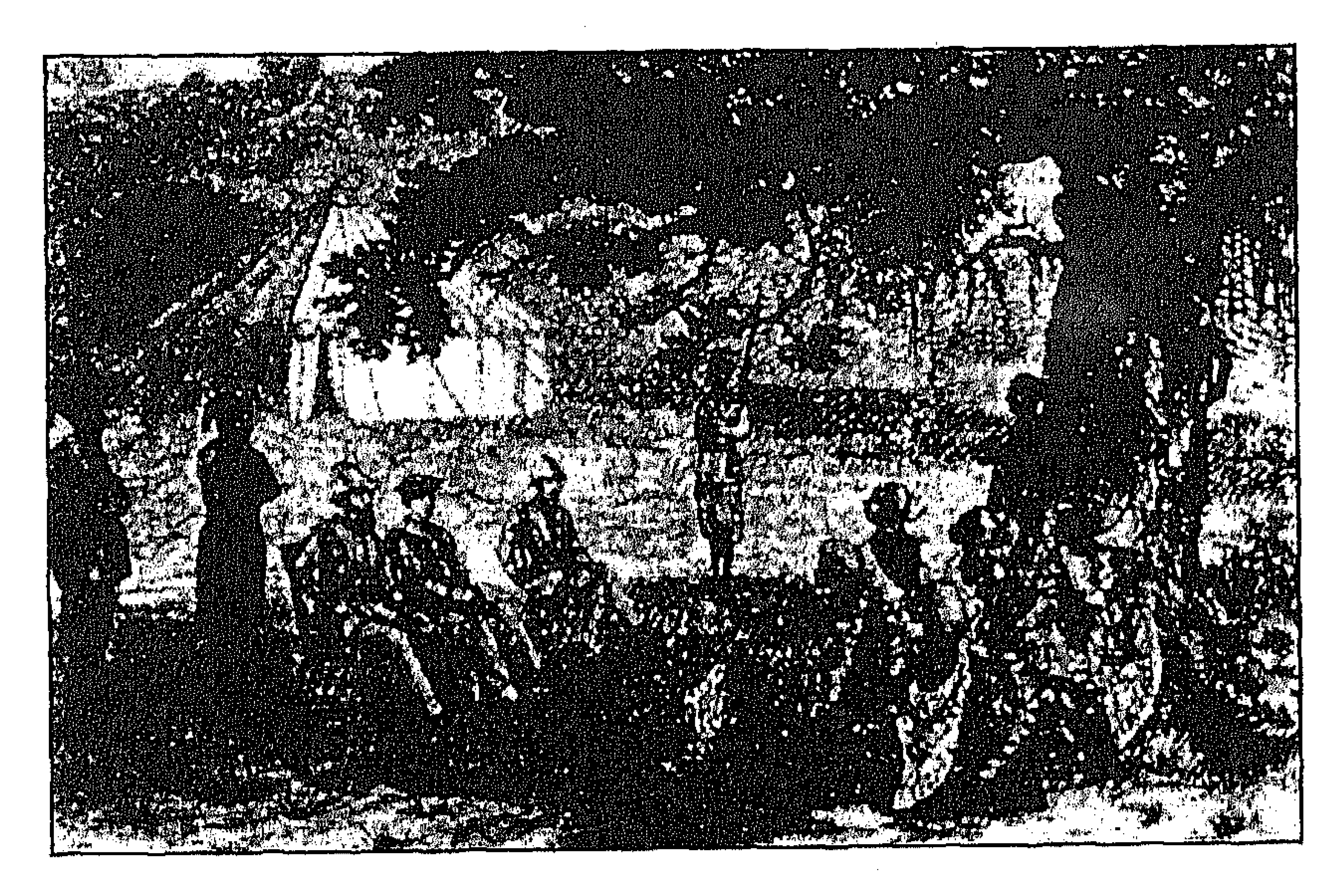
ولما عاد إلى بلاده من هذه الرحلة اختاره الأمير محمد دوست خان للعمل فى سلك حكومته . ولما عن لهذا الأمير أن يزحف على مدينة هراة من مدن الأفغان استصحب معه المترجم . وقد ضرب الأمير الحصار على المدينة ولكنه لحق بربه أثناء هذا الحصار الطويل . ثم سلمت المدينة فيما بعد .

وكان لاشتراك المترجم فى هذه الحملة أثره فى حياته المقبلة إذ علمته الشجاعة واقتحام الأخطار والصبر على الخطوب ومقابلتها بصدر رحيب .

فاذا أضفت إلى هذه الصفات نشأة المترجم فى كنف أبيه ورعايته وتربيته فى مهاد العز وهو هو الذى نشأ من أرومة المجد المزدانة بشرف النسب والتى اعتزت بالأمارة والحكم — زمناً ليس بالقصير — لرأيت السر فيما كان عليه المترجم من عزة النفس التى كانت أبرز صفاته .

ثم تقلد الأمارة ولى عهدها شيرعلى خان سنة ١٨٦٤ وأشار عليه وزيره محمد رفيق خان بالقبض على إخوته ومنهم الأمراء محمد أعظم ومحمد أسلم ومحمد أمين =

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بكر .



السير صمويل بيكر وعقيلته وابن أخيه يستقبلون روط جارنا شيخ قبيلة فيرا

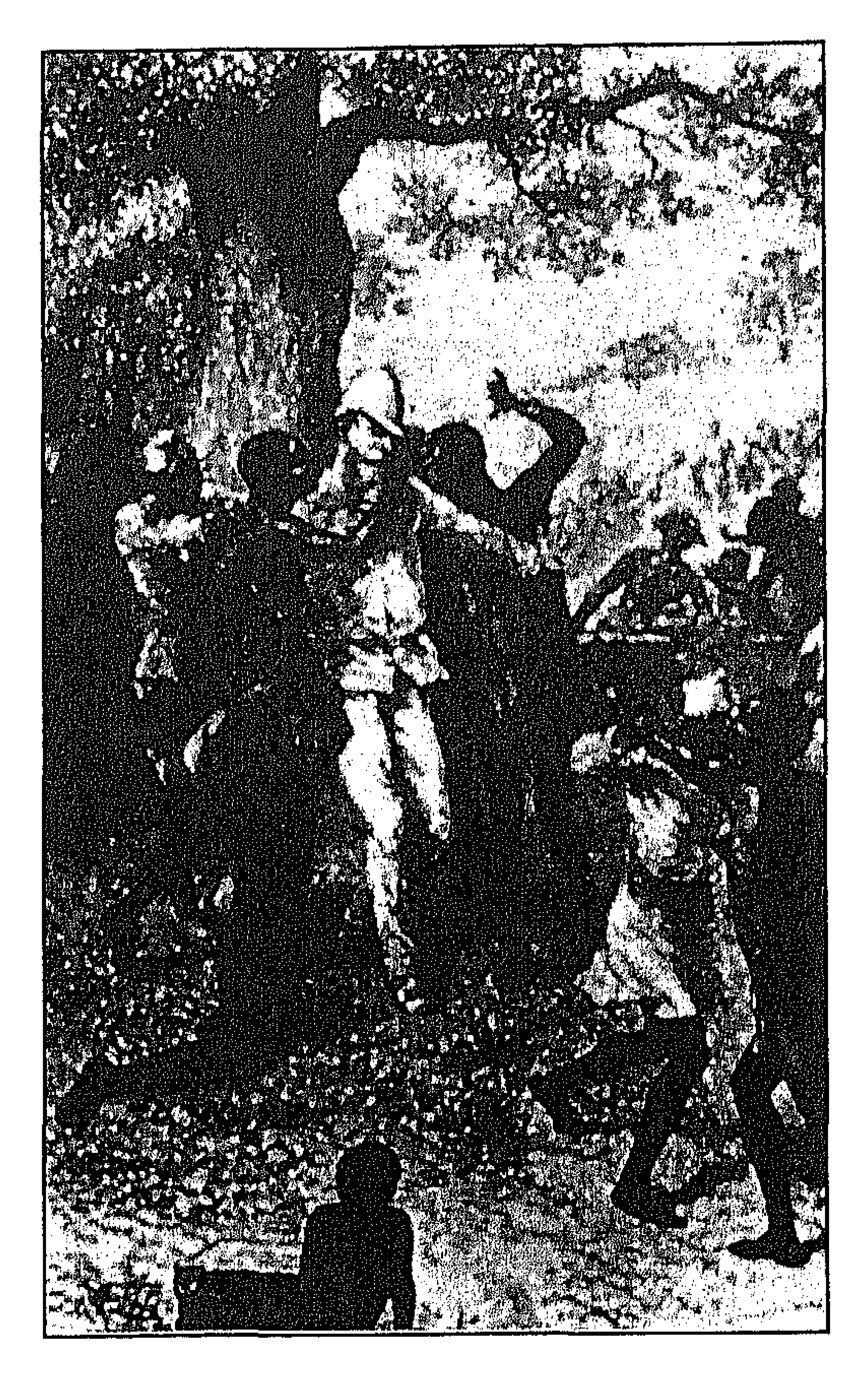
واعتقالهم اتقاء الفتنة. وكانت بئس المشورة فان المترجم انضم إلى محمد أعظم واشتعلت نار الحرب الداخلية التى انتهت بفوز محمد أعظم وابن أخيه عبد الرحمن ودخولهما العاصمة وإطلاق سراح أخيه محمد أفضل والد الأمير عبد الرحمن من سجنه والمناداة به أميراً على أفغانستان. ثم توفى محمد أفضل بعد سنة وتقلد الأمارة الأمير محمد أعظم الذى أخذ يبالغ فى إكرام المترجم اعترافا منه بحسن رأيه الذى أدى به إلى التغلب على أخيه شيرعلى خان.

وكادت الأمور أن تستقر لمحمد أعظم بفضل مشورة المترجم وحسن رأيه لولا أن الأمير كان سيء الظن بذوى قرباه مما حمله على تفويض مهمات الأعمال إلى أبنائه الأحداث وهم خلو من التجربة.

فدفع الطيش أحدهم وهو والى قندهار إلى التحكك بعمه شيرعلى وكان لا يزال فى هراة ولم يكن له من الملك سواها. وقد ظن الفتى أنه بتغلبه على عمه يفوز بالحظوة لدى أبيه فيقدمه على سائر اخوته.

فلما التقى بجيش عمه دفعته الجرأة ورعونة الشباب إلى الانفراد عن جيشه فى مائتى جندى اخترق بها صفوف أعدائه. فاستولى عليهم الرعب وتملكتهم الحيرة وكادوا أن يولوا الأدبار.

٭ هذه الصورة مأخوذة من كتاب «الاسماعيلية» للسير صمويل بيكر.



الزنوج يعانقون السير صمويل بيكر فى غوندوكرو دليلا على شدة اعترافهم بجميله *

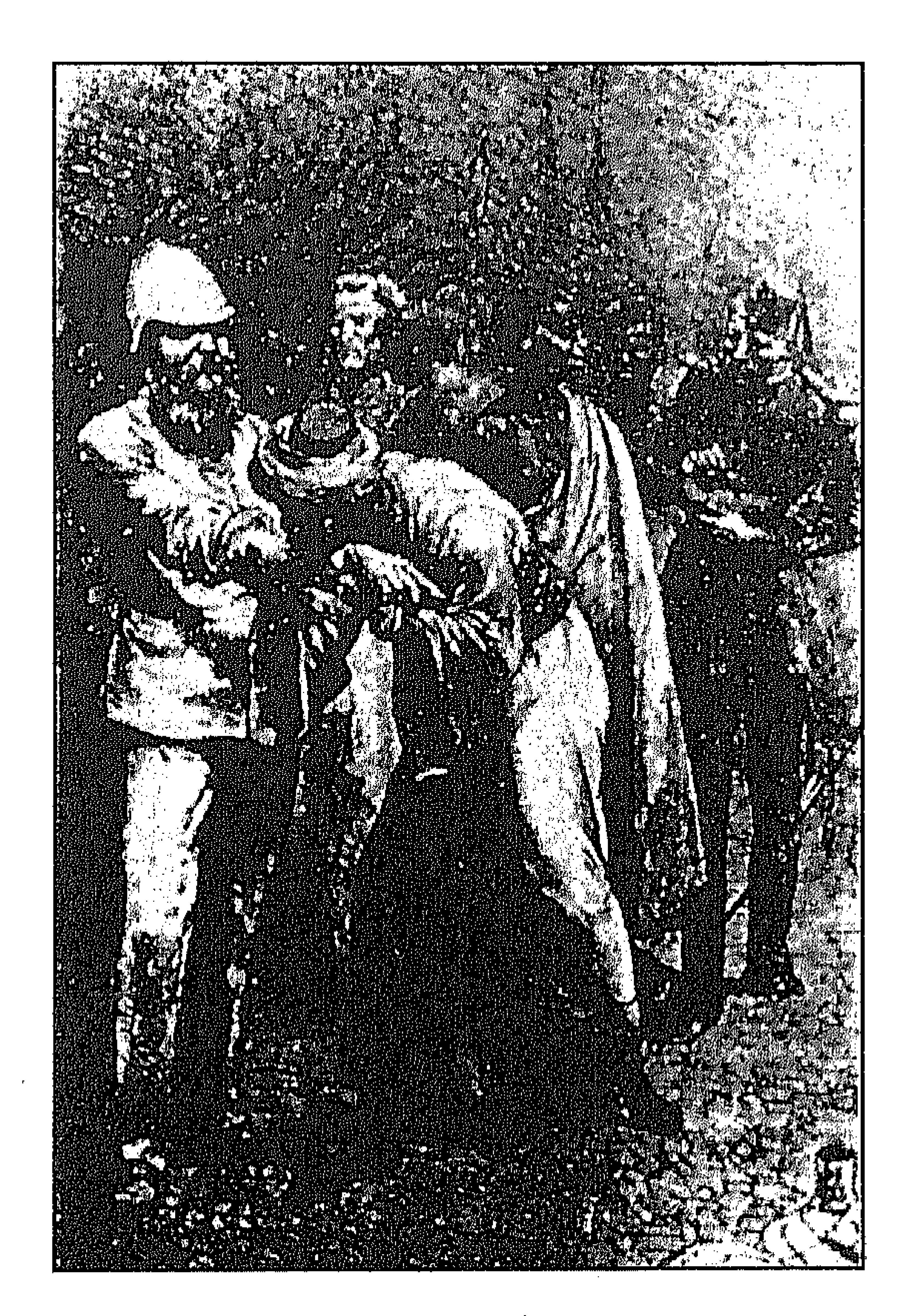
ولكن التفاتة واحدة من يعقوب خان قائد شيرعلى أقنعته بانقطاع الفتى عن جيشه فكر عليه وآخذه أسيراً . ومن ثم تشتت جيش قندهار وعاود الأمل الأمير شيرعلى فاستولى على قندهار واستؤنفت الحرب الداخلية من جديد .

وفى هذه الأثناء كانت السياسة الأنجليزية تمد شيرعلى بالمال بلا حساب فراح ينفق منها على الرؤساء والعاملين فى جيش أخيه محمد أعظم ، فبيعت أمانات ونقضت عهود وجددت خيانات ، كما يقول الأستاذ الامام الشيخ محمدعبده .

وبعد حروب هائلة تمت الغلبة لشيرعلى وانهزم محمد أعظم وابن أخيه عبد الرحمن وفر الأول إلى إيران حيث مات بعد أشهر بمدينة نيسابور بينما فر الثانى إلى بخارى .

ومعذرة للقارىء لذكرنا هذه التفاصيل التى قد يراها خارجة عن الموضوع .

* أخذت هذه الصورة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



كابريقة يمتص دم السير صمويل بيكر بعد اللسعة للحيلولة دون سريان السم *

= ولكنا تعمدنا اثباتها للتخلص منها إلى أن المترجم برغم زوال الملك الذى شيده لصديقه محمد أعظم لم تحدثه نفسه بالفرار من كابل كلا بل ظل فيها رابط الجأش دون أن يتهيب بطش الأمير المنتصر ودون أن يسعى لتملقه أو نيل رضاه . ومع ذلك فان شيرعلى كان لا يجرؤ على مس المترجم بسوء احتراماً لعشيرته وخوف انتقاض العامة عليه .

على أن هذه الحروب الداخلية قد تركت طابعها الدائم فى نفس المترجم . فلقد رأى بعينه أصبع السياسة الانجليزية فيها وأساليبها المترامية الأطراف فى تفريق الكلمة . ومن هنا أشربت نفسه العداء لتلك السياسة بصفة خاصة والمطامع الأوربية عامة. وقد لازمه هذا الكره وصار عقيدة راسخة له طيلة حياته .

* أخذت هذه الصورة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



منظر منضدة طبيعية غريبة من الصخر قائمة فى جهة الرجاف *

رحلته إلى الهند

على أن شيرعلى لم ينفك عن الاحتيال للغدر بالمترجم والانتقام منه بوجه يلتبس على الناس حقه و باطله . فرأى المترجم أن يغادر بلادالأفغان. فاستأذن الأمير للحج فأذن له على شرط ألا يمر بايران تفاديا من مقابلة محمد أعظم وكان لا يزال على قيد الحياة . وهكذا رحل المترجم عن طريق الهند فى سنة ١٨٦٩ (أى بعد هزيمة محمد أعظم بثلاثة أشهر) .

ولما كانت شهرته قد سبقته إلى تلك الديار لما عرف عنه من الحكمة والعلم فأن الحكومة الأنجليزية ـ ولم يكن يخفى عليها عداؤه لسياستها وما يحدثه مجيئه إلى الهند من إثارة روح الهياج فى النفوس وبخاصة لأن الهند كانت ماتزال فى حالة قلق وفتن بالرغم من اخماد فتنة سنة ١٨٥٧ المشهورة ـ رأت تلك الحكومة أن تستقبله عند الحدود الهندية بمنتهى مظاهر الحفاوة والأكرام ولكن دون أن تسمح له بأطالة مدة إقامته . كما أنها لم تأذن للعلماء بالاجتماع به إلا تحت أعين رجالها . فقضى فى ربوع الهند شهرا ثم أنزلته الحكومة أحدى سفنها فأقلته إلى السويس .

زيارته لمصر لأول مرة

وصل المترجم إلى مصر فى سنة ١٨٧٠ ولم تكن نيته فى أول الأمر الأقامة بها لأنه كان يقصد مكة كما قدمنا. ولكن الناس ما كادوا يسمعون بقدمه حتى هرعوا إليه=

* هذه الصورة مأخوذة من كتاب « الاسماعيلية » للسير صمويل بيكر .



الأمير حليم باشا المطالب بالأريكة الخديوية

لينهلوا من ذلك المورد العذب وتردد السيد على الأزهر وكان يسكن بيتاً بخان الخليلى .
ومن ثم تحول عزمه عن زيارة الحجاز ولبث فى مصر ٤٠ يوما قصد بعدها الاستانة .

رحلته إلى الاستانة

وما أن نزل السيد إلى الاستانة حتى لقى كل حفاوة واكرام من حكومة السلطان عبد العزيز لأن الصدر الأعظم عالى باشا أحد ساسة الأتراك الأفذاذ كان يعرف مكانته . ثم أقبل عليه القوم بما لم يسبق له مثيل وأصبح مقربا من الأمراء والوزراء والعلماء وتناقلوا الثناء عليه . ولم تمض ستة أشهر حتى أرادت الحكومة الانتفاع بمواهبه فعينته عضوا فى مجلس المعارف فأدى مهمته بأمانة وحزم واقترح طرقا لتعميم المعارف لم يقره عليها زملاؤه وبينها مأساء شيخ الأسلام وقتذاك لأنها كانت تمس شيئا من رزقه فأضمر له السوء .

وما أن وافى شهر رمضان سنة ١٢٨٧ ه (١٨٧١) حتى رغب إليه مدير دار الفنون أن يلقى فيها خطابا للحث على الصناعات . ولكن المترجم اعتذر بضعفه فى اللغة التركية . فألح عليه المدير فكتب خطابا طويلا عرضه قبل إلقائه على نخبة من أصحاب المناصب العالية فأقروه واستحسنوه .

فلما كان اليوم المعين هرع الناس لسماع الخطاب وبينهم كثير من الوزراء ورجالات

ذلك الحين إحدى قواعد الأسلام (كذا!) وظاهرة من ظواهر الملكية

الحكومة وأقطاب أهل العلم وأرباب الصحف . فلما اعتلى السيد المنبر وشرع يسحر الألباب ببلاغته بدأ بعض المشايخ يستنكرون شيئا من آرائه . واتصل الخبر بشيخ الأسلام ـ وكان متغيرا عليه كما قدمنا ـ فرماه بالزيغ فى عقيدته وأوصى وعاظ المساجد بذكر كلامه محفوفا بالتفنيد والتنديد مما غضب له السيد وطلب إلى الحكومة محاكمته .

ولكن الحكومة انحازت إلى شيخها وطلبت رحيل السيد عن الأستانة بضعة أشهر ريثما تهدأ الخواطر ويسكن الاضطراب ثم يعود إليها إن شاء . فرحل عنها ورغب إليه بعض من كان معه التحول إلى مصر فعمل برأيهم وهبط إلى القاهرة فى أول المحرم سنة ١٢٨٨ ﻫ (٢٢ مارس سنة ١٨٧١) .

عودته إلى مصر وإقامته بها

ولم يكن فى نيته الأقامة فى مصر هذه المرة بل جاءها قصد التفرج على مناظرها واستطلاع أحوالها . ولكن رياض باشا ـ كبير وزراء اسماعيل باشا وقتئذ ـ مازال يرغب إليه البقاء فى مصر وأجرت عليه الحكومة راتبا شهريا مقداره ١٠٠٠ قرش نزلا أكرمته به لا فى مقابل عمل يقوم به . واهتدى إليه كثير من طلبة العلم وحملوه على التدريس .

وكان أسلوبه فى التدريس مخاطبة العقل وتمزيق حجب الأوهام وحمل تلامذته على العمل فى الكتابة وإنشاء الفصول الأدبية والحكمية والدينية والاجتماعية والسياسية فتقدم فى عهده فن الكتابة فى مصر . وظهرت على يده نهضة فى العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات . ولم تكن حلقات دروسه ومجالسه قاصرة على طلبة العلم بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان .

وهنا لابد من التنويه بفضل الخديو اسماعيل فى استبقاء ذلك الينبوع الصافى فى عاصمة الديار المصرية اذ لولا بعد نظره لجاء السيد إلى مصر وغادرها دون أن يحس أو ينتفع به أحد . ثم لا تفوتك أهمية صنيع الخديو هذا . فلقد رأيت كيف بارح المترجم الاستانة وبأية طريقة فسرعان ماتلقفه اسماعيل باشا وبذا ظهر بحق بمظهر حامى العلم فى شخص الفيلسوف الأفغانى . وهو عمل لا يخفى ماله من حسن الأثر وطيب الأحدوثة إذ هو يرى الناس بحق أن مصر تأوى العلماء والحكماء حين تضيق بهم « دار الخلافة » وأن

وأن ينضم إلى الدول المسيحية لإلغائه بصفة دولية. ولكن اسماعيل ذهب إلى

=عاهل مصر العظيم أولى من السلطان بالثناء والتقدير لأنه يفسح للعلم رحابه ويوطئ له فى وادى النيل أكنافه.

أثر المترجم فى السياسة

قد رأيت أن المترجم عاد إلى مصر من الاستانة فى أوائل سنة ١٨٧١ . فما أن حانت سنة ١٨٧٦ حتى بدأت مظاهر التدخل الأجنبى أولا بابتياع انجلترا أسهم مصر فى قناة السويس ثم قدوم بعثة كيف الانجليزية لفحص المالية المصرية ثم عجز الحكومة عن أداء أقساطها وما تلا ذلك من انشاء صندوق الدين فى مايو سنة ١٨٧٦ . فلم يكن عجيبا منه أن يشن الغارة الشعواء على السياسة الانجليزية وأن يحمل عليها الحملات العنيفة.

وكان قد انخرط فى سلك الجمعية الماسونية ثم أصبح من الرؤساء فانشأ له محفلا وطنيا تابعا للشرق الفرنساوى دعا إليه مريديه من العلماء والوجهاء حتى بلغ عددهم أكثر من ٣٠٠

ونظرا لعداء المترجم للسياسة الانجليزية وتعاظم خطر محفله خشى قنصل انجلترا العاقبة وخاصة بعد ما رآه من ظهور روح المعارضة واليقظة فى مجلس الشورى على يد نواب من تلاميذ المترجم وعلى رأسهم عبد السلام بك المويلحى (باشا) فوشى به إلى الحكومة وبث الرقباء فى المحفل فسعوا فيه فسادا .

ولسنا نغالى إذا قلنا إن ما كان يبثه المترجم من روح التذمر ضد السياسة الانجليزية هو الذى هيأ الافكار للثورة العرابية المشؤومة . فهو بلا ريب أبو الثورة من الوجهتين الفكرية والروحية ثم إن كثيرا من أقطابها من تلاميذه أو مريديه هذا فضلا عن أنها فى ذاتها استمرار للحركة السياسية التى كان لجمال الدين يد فى ظهورها على عهد اسماعيل. وأغلب الظن أنه لو بقى هو واسماعيل فى مصر حين نشوب هذه الثورة لكان الارجح أن يمداها بآرائهما الحكيمة وتجاربهما الرشيدة ويتنكبا بها طرق الزلل والخطل . ولكن شاءت الاقدار أن يكونا بعيدين عن مصر فتخسر البلاد نصيحتهما الغالية .

بين جمال الدين وتوفيق باشا

ولا بد من الوقوف هنيهة هنا لنطلع القارىء على ناحية أخرى من نواحى أخلاق اسماعيل السامية وكيف أنه كان أوسع صدرا من أن يضيق بالعلماء والحكماء مهما أسرفوا فى إساءته .

مدى أبعد من مجرد إصدار الأوامر العالية ونجح فعلا فى طعن هذه التجارة



عبد السلام باشا المويلحى *
عضو مجلس شورى النواب سابقاً

= فان الفيلسوف الأفغانى اندفع فى سياق حملته على السياسة الانجليزية إلى التنديد باسماعيل وبسياسته . ثم غره ما رآه من ميل الأمير محمد توفيق إلى الشورى واستمراره وهو ولى العهد على انتقاد سياسة أبيه مما جعل الفيلسوف يتوسم فيه الخير . وقد اجتمعا مرة فى محفل الماسونية وتعاهدا على إقامة دعائم الشورى .

ومع أن اسماعيل كان على علم بهذا كله لم يشأ أن يتحمل وزر إبعاد المترجم عن مصر برغم الحاح قنصل انجلترا وقتذاك .

ولكن يأبى القدر الساخر إلا أن يتنكر له توفيق باشا عند ارتقائه الأريكة وأن يصغى إلى ما كان يروجه عنه من الوشايات رسل الاستعمار الأوربى فى مصر لأنهم كانوا ينقمون من السيد روح الثورة والدعوة إلى الحرية والدستور (وهى المبادىء التى تم الاتفاق عليها بينه وبين الأمير محمد توفيق فى محفل الماسونية من قبل .)

والآن فاسمع ماحدث .

إبعاد السيد جمال الدين عن مصر

فان الخديو توفيق ـ بعد اصغائه لوشايات الواشين ـ عقد مجلس الوزراء برئاسته وأصدر أمرا بنفى السيد جمال الدين .

* مستعارة من سعادة احمد شفيق باشا

المرذولة طعنة نجلاء أصابت الصميم معرضاً فى ذلك نفوذه وعرشه للخطر.

= لا بل إن النفى تم بشكل هو غاية القسوة والغدر . فلقد ذكرت جريدة الأهرام الصادرة فى صبيحة ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ (الموافق ٨ رمضان سنة ١٢٩٦) أنه قبض على السيد فى ليلة الأحد سادس رمضان وهو ذاهب الى بيته هو وخادمه الأمين (أبو تراب) وقد حجزا فى الضبطية ولم يتمكن حتى من أخذ ثيابه . وعند الصباح حمل المترجم فى عربة مقفلة إلى محطة السكة الحديدية ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة إلى السويس وأنزل منها إلى باخرة أقلته إلى بومباى .

ومن بومباى قصد المترجم إلى حيدر أباد الدكن حيث كتب فيها رسالته « الرد على الدهريين » .

ولما هبت ريح الثورة العرابية بمصر استدعته السلطة البريطانية من حيدر أباد إلى كلكته وألزمته الاقامة بها إلى أن أخمدت ريح هذه الثورة .

رحلته إلى أوروبا

وإصدار جريدة العروة الوثقى

عقب احتلال انجلترا لمصر أبيح للمترجم السفر إلى أى بلاد أراد . فسافر إلى أوربا وقصد أولا لندن . ثم غادرها بعد أيام إلى باريس حيث وافاه إليها تلميذه الأكبر الشيخ محمد عبده وكان منفيا فى بيروت عقب إخماد الثورة .

وفى باريس شرع الحكيمان يصدران مجلة العروة الوثقى نسبة إلى جمعية العروة الوثقى التى أنشئت فى مصر لحث الأمم الاسلامية على التضامن ومجاهدة الاستعمار وتحرير مصر والسودان . وكانت تضم رهطا كبيرا من أقطاب العالم الاسلامى وكبرائه . وقد كلفتهما الجمعية باصدار تلك المجلة لتكون لسان حالها .

وقد قامت الموانع دون استمرارها فتعطل صدورها بعد أن ظهر منها ثمانية عشر عددا . وسلخ جمال الدين ثلاث سنوات فى باريس نشر خلالها المباحث السياسية والمقالات الهامة فى اعتداء الدول الأوربية على البلاد الاسلامية .

مقابلته لرينان الفيلسوف الفرنسى

وجرت له أبحاث فلسفية مع الفيلسوف الفرنسى رينان فى موضوع « العلم والاسلام » مما جعل رينان يكبر فيه عبقريته وسعة علمه وقوة حجته حتى قال عنه « كنت أتمثل =

لأن النخاسة كانت اهم لمصر منها لأية دولة شرقية أخرى . فلقد كان نهر النيل والبحر الأحمر هما المنفذان الطبيعيان اللذان يصل خصيان أواسط

= أمامي عندما كنت أخاطبه ابن سينا أو ابن رشد أو أحد من اساطين الحكمة الشرقيين .»
وسافر إلى لندن بدعوة من اللورد تشرشيل واللورد سلسبرى وسألاه عن رأيه فى المهدى وظهوره إذ ذاك . ثم عاد إلى باريس حيث تبوأ مقعده اللائق به بين فلاسفتها وعلمائها .

أسفار المترجم

وتاقت نفسه إلى زيارة نجد ولكنه عدل عنها إلى ايران بدعوة من الشاه . فلما بدأ ينحرف عنه أدرك المترجم ذلك فاستأذنه فى السفر فأذن له . فقصد إلى موسكو فبطرسبرج وتعرف بعلماء الروس وفلاسفتهم وكبار ساستهم ونشر فى جرائدها المقالات الطنانة فى سياسة الأفغان وتركيا وانجلترا وكان لها أكبر دوى وقتئذ فى عالم السياسة .

وفى سنة ١٨٨٩ افتتح المعرض العام فى باريس فعاد اليها المترجم ولكن سرعان ماسافر بصحبة الشاه إلى ايران فقربه إليه ثم وشوا إليه فيه فتغير عليه فغادر البلاد إلى البصرة ومنها شخص إلى لندن حيث أقبل عليه كبار الأنجليز وساستهم ثم أصدر مجلة سماها ضياء الخافقين حمل فيها على الشاه إلى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسى أهوج وقيل إن للسيد يدا فى مقتله .

ثم سافر فى سنة ١٨٩٠ إلى تركيا بدعوة من الباب العالى بواسطة رستم باشا سفيرها فى لندن على أن يتشرف بمقابلة السلطان ثم يعود .

وهناك طابت له الأقامة وقوبل من الخليفة أحسن استقبال وأغلب الظن أن جلالته كان يرمى إلى استخدامه فى ترويج سياسة الجامعة الأسلامية . وقد أنزله السلطان فى قصر فخم وخصص له مرتبا شهريا قدره ٧٥ ليرة عثمانية مما اغتاظ له الشيخ أبو الهدى الصيادى ودفعه إلى الوشاية به لدى السلطان حتى تنكر له وأمر بأن تحيط به الجواسيس تحصر عليه غدواته وروحاته وترقب حركاته وسكناته . وأمر السلطان بتشديد المراقبة عليه فلا يقابله أحد إلا بارادته (السلطان) حتى أصبح كالأسير فى قصره .

مرضه ووفاته

ثم مرض بالسرطان فى فكه فى أواخر سنة ١٨٩٦ فأجريت له عملية جراحية ولم تنجح . وما هى إلا أيام قلائل حتى فاضت روحه فى صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ وما =

إفريقيا عن طريقهما إلى الأناضول وبلاد العرب . ومن بين المائتى ألف من هؤلاء الخصيان الذين كان يهلك نحو ثلاثة أرباعهم فى أثناء جلبهم ونقلهم ، كان الربع الآخير يمر سنويا بطريق الشقاء هذه . ومع ذلك

= سمعت الحكومة العثمانية بوفاته حتى بادرت بضبط أوراقه وأمرت بدفنه ولا يزال قبره هناك بالقرب من نشان طاش . ومما يؤسف له أن أحدا من عظماء المسلمين لم يفكر فى البحث عن قبره إلى أن قيض الله المستر كراين من سراة الأمريكان فراح يبحث عن القبر فى الاستانة فى سنة ١٩٢٦ حتى عثر عليه وأقام عليه شاهدا فخما من الرخام نقش عليه اسم السيد . فكان عمله هذا دليلا على أن الشرق ما تزال تنقصه صفة تقدير عظمائه وزعمائه .

صفاته وأخلاقه

كان المترجم أسمر اللون أشبه بأهل الحجاز خفيف العارضين مسترسل الشعر بجبة وسراويل سوداء تنطبق على الكاحلين وعمامة صغيرة بيضاء على زى علماء الاستانة .

وكان قليل الطعام لايتناول إلا وجبة واحدة فى النهار ويعتاض عما يفوته من الطعام بما يشربه من منقوع الشاى مراراً فى اليوم .

وكان أديب المجلس كثير الاحتفاء بزائريه على اختلاف طبقاتهم ينهض لاستقبالهم ويخرج لوداعهم ولا يستنكف من زيارة أصغرهم على امتناعه من زيارة أكبرهم اذا ظن فى زيارته تزلفا .

وكان حر الضمير صادق اللهجة عفيف النفس وديع الأخلاق مع أنفة وعظمة . ثابت الجأش حتى ليساق إلى القتل فيسير إليه كما لو كان سائرا فى طريق الظفر . وكان راغبا عن حطام الدنيا لايدخر مالا ولايخاف عوزا . وكان حاد الطبع ولعل ذلك من أثر الوشايات وماتحمله فى سبيلها من الأذى .

وكان واسع الاطلاع فى العلوم العقلية والنقلية ويتقن من اللغات الأفغانية والفارسية والعربية والتركية والفرنسية هذا إلى إلمامه بالانجليزية والروسية وكان كثير المطالعة لم تفته مطالعة كتاب كتب بالعربية أو الفارسية فى آداب الأمم وفلسفة أخلاقهم .

آمله وأعماله

ويظهر أن الغاية التى وضعها نصب عينيه كانت توحيد كلمة الاسلام وجمع شتات =

فبعد التشويه وما يتجشمونه من هوان أسواق النخاسة لم يكن يعيش منهم سوى نحو عشرة آلاف تقذف بهم المقادير إلى حياة السعادة النسبية فى

= المسلمين فى سائر أقطار العالم فى حوزة دولة إسلامية واحدة تحت ظل الخلافة العظمى . وفى سبيل تحقيق هذه الغاية انقطع عن العالم فلم يتخذ زوجة ولا التمس كسبا ولكنه مع ذلك لم يوفق إلى تحقيق غايته فقضى وكأن لسان حاله يقول :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

بقية أعلام الأدب

فى عصر اسماعيل باشا

لم يكن فى نيتنا عند ما كتبنا عن الحكيم الأفغانى أن نطيل الكتابة ولكن الموضوع جد شيق والبحث طريف فلذا ذكرنا زبدة حياته . ونعود الآن إلى بقية أعلام الأدب فى عصر اسماعيل مع ملاحظة ان كتابنا الحالى ينتهى بنهاية عهد ذلك الخديو فلذا نؤثر الايجاز فى ترجمة الأعلام الذين لعبوا دورا مهما فيما بعد عصره كالأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده ومحمود باشا سامى البارودى وابراهيم بك المويلحى وغيرهم وغيرهم .

الشيخ حسن المرصفى توفى سنة ١٨٨٩

وهو من فحول الأدباء فى عصر اسماعيل وانقطع للتدريس بالأزهر وكان قوى الحافظة حتى أنه لا يسمع شيئا إلا ويحفظه . وقد تعلم اللغة الفرنسية وألف كتبا فيها .

محمود باشا سامى البارودى

١٨٤٠ — ١٩٠٤

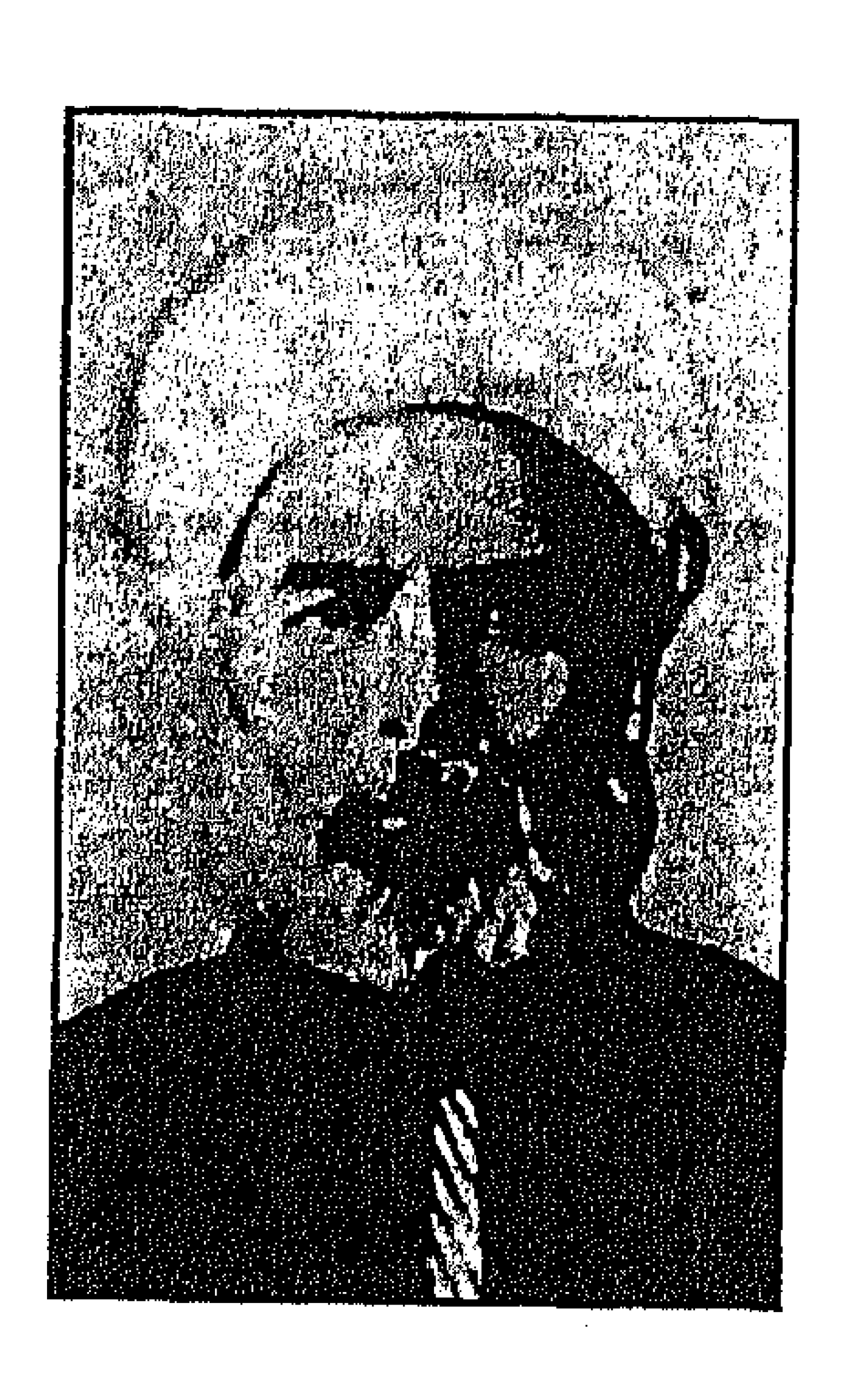
وهو باكورة الأعلام فى دولة الشعر الحديثة والذى جمع إلى دقة المعانى جزالة الألفاظ حتى أنك إذا قرأت شعره تخيلت أنك تقرأ لعنترة أو لطرفة . كانت نشأته الحربية فى جزيرة كريت كامر بك ثم أصبح اسمه مقترنا بالثورة العرابية حيث لعب دورا مهما فيها ولذا لا نرى محلا للأسهاب فى ترجمته .

عبد الله افندى أبو السعود

١٨٢٠ — ١٨٧٨

اذا ذكر رجال الصحافة السياسيين فى تاريخ مصر ذكر المترجم فى طليعتهم وهو طرابلسى الأصل وإن كانت ولادته فى دهشور بالجيزة . وهو من تلاميذ رفاعة بك =

بيوتات الشرق الأدنى . فهذه التجارة لم تكن والحالة هكذا مصدراً من



الأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده

= رافع . حضر بالأزهر وكان يتكلم العربية والفرنسية والأيطالية ووصل فى عهد اسماعيل إلى ناظر قلم الترجمة واستاذ التاريخ بدار العلوم .

وكان له نصيب فى ترجمة « الكود » أى قانون نابليون وله عدة مؤلفات . وفى سنة ١٨٧٦ عين قاضياً بمحكمة الاستئناف .

الأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده

وهو « أكتب العلماء وأعلم الكتاب » كما قال عند السيد مصطفى المنفلوطى . نشأ فى عصر اسماعيل واتصل بالسيد جمال الدين منذ أول يوم هبط فيه مصر . ولذا انطبع بطابعه . وقد كان فى أثناء الثورة العرابية كالمنار الذى يهتدى برأيه فى مدلهمات الأمور . وهو بلا جدال إمام المصلحين وصاحب الوقفات المشهورة فى الذب عن الأسلام تشهد بذلك ردوده على الوزير الفرنسى هانوتو . وقد توفى رحمه الله سنة ١٩٠٥ فى وقت أحوج ماتكون فيه البلاد الى رأية النير وعزيمته الوثابة .

ابراهيم المويلحى بك

١٨٤٦ — ١٩٠٦

أستاذ المدرسة الحديثة فى الأدب والأنشاء . عربى الأصل من أسرة المويلحى المعروفة التى نشأت فى جهة « المويلح » من ثغور الحجاز التابعة لمصر وكان جده السيد

مصادر الثروة الخاصة فحسب بل كانت كذلك جزءا لا يتجزأ من نظام



ابراهيم بك المويلحى

ابراهيم المويلحى من كبار موظفى الحكومة فى عهد محمد على ميالا للأدب والأدباء. فورث المترجم هذا الميل عنه . أما أبوه فكان من سراة مصر وله بيت تجارى اشتهر بصناعة الحرير وتجارته .

وترعرع المترجم فى مهاد العز والنعمة ولما مات ابوه تولى تجارة أبيه مع أخيه عبد السلام المويلحى ولكن قلما يصلح الأدباء للتجارة . ولذا تدهورت حالة الأسرة إلى أن أدركها الخديو اسماعيل بعطفه المشهور فأنعم على الأخوين بما يكفى من الأموال لانقاذ الأسرة من الديون . ثم اختار ابراهيم للقضاء بمحكمة الاستئناف وأنعم عليه بالرتبة الثانية كما أنعم على عبد السلام بهذه الرتبة وأبقاه يزاول التجارة استبقاء لهذا البيت التجارى القديم .

ولما كان المترجم قد ورث الميل إلى الأدب عن جده فقد اشترك مع محمد بك عثمان جلال فى اصدار جريدة نزهة الأفكار ، ثم أصبح من تلاميذ السيد جمال الدين وكان له ضلع فى الحركة السياسية فى عهد اسماعيل وعين سكرتيراً لاسماعيل راغب باشا وزير المالية فى الوزارة الوطنية .

ويظهر أن عطف اسماعيل على بيت المويلحى جعل ابراهيم يخلص له الاخلاص الكلى . ولذا لم يتردد المترجم فى ملازمة الخديو سنوات عدة بعد رحيله عن مصر ومن هناك قصد الاستانة فأكرمه السلطان عبد الحميد وعينه عضوا فى مجلس المعارف وعاد بعد تسع سنوات إلى مصر يكتب المقالات الشائقة فى الأدب والسياسة والاجتماع . وأنشأ جريدة مصباح الشرق الاسبوعية التى لم تبلغ جريدة ما بلغته من المكانة والمرتبة.

وتوفى فى يناير سنة ١٩٠٦

الملكية العامة والخاصة فيها . لأن مصر كانت كلما أعوزتها الحاجة الى



الشاعرة البليغة السيدة عائشة عصمت تيمور

محمد بك عثمان جلال ١٨٢٨ — ١٨٩٨

واضع أساس القصة الحديثة فى الأدب المصرى وتلميذ رفاعة بك رافع . وقد نبغ فى العلوم مع الميل إلى الأدب والتعريب وكذا الفن الروائى مع تمصير مايعربه . وأشهر كتبه « العيون اليواقظ » وهو تعريب شعرى لروايات لافونتين ومواعظه وهو أيضاً معرب « ترتوف » رواية موليير الشهيرة وسماها « الشيخ متلوف » التى مثلت أكثر من مرة على المسارح المصرية .

وقد أدرك عصر محمد على وخلفائه وعين سنة ١٨٨١ قاضياً فى المحاكم المختلطة وتوفى عن ٧٠ سنة فى سنة ١٨٩٨

عائشة عصمت تيمور ١٨٤٠ — ١٩٠٢

وقد وصفتها الآنسة مى بأنها « طليعة اليقظة النسوية » فى تاريخ مصر الحديث وأول من نبغ من المصريات فى الشعر والأدب . وهى من أسرة عريقة كان أبوها اسماعيل باشا تيمور من كبار الحكام فى عهد عباس الأول وسعيد واسماعيل وأخوها العلامة المرحوم احمد باشا تيمور وقد لحظ أبوها ميلها إلى الأدب قبل بلوغها العاشرة من السن فعنى بتثقيفها وأحضر لها أستاذين لتأخذ عنهما الأدب والعلوم . ونظمت الشعر وهى بعد فى سن الثالثة عشرة وأكبت على القريض حتى استطاعت أن تنظمه باللغات العربية والفارسية والتركية .

وتأهلت فى سن الرابعة عشرة فشغلت عن الأدب بالحياة الزوجية إلى أن عادت إليه بعد ولادة ابنتها توحيدة .

المجندين أو إلى زيادة الأيراد وجدت الطريق مفتوحاً أمامها لتحقيق

= ثم توفى والدها فى سنة ١٨٨٢ فتفرغت للشعر والأدب حتى رسخت قدمها فيهما . ولما خطفت المنية ابنتها توحيدة رثتها بقصيدة تعتبر من عيون الشعر ، ثم عكفت على الحزن والبكاء سبع سنين عددا جادت فيها قريحتها بأروع القصائد التى تصف لنا مبلغ حب الأم لفلذة كبدها . وكانت وفاتها سنة ١٩٠٢ بعد أن أخرجت ديوانها العربى « حلية الطراز » و « شكوفة » وهو ديوان تركى فارسى و « نتائج الأحوال فى الأقوال والأفعال » وهى قصة أدبية كتبت باسلوب المقامات الحريرية .

عبد الله باشا فكرى سنة ١٨٣٤ — ١٨٨٩

من أعلام الأدب فى عصر اسماعيل ولد فى مكة المشرفة وقد تخرج أبوه محمود افندى بليغ من مدارس محمد على وأصبح من كبار المهندسين واشترك فى حرب المورة حيث عقد فيها على والدة المترجم وعاد بها إلى الحجاز . فلما أولدها المترجم أسماه عبد الله وعادبه إلى مصر فأدخله الأزهر حيث درس اللغة والحديث والتفسير والمنطق واللغة التركية.

وانتظم فى سلك المناصب الحكومية ودخل معية سعيد باشا حيث كان يتولى كتابة الأنشاءات الديوانية بالعربية والتركيـة إلى أن بزغ عصر اسماعيل فعهد إليه بملاحظة تعليم أنجاله الأمراء .

وفى سنة ١٨٧١ عين وكيلا للمعارف واستمر فى منصبه إلى سنة ١٨٨١ حيث عين كبير كتاب مجلس النواب فى عهد الثورة العرابية .

ولما ألف محمود باشا سامى البارودى وزارته سنة ١٨٨٢ اشترك فيها المترجم كوزير للمعارف فـكان عضوا فى وزارة الثورة التى غضب عليها الخديو . وقد قبض عليه بتهمة الاشتراك فى الفتنة ثم أطلق سراحه بعد ثبوت براءته . وعفا عنه توفيق باشا فيما بعد وانتدبته الحكومة لرئاسة الوفد المصرى فى مؤتمر استكهلم . فسافر إليها مع نجله أمين باشا فكرى ومرض فى الطريق . ثم اشتدت وطأة المرض بعد عودته فتوفى سنة ١٣٠٧ ه

الشيخ عبد الهادى نجا الأبيارى ١٨٤١ — ١٨٨٨

وهو الذى وصفه على باشا مبارك فى خططه بأنه الحبر الهمام وفخر العلماء والأعلام الإمام الأديب واللوذعى الأريب الشاعر الناثر الحافظ الماهر العلامة الشيخ عبد الهادى نجا كان من كبار الأدباء والكتاب . تلقى العلم فى الأزهر وعهـد إليـه اسماعيل بتثقيف أبنائه ومنهم الأمير محمد توفيق .

إحدى الغايتين بشن الغارة على خصيان السودان . وقد كان الباشوات



الشيخ على الليثى نديم اسماعيل باشا



الأديب الكبير السيد صالح مجدى بك

ومن تلامذته الشيخ حسن الطويل وغيره . ولما تولى توفيق باشا الأريكة قربه إليه وجعله إماماً للمعية ومفتيها ، وظل يشغل هذا المنصب إلى وقت وفاته .

وممن تلقى العلم عنه الأديب أحمد فارس الشدياق والشيخ ناصيف اليازجي والشيخ ابراهيم الأحدب . وقد بلغت مؤلفاته نحو ٤٠ كتاباً فى الأدب واللغة .

السيد عبد الله نديم ١٨٤٣ — ١٨٩٦

خطيب الثورة العرابية وأحد تلاميذ السيد جمال الدين الأفغانى . كان كاتباً وشاعراً وأديباً وخطيباً يهز أعواد المنابر ويبعث الحمية فى نفوس سامعيه . ولد بالاسكندرية ولعب دوراً مهماً فى الثورة العرابية . وكان ينشر رسائله فى جريدتى مصر والتجارة ثم أنشأ جريدة الأستاذ .

الشيخ على الليثى

شاعر الخديو اسماعيل وشيخ الندماء فى عصره . وكان أديباً حاضر البديهة طيب العشرة حلو الحديث خفيف الروح عينه الخديو منشئاً للمعية وكان يستصحبه فى غدواته وروحاته .

***

ونحسب أن المقام لا يتسع لأكثر من ذكر أسماء الأدباء الآخرين أمثال أديب اسحاق ١٨٥٦ — ١٨٦٥ والشيخ على أبو النصر المنفلوطى والسيد صالح مجدى بك ١٨٢٧ — ١٨٨١ وابراهيم مرزوق ١٨١٧ — ١٨٦٦ ومحمود صفوت الساعاتى واحمد بك عبد وتادرس بك وهبى (وقد توفى أخيراً) والشيخ حمزه فتح الله (وهو قريب العهد بنا) وأمين باشا فكرى وغيرهم وغيرهم ممن ازدان بهم عصر اسماعيل . وكانوا من دعائم النهضة الفكرية فى عهده .

السودانيون يتناولون ثمن هذه الخصيان أو على الأصح أنهم افتدوا أنفسهم



المهندس الكبير حسين حسنى باشا
مدير المطبعة الأميرية سابقا



المهندس المعروف محمد مظهر باشا

علماء الهندسة والرياضيات

وممن نبغ فى عصر اسماعيل من علماء الهندسة والرياضيات على باشا مبارك ومصطفى باشا بهجت ومحمد مظهر باشا واحمد فايد باشا وحسن باشا فهمى المعمار واحمد بك السبكى وحسن بك نور الدين وحسين حسنى باشا .

وليس يسعنا أن نمر بأسماء هؤلاء الأعلام دون أن نقف برهة أمام اسم محمود باشا الفلكى وترى صورته فى ص٣٩٥ باعتباره أنبغ من أنجبتهم مصر الحديثة فى الفلك والرياضيات .

محمود باشا الفلكى ١٨١٤ — ١٨٨٥

كانت ولادته بالحصة من أعمال الغربية فأدخله أخوه مدرسة الاسكندرية سنة ١٨١٤ ومنها انتقل إلى مدرسة المهندسخانة بمصر فبدأت عليه مخايل الذكاء وحسن الاستعداد حتى فاق أقرانه وكان أول الناجحين فعين استاذاً مساعدا للعلوم الرياضية بها . وكان من تلاميذه إذ ذاك على مبارك . ثم أكب على دراسة اللغة الفرنسية حتى حذقها وحببه ميله الأصلى للعلوم الرياضية والفلكية إلى مطالعة ما كتبه علماء الفرنسيس فى الفلك ونقله إلى تلاميذه . ومن بين تلاميذه وقتئذ اسماعيل الفلكى .

وإلى محمود الفلكى يرجع الفضل فى وضع التقاويم السنوية وكان أول تقويم وضعه فى سنة ١٠٦٤ وفيه مقارنة بين التاريخ الهجرى والميلادى والقبطى وبين فيه مواقع الشمس والقمر فى تلك السنة . ومن ذلك الحين أصبح محمود يعرف بالفلكى ولازمه هذا اللقب إلى حين وفاته .

بما كانوا يقدمونه منهم (الخصيان) . وكان الدلالون وما جوروهم فى

وصحت نيـة عباس الأول فى سنة ١٨٥٠ على إعادة تنظيم رصدخانة بولاق التى أنشأها محمد على . فأوفد المترجم إلى باريس ومعه حسين ابراهيم واسماعيل مصطفى الفلـكى للتخصص فى الفلك وكان الأول مدرساً فى المهندسخانة كما قدمنا والآخران قد تخرجا منها . ثم مكث المترجم تسع سنوات فى العاصمة الفرنسية استكمل فيها دراسته الفلـكية وزار خلالها دور الرصد فى معظم أنحاء أوربا ونشر عدة مباحث فلـكية ووضع أثناء دراسته فى باريس عدة رسـائل مهمة قدم بعضها إلى المجمع العلمى بفرنسا .

وفى سنة ١٨٥٩ أى فى عهد سعيد عاد المترجم حاملا أكبر الشهادات فأنعم عليه الباشا برتبة الميرالاى وكلفه بوضع خريطة مفصلة عن القطر المصرى فاضطلع بالمهمة خير اضطلاع .

ثم عهد إليه سعيد بالذهاب إلى دنقلة لتحقيق كسوف الشمس الـكلى فوضع رسالة عنها قدمها لسعيد باشا وإلى أكاديمية العلوم فى باريس لحازت استحسان العلماء . وقد انتهز فرصة وجوده فى السودان لحقق المواقع الفلـكية على النيل .

وإلى محمود الفلـكى يرجع الفضل فى تخطيط معـالم الاسكندرية القديمـة وموقع سورها القديم . وله فى ذلك رسالة بالفرنسية طبعها سنة ١٨٦٦ بين فيها أسوار المدينة وشوارعها ومراسحها ومكتبتها مما لم يسبقه إليه عالم عصرى من الأفرنج . وهذه المباحث مؤسسة على ماقام به من عمليات الحفر والتنقيب ولذا كانت رسالته المذكورة أكثر قيمة وأعظم أثرا مما دونه غيره فى هذا الموضوع من مهندسى الحملة الفرنسية . لأن أولئك جميعاً اكتفوا بذكر المشاهدات ودونوا آراء الغير مما نقل عن مؤرخى الأفرنج والعرب بعكس محمود الفلـكى الذى استند فى ابحاثه إلى ما قام به شخصيا من أعمال التنقيب والحفر .

وإذا علمت أن مباحث الفلـكى وما قام به من أعمال التنقيب كان فى عهد اسماعيل وقبل أن تغطى الاسكندرية بالمبانى الحديثة وتضيع معالم الآثار القديمة أدركت ما لعمله الذى كلفه جهوداً شاقة من القيمة الفنية ولذا جاءت خريطته التى وضعها عن الاسكندرية القديمة من أبدع ما رسمه العلماء والمهندسون . ولا غرابة أن تكون مرجع علماء أوربا فى ابحاثهم .

وقد ذكر لنا الأستاذ الرافعى بك أن الفلـكى خالف ما ذهب إليه علماء الحملة الفرنسية فى معالم الاسكندرية القديمة .

الواقع حكومة السودان والحاكمون بأمرهم فى ربوعه . وحدث مرة أنهم



اسماعيل باشا الفلكى



اسماعيل باشا محمد رئيس مجلس شورى القوانين سابقا

= ومن ألطف ما ذكر فى صدد المترجم أنه وضع رسالة عن مقاييس الأهرام والغرض الرئيسى من تشييدها وتناسبها مع كوكب الشعرى .

وقد ذكر الميرالاى محمد مختار بك (باشا) فى هذا الصدد وكان حاضرا مع الفلكى وقت شروعه فى أخذ هذه المقاييس وموقعها من التناسب الفلكى أن الأهرام مقابل كوكب الشعرى عند طلوعه . فكأن غرض بانيها هو أن تكون كمزولة لمعرفة شم نسيم العلماء ولتعريض جثث المدفونين فيها لموافاة صعود كوكب الشعرى ليسبغ عليها الرحمة والرضوان باعتباره أحد معبودات قدماء المصريين .

وفى سنة ١٨٧١ عين ناظراً لمدرسة المهندسخانة وناب بصفته وكيلا للجمعية الجغرافية عن الحكومة المصرية فى المؤتمر الجغرافى الذى عقد فى باريس سنة ١٨٧٥ والمؤتمر الآخر الذى عقد فى البندقية سنة ١٨٨١

وإليه يرجع الفضل فى إنشاء مدفع الظهر بالقلعة وقد أنشأ على سطح منزله (بميدان الفلكى) مزولة تبين ساعات النهار نزعت من مكانها بعد وفاته .

وفى سنة ١٨٨٢ تولى نظارة الأشغال وعين وكيلا لوزارة المعارف فى وزارة شريف باشا سنة ١٨٨٢ — ١٨٨٤ وعين وزيراً للمعارف فى وزارة نوبار الثانية سنة ١٨٨٤ وتولى رآسة الجمعية الجغرافية وظل يشغله مع الوزارة إلى أن حانت منيته فى ١٥ يولية سنة ١٨٨٥

وكان الفقيد أثناء حياته يفكر فى أعداد قاعة عامة فى داره يؤمها من يشاء الاطلاع على ما فيها من نفائس الكتب والخرائط والمحفوظات . وقد تحققت هذه الفكرة فى سنة ١٩٢٩ عند ما وهبت كريمته مكتبة المترجم إلى الحكومة .

حاصروا حاكم كسلا فى سنة ١٨٦٤ طيلة شهرين كاملين . أما باشاوات



الدكتور محمد الشافعى بك



المهندس الشهير مصطفى بهجت باشا

اسماعيل باشا الفلكى توفى سنة ١٩٠١

من تلاميذ محمود باشا الفلكى ، تخرج من مدرسة المهندسخانة ببولاق والتحق فى سنة ١٨٤٥ على عهد محمد على بالرصدخانة القديمة ثم سافر فى عهد عباس إلى باريس مع محمود الفلكى للتفقه فى العلوم الفلكية فمكث ١٤ سنة بها ثم عاد إلى مصر فى أوائل عهد اسماعيل باشا فأنعم عليه بالرتبة الثانية وعهد اليه بنظارة الرصدخانة التى أنشأها فى العباسية .

وقد ناب عن الحكومة فى مؤتمر الأحصاء الدولى بموسكو سنة ١٨٧٣ وأعجب العلماء بكفاءته وسعة اطلاعه .

ثم تولى نظارة مدرسة المهندسخانة والرصدخانة . وهو الذى أصلح مقياس النيل فى اسوان سنة ١٨٧٠ ووضع تصميم سكة حديد بربر ـ سواكن بالسودان بأمر من اسماعيل باشا ولكن المشروع لم ينفذ .

***

أما بقية المهندسين وأعلام الرياضيات فمنهم سلامة باشا الذى اشترك مع مصطفى بهجت باشا فى إنشاء الترعة الابراهيمية ومحمد ثاقب باشا وقد عاون فى إنشاء القناطر الخيرية واسماعيل باشا محمد وقد اشترك فى اتمام الترعة الابراهيمية وقناطرها وصار رئيساً لمجلس شورى القوانين سنة ١٨٩٩ . ثم احمد بك نجيب وحسين افندى على الديك وعلى افندى عزت وعامر بك سعد والسيد عمارة وغيرهم وغيرهم .

مصر فكانوا يأتمرون بأوامر النخاسين ويتناولون منهم مرتبات معينة .
فعند مانقرأ أن اسماعيل عمل باشارة البرنس أوف ويلز الدوق

علماء الطب والجراحة

وإذا ذكرنا علماء الطب والجراحة فى عهد اسماعيل فليس يفوتنا أن نذكر محمد على البقلى باشا (راجع ص ٩٦) وأحمد حسين الرشيدى بك ومحمد الشافعى بك وحسين عوف باشا وكبيرهم محمد الدرى باشا (١٨٤١ — ١٩٠٠) الذى تخصص فى باريس (راجع ص ١٠١) وقابل فيها الخديو اسماعيل فشمله بعطفه لما سمع عن نبوغه من أساتذته . ثم عين بعد عودته كبير جراحى القصر العينى . وقد بلغ ذروة الشهرة بما كان يقوم من العمليات الجراحية الخطيرة واهتمامه بتشخيص الداء والبر بالفقراء والمعوزين .

وقد أنشأ له مطبعة خاصة لطبع مؤلفاته ورسائله وأسماها المطبعة الدرية وأهم مؤلفاته كتاب « بلوغ المرام فى جراحة الأجسام » فى أربعة أجزاء . وقد توفى فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٥

ثم لا تنس العلامة أستاذ التشريح حسن بك عبد الرحمن والرمدى محمد بك حافظ وسالم باشا سالم الطبيب الخاص للخديو توفيق باشا وجليلة تمرهان خريجة مدرسة القابلات ومحمد بك بدر والجراح احمد باشا حمدى نجل الدكتور محمد على باشا البقلى والدكتور حسن باشا محمود ناظر مدرسة الطب وابراهيم باشا حسن وعيسى باشا حمدى وعبد الرحمن بك الهراوى أستاذ الفسيولوجيا والأمراض الجلدية .

علماء الطبيعيات

ومن بينهم احمد بك ندا وعبد الهادى اسماعيل ثم على بك رياض خريج الجامعات الأوربية وكبير صيادلة القصر العينى ومنصور افندى احمد مدرس الكيمياء بالمهندسخانة .

علماء الفقه والقانون

وفى طليعتهم محمد قدرى باشا (سنة ١٨٢١ — ١٨٨٦) وهو من أب أناضولى وأم مصرية (راجع ص ٤٢٧) وتلميذ رفاعه بك رافع وقد ظهر ميله من بداية عهده إلى العلم والترجمة وكان صاحب حظوة لدى الخديو اسماعيل الذى اختاره مربيا لولى عهده توفيق باشا . ثم عين بالمعية ومنها انتقل إلى رآسة قلم الترجمة بوزارة الحقانية حيث اشترك مع رفاعة بك فى تعريب قانون نابليون واختص هو بتعريب قوانين المحاكم

اوف كنوت (راجع ص ٤٣٠) واتخذ اجراءات حاسمة لقطع دابر



الدكتور الشهير حسن باشا محمود

المختلطة تمهيدا لوضع قوانين المحاكم الأهلية الحديثة . وفى سنة ١٨٨١ تولى وزارة الحقانية ضمن وزارة شريف باشا .

وهنا نقطة خلاف فالأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك يقرر بأن قدرى باشا هو واضع مشروع النظام القضائى للمحاكم الأهلية وأن هذه المحاكم افتتحت سنة ١٨٨٣ وصدرت قوانينها وهى القانون المدنى وقوانين التجارة والمرافعات والعقوبات . وكان المترجم وقتئذ وزيرا للمعارف فى عهد وزارة شريف باشا الرابعة وهى الوزارة التى تخلت عن الحكم احتجاجاً على اخلاء السودان .

أما صاحب بيت العروبة الأستاذ احمد زكى باشا فقد ذكر فى خطبته التى ألقاها فى يوم الجمعة ٦ يناير سنة ١٩١١ فى الحفلة التى أقامها المجمع العلمى المصرى والجمعية الجغرافية بالقاعة الكبرى لمجلس شورى القوانين لتأبين المغفور له حسين فخرى باشا (راجع ص ٣٣٧) أن « فخرى باشا اشتغل فى أثناء تقلده وزارة الحقانية (سنة ١٨٨١) بتمهيد السبيل لتحويل المجالس القديمة إلى تلك المحاكم الأهلية الزاهرة بيننا الآن ووضع مشروعات القوانين الخاصة بهذا التنظيم تلك القوانين التى ستبقى فخرا خالدا له مهما اعتورها من التعديل والتبديل لأنه تشرف بوضع اسمه عليها فى وزارته الثانية » .

وقال صاحب العروبة فى موضع آخر من خطبته « وفى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢ انتظم حسين فخرى باشا مرة ثانية فى سلك الوزارة التى ألفها ذلك الرجل الغنى عن التعريف وأعنى به الوزير الشريف شريف طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه . فصدرت القوانين التى أشرنا إليها (قوانين المحاكم الأهلية) وصدر القانون النظامى وقانون الانتخاب

النخاسة بسد طريق النيل فى وجهها ومنع الغارات على السودان لجلب الخصيان ، نستطيع من كل ماتقدم أن نحكم بأن اسماعيل كان فى الواقع يبذل

= وظهرت المحاكم الأهلية فى ثوبها القشيب ونظامها الجديد . وكان صاحب الترجمة متقلدا نظارة الحقانية إلى أن تقضت الظروف بسقوط الوزارة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ ،

ازاء هذا الالتباس لم نجد بدا من استطلاع رأى معالى محمود باشا فخرى فى الموضوع فأكد لنا معاليه صحة ماذهب إليه شيخ العروبة . وقد أيد رأى معاليه الأستاذ احمد بك قمحة وكيل مدرسة الحقوق سابقا .

الشيخ محمد العباسى المهدى (١٨٢٧ - ١٨٩٧)

وقد سبقت الأشارة إليه ص ٤٠١ وهو شيخ الأسلام ومفتى الديار المصرية وصاحب الفتاوى المهدية التى تعتبر أكبر مرجع للعلماء فى الفقه الأسلامى وهو ابن الشيخ محمد أمين المهدى مفتى الديار المصرية الأسبق ابن محمد المهدى أحد كبار علماء مصر فى عهد الحملة الفرنسية (انظر ص ٣٨) .

وقد تعلم فى الأزهر ونبغ فى علوم الفقه وعلت مكانته لما عرف عنه من التمسك بالحق والكرامة حتى استهدف أحيانا لغضب بعض الولاة الذين سبقوا اسماعيل باشا .

فلما ارتقى اسماعيل الأريكة قربه إليه . وحسبك أنه جمع فى عهده بين الأفتاء ومشيخة الأزهر (١٨٧١) وكان مرجع الخديو فى كل ماله مساس بالشريعة الأسلامية .

وعرف له توفيق باشا مكانته ولكن العرابيين — ولم يكن من أنصارهم — أقصوه عن منصبيه ثم أعاده إليهما توفيق باشا . ثم حنقت عليه حكومة توفيق باشا بعد ذلك وأبعدته عن المشيخة والافتاء . ولكنه عاد فتقلد وظيفة الأفتاء وحدها وظل فيها الى أن اخترمته المنية فى رجب سنة ١٣١٥ هـ .

ولا تنس بين علماء ذلك العهد الشيخ محمد عليش والشيخ ابراهيم السقا والشيخ عبد الرحمن البحراوى والشيخ حسونة النواوى وغيرهم .

علماء الفنون الحربية والبحرية

ومنهم على باشا ابراهيم وحماد باشا عبد العاطى ثم كبيرهم محمود باشا فهمى المتوفى سنة ١٨٩٤ وهو أحد زعماء الثورة العرابية . كانت ولادته ببلدة الشنطور بمركز ببا وهو خريج مدرسة المهندسخانة . وقد نبغ فى الفنون الهندسية والحربية وانتظم فى سلك الجيش ثم عين أستاذاً لعلم الاستحكامات والفنون العسكرية فى المدارس الحربية فى عهد سعيد واسماعيل .

تضحيات هائلة ويعرض نفسه وعرشه لمخاطر جمة فى سبيل جعل مصر



محمود باشا فهمى المهندس العسكرى الكبير
وكان يعتبر بمثابة العمودى الفقرى فى الجيشر العرابى

وقد قلنا لك إن الخديو اسماعيل كان ينوى الانفصال عن تركيا فعهد إلى المترجم بتحصين شواطىء مصر الشمالية من أبى قير إلى البرلس فقام بالمهمة خير قيام . وقد اشترك فى الحرب البلقانية .

وفى أثناء الثورة العرابية انضم إلى العرابيين وتولى وزارة الأشغال فى وزارة محمود باشا سامى البارودى سنة ١٨٨٢ وأسر قبل واقعة التل الكبير .

وليس شك فى أن محمود فهمى كان بمثابة العمود العقرى فى الجيش العرابى ولذلك كان أسره من أكبر أسباب هزيمة ذلك الجيش . وقد حوكم ضمن زعماء الثورة ونفى مع عرابى إلى سيلان وهناك وضع كتابه « البحر الزاخر فى تاريخ وأخبار الأوائل والأواخر » وهو فى أربعة مجلدات وقد اقتبسنا منه كثيراً .

ثم لاتنس محمد مختار باشا (سنة ١٨٣٠ — ١٨٩٧) وكان أدنى إلى صناعة القلم منه إلى صناعة الحرب . فلقد انتظم فى خدمة الجيش وهو فى سن الثانية والعشرين وظل يرتقى فى المناصب العسكرية حتى نال رتبة اللواء سنة ١٨٨٦ واشترك فى حملة هرر (راجع ص٣٢٣) ثم عين رئيس أركان حرب الجيش المصرى بالسودان وعين مأموراً للخاصة الخديوية فى عهد الخديو السابق عباس الثانى وبقى فى هذا المنصب إلى حين وفاته فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٧

دوله متمدينه حديثة وجعل نفسه حاكما متنوراً عصريا ، نعم إن السير



الكاتب العسكرى اللواء محمد مختار باشا

= وقد وضع كتابا قيما يسمى «التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية» من السنة الأولى للهجرة لغاية سنة ١٥٠٠ ﻫ

وقد حرص على أن يضع إزاء كل شهر أهم ماوقع فى مصر وفى العالم من الأحداث هذا عدا كتباً ورسائل عديدة أخرى ومقالات ممتعة فى مجلة الجمعية الجغرافية .

ومن نوابغ رجال الفنون الحربية شحاته عيسى بك ناظر مدرسة أركان حرب فى عهد اسماعيل ومحمد صادق باشا وهو من كبار المهندسين وقد التحق بالجيش وسافر فى معية سعيد باشا لزيارة الحجاز وعين مفتشاً بمصلحة المساحة برئاسة استون باشا . ثم سليمان قبودان حلاوة (توفى سنة ١٨٨٥) وهو خريج المدرسة الحربية القديمة وأحد نوابغ الملاحين وقد عين ربانا للباخرة «سمنود» فبرع فى قيادتها وطاف بها حول القارة الأفريقية . وفى سنة ١٨٧٠ عينه اسماعيل مدرساً للفنون البحرية والفلكية فى المدرسة البحرية . وقد ألف كتاباً فى الملاحة .

النهضة الفنية

إذا ذكرت الفنون الجميلة ذكرت معها ماقطعته الأمة من شتى المراحل فى سبيل الحضارة والتمدين . لأنها تعتبر بحق المقياس الرئيسى لما تبلغه الأمة من تهذيب النفوس ونشاط العقول وسعة المدارك وترقية الأحساسات والعواطف . وإذا لم يكن للفنون =

صمويل بيكر الذى أرسله إلى السودان لهذه الغاية (١٨٦٩ — ١٨٧٣) لم يفعل أكثر من أن قام بأعمال تمهيدية عند مامد سلطة مصر لغاية غوندوكرو وأنشأ مخافر على النيل الأعلى . ولكن خلفه غوردون قد

= سوى أنها هى التى تستثير احساس الجمال وتنمى ملكته لكفاها أن تعتبر المرآة الحقيقية لكل ماهو صالح فى الأمة .

وبديهى أنك متى تكلمت عن الفنون الجميلة فقد عنيت الموسيقى أو الغناء والتمثيل والرسم والتصوير والنقش والزخرفة والعمارة .

وقد نالى الرسم حظا من عناية المدارس الهندسية والصناعية والبعثات فى عهد محمد على ولكن نهضة الرسم والتصوير لم تزدهر كما ينبغى فى ذلك العهد .

أما فن العمارة فتشهد بتقدمه تلك القصور والمساجد والدواوين والعمائر الجميلة التى أنشأها مهرة المهندسين فى النقش والبناء . هذا إلى ماشيدوه من القناطر على النيل والرياحات والترع والكبارى .

التمثيل والغناء

ولما كان اسماعيل باشا نفسه برغم ما سردناه عليك من جوانبه العديدة ميالا بطبيعته للفنون الجميلة وفى طليعتها الموسيقى والغناء لم يكن غريباً أن يشتهر عصره بالمرح والحبور وأن ينمو الفن فى عهده .

ولما كانت النهضة التمثيلية فى النصف الثانى من القرن الغابر ماتزال فى بدايتها فقد راح اسماعيل يساعد الجانب الأوربى منه آملا فى أن يؤدى ذلك إلى نهضة التمثيل فى مصر . وفى الحق إنه لم يستكثر أية مساعدة على المسرح المصرى ولذا أنشأ فى القاهرة مسرح الكوميدى بالأزبكية وقد شرع فى بنائه فى نوفمبر سنة ١٨٦٧ واحتفل بافتتاحه فى ٣ يناير سنة ١٨٦٨ ثم دار الأوبرا فى سنة ١٨٦٩ لمناسبة حفلات افتتاح قناة السويس .

وتم بناء الأوبرا فى خمسة أشهر ومثلت فيها فى مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ أول أوبرا واسمها ريجوليتو شهدتها الامبراطورة أوجينى عقيلة نابليون الثالث وأعجبت بها .

ولم يفت اسماعيل أن يعهد للموسيقى الأيطالى « فردى » بأن يضع أوبرا مصرية وضع العلامة ماريبت باشا موضوعها وهى رواية « عايدة » وقد مثلت فعلا فى القاهرة لأول مرة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧١ ومنذ ذلك الحين أخذت الحكومة تجلب الفرق =

دخل إلى أوغندا فعلا وبسط سلطة مصر الفعلية على السودان . وقد تمكن تدريجاً وهو يشغل منصب الحاكم العام فى الخرطوم من منع الغارات لاقتناص الخصيان وقضى على النخاسة قضاء مبرما . وكان يساعده فى أعماله

= الأجنبية وتغدق عليها المال . أما فى الاسكندرية فقد أنشأ الخديو مسرح زيزينا ومسرحا آخر اسمه الفيبرى .

الموسيقى والغناء

إلى ذلك العهد كان المغنون يتبعون الأساليب والتواشيح القديمة حتى بزغت شمس عبده الحمولى فأحدث ظهوره نهضة فنية صحيحة وانتقلت الأغانى من طور إلى طور آخر.

عبده الحمولى

كانت ولادته بطنطا فى سنة ١٨٤٥ وكان أبوه تاجر بن يسىء معاملته هو وشقيقه إلى أن ضاقا ذرعا بهذه المعاملة ورحلا عن طنطا هائمين على وجهيهما .

وقد أرادت الصدفة أن يلتقى بهما شخص يشتغل بالغناء ويعزف على القانون . فما أن سمع صوت عبده حتى أعجبه وعاد به إلى طنطا يعملان سويا . حتى إذا حضر إلى مصر وتسامعت به أوساط الطرب هرعت اليه تشنف أسماعها من نغمات ذلك البلبل الصداح . وما كادت أن تظهر عليه علائم النبوغ والموسيقى حتى ترك أستاذه القديم إلى أستاذ جديد وهو (الشيخ المقدم) فاشتغل على تخته وبدأت شهرته تطبق القاهرة كما أنه بدأ يبتكر الأساليب الجديدة المستملحة التى أعجب بها أهل الفن وعشاق الطرب .

ثم سمع به الخديو اسماعيل فقربه إليه وجعله فى معيته . ومن ثم بدأت شمسه تعلو ويزداد شهرة . وقلما كان اسماعيل يفتر عن سماع صوته الشجى بل كان يصحبه فى سهراته وحفلاته وأغدق عليه كثيرا من المنح والعطايا .

ثم استصحبه معه إلى الأستانة حيث التقى عبده بكبار الموسيقيين الترك فأخذ الكثير من ألحانهم واقتبس منها مايلائم الذوق المصرى وراح يبتكر ألحانا جديدة هى مزيج من التركية والعربية .

وقد أصبح يلقب بحق بزعيم المجددين فى الموسيقى المصرية وظل أكثر من ثلاثين سنة وهو ملك الغناء بلا مدافع .

كان طيب المعشر دمث الأخلاق شديد المروءة يلبى دعوة الفقراء وقد عرف عنه أنه =

لوبتون بك فى بحر الغزال وسلاطين (راجع ص ٣٦٠) فى دارفور وأمين (شنتزلر) فى المناطق الاستوائية (راجع ص ٣٤٦) وتملقا للزبير (راجع ص ٣٢١) أقوى النخاسين نفوذا وقتئذ وهو الذى نصب نفسه حاكما على

= تطوع لأحياء « ليلة » أقامها أحد الفقراء ودفع عبده نفقاتها جميعاً من جيبه الخاص وكانت وفاته سنة ١٩٠١ وقد أنشد فيه بعضهم قوله :

هذا الذى ملك القلوب بأنسه وأعز شأن العود والألحان
ترك التخوت حزينة من بعده تبكى السرور بمدمع هتان

السيدة ألماس

التى اشتهرت بين النساء فى عصر عبده . ويقال إن عبده لما رأى من شهرتها وإقبال علية القوم على سماعها دفعته الغيرة منها إلى الاقتران بها ومنعها عن الغناء .

محمد العقاد القانونجى

وفى هذا العهد نشأ محمد العقاد القانونجى المشهور الذى يعتبر سلطان العازفين على هذه الآلة . ولم تكتمل شهرته إلا بعد عصر اسماعيل . وقد عاشر العقاد عبده الحمولى فترة طويلة اكتسب منه الشىء الكثير فى التوقيع والأنغام .

كل هذا يدلك على أن عصر اسماعيل الذهبى اتسع لكل شىء حتى الفنون الجميلة فهى شهادة كافية لاسماعيل ولما بذله من الجهود فى رفع شأن أمته .

الأعمال العمرانية

فى ص ٢٧١ إلى ٢٨٠ من كتابنا الحالى يرى القارىء الشىء الكثير من الأعمال العمرانية التى تمت فى عهد اسماعيل والتى تكلفت بطبيعة الحال نفقات باهظة ليس غريباً أن تكون استنفذت مجموع ما اقترضه الخديو .

فالترع وبخاصة ترعتا الابراهيمية وطولها ٢٦٧ كيلو متر والاسماعيلية وطولها ٢١٨ كيلو متر وانشاء مالا يقل عن ٤٢٦ قنطرة واصلاح القناطر الخيرية والتوسع فى زراعة القطن والقصب وزيادة مساحة الأراضى المزروعة وانشاء ١٧ معمل لصناعة السكر وتكريره وانشاء معامل النسيج والطوب والدباغة والزجاج والورق والخطوط الحديدية والأسلاك التلغرافية وانشاء مصلحة مصرية للبريد بعد أن كان لكل جالية أجنبية مكتبها للبريد وعناية اسماعيل بالمتحف وتكليفه مارييت باشا باصلاح مخازن بولاق وتوسيعها وانشاء دار الآثار العربية ودار الرصد بالعباسية ومصلحة الأحصاء =

دارفور (١٨٧٥) أنعم عليه اسماعيل برتبة الباشوية وأغراه بالحضور إلى مصر حيث زج فى غياهب السجون (كذا !) فما لبث أن رفع ابنه

= ومصلحة المساحة وانشاء المستشفيات فى كافة أنحاء القطر لمكافحة الأمراض والأوبئة وتجميل مدينتى القاهرة والاسكندرية بما شقه فيهما من الشوارع الجديدة وشيده فيهما من القصور المنيفة كقصر عابدين وسراى الجزيرة وسراى الجيزة وسراى بولاق الدكرور وقصر القبة وقصر حلوان وسراى الاسماعيلية وسراى الزعفران وقصر النزهة (بشبرا وهو المدرسة التوفيقية الآن) وسراى المسافرخانة وقصر النيل بالقاهرة وسراى رأس التين وسراى الرمل بالاسكندرية - نقول إن هذه القائمة الطويلة من الأعمال العمرانية يضاف إليها سعيه للقضاء على تجارة الرقيق وماتلاها من الفتوحات السودانية التى وصلت بمصر إلى حدودها الطبيعية ، كان جديرا بألا تتسع له الخزانة المصرية وأن يستنفذ - بشهادة خصوم اسماعيل أنفسهم - الكثير مما عقده من القروض فى الخارج .

الأستاذ الرافعى وعصر اسماعيل

ذكرنا فى ص٢٦٣ ملاحظات عامة عن قروض اسماعيل خرجنا منها برد الحملات التى وجهها بعض الكتاب الأجانب المتحيزين ضد الخديو . وقد جئنا على كثير مما كتبه الكتاب الأجانب انصافاً لاسماعيل . وانه لمن أكبر دواعى الأسف حقا أن نرى كاتبا كبيرا كالأستاذ الرافعى بك لايأبه لما يكتبه بعض الأفرنج فى إنصاف اسماعيل بينما نراه من الناحية الأخرى يحاول اقناع قرائه بأن ما كتبه بعض المؤرخين قدحا فيه هو الحق الذى لايمكن أن يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وكأنما فاته أن بعض هؤلاء القادحين ربما أوغر صدرهم أن اسماعيل لم يغدق عليهم العطايا كما أغدقها على كثيرين غيرهم ممن يقول الأستاذ فيهم نقلا عن مجلة العالمين أنهم « ما كادوا يستقرون فى القاهرة ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار فى سراى عابدين حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين » .

فهو كثيرا ما اقتبس من كتاب « تاريخ مصر المالى » ووصف صاحبه (المجهول الأسم) بالاعتدال والاتزان فى الرأى ، كأنما ينبغى أن يعتبر القدح فى اسماعيل اعتدالا فى الرأى وتمدح أعماله تهورا ! !

وكتاب آخر لايقل عن سابقه سخفا وإن كان طالما استشهد به الأستاذ الكبير =

سليمان راية العصيان (راجع ص ٣٤٧) ولكن غوردون سرعان ماهزمه وقتله (١٨٧٩) . وهنا ثارت حفيظة الأحباش لقيام المصاعب فى سبيل غاراتهم للحصول على الرقيق . فاجتاحوا مصوع (راجع ص ٣٤٨)

= وهو كتاب مدام أولمب أدوار المسمى « كشف الستار عن أسرار مصر » وهو لعمرك كتاب إذا كان قد كشف ستر شىء فأنه كشف عن خبيئة نفس هذه السيدة الموتورة وأظهرها للملأ بمظهر التحيز القبيح وأنها لاتصدر عن غاية شريفة أو قصد نبيل .

يهتم الأستاذ الرافعى بك بأقوال مؤلف كتاب « تاريخ مصر المالى » ويغض طرفه عما كتبته سيدة فاضلة كاللادى دوف غوردون . فصاحب كتاب « تاريخ مصر المالى » يزعم أن ما تذرع به اسماعيل لعقد أول قرض (سنة ١٨٦٤) لمقاومة الطاعون البقرى كان حجة واهية لأن الفلاحين والملاك هم الذين تحملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون (كذا !)

هكذا يزعم جنابه وهكذا يؤمن الأستاذ الرافعى بك على تلك المزاعم فى حين أن اللادى غوردون ـ على نحو ماذكرناه لك فى ص ٢٨٠ من كتابنا الحالى ـ قد قدرت مانزل بالمواشى من الخسائر فى ذلك الطاعون بنحو ١٢ مليون جنيه . ثم إن ميزانية ١٨٧٣ — ١٨٧٤ ذكرت بين ماذكرت أن اسماعيل دفع لأصحاب المواشى كتعويض لهم عن خسائرهم فى الطاعون البقرى المذكور ٣٫٨٣٧٫٥٦٢ جنيه لا ١٢٥٫٠٠٠ جنيه كا زعم صاحب « تاريخ مصر المالى » الذى كانت غايته الرئيسية من وضع كتابه المشار إليه ليست استعراض تاريخ مصر بل المقارنة بين المالية الفرنسية والمالية الأنجليزية .

أما مدام أولمب فيدلك على تحيزها أنها نسبت إلى اسماعيل عكس ما أجمع عليه الناس ومنهم خصومه . فهى تتهمه باستعمال السخرة صراحة عند قولها « إنه لم يكن يهتم إلا بجمع الملايين وكان يقتنى الأطيان فى كل ناحية قدر مايستطاع ويلجأ إلى السخرة فى زراعتها واستصلاحها (كذا ! كذا !) ويعقد القرض تلو القرض لآجال طويلة تاركا لمن يخلفه فى الحكم أن يسدد ديونه حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن بعده (كذا !) .

فهل سمعت بأغرب من هذا الهوس الذى تردده هذه السيدة الموتورة ؟ اسماعيل الذى كان يلقب قبل اعتلاء الأريكة بـ « أمير الفلاحين » لبره بهم وعطفه عليهم يلجأ إلى السخرة فى زراعة أراضيه واستصلاحها وهو هو الذى كانت طبيعته ـ حتى وهو أمير ـ =

ولكنهم مالبثو أن أرغموا على مغادرتها وتعقبهم المصريون بدورهم إلى داخل الحدود الحبشية وهو اعتراف بأن اسماعيل دخل حرب الحبشة مرغما . وهذه الحملة وإن كانت بمثابة نكبة فادحة على المصريين إلا أنها

= تنفر من هذه السخرة ولذا لم يدخر وسعا فى محاربتها عند اعتلائه الأريكة مما عرضه للاصطدام بفرنسا كبيرة دول أوربا وقتذاك ! ثم فيم كان اسماعيل ينفق هذه القروض ؟ أليست فى اصلاح شأن البلاد وعمرانها ؟ أكان يعقدها لمصلحته الخصوصية ؟ لقد كان حسبه أن يحكم البلاد معتمداً على إيراد ثروته الطائلة التى بلغت قبل جلوسه على العرش مالا يقل عن نصف مليون فدان . ولكنه شاء أن يجعل مصر قطعة من أوربا فأضاع ثروته واضطر إلى الاقتراض فى سبيل هذه الغاية النبيلة . فكيف تجيز هذه السيدة لنفسها أن تكتب ما كتبته كأنها تحسب أن مهمة الأمراء والملوك لاتتعدى الجلوس على عروشهم والتمتع بما جمعوه من الثروة دون أن يعملوا على رفع مستوى بلادهم ؟

وبمناسبة مدام أولمب هذه فكم كنا نتمنى ألا يشرفها الأستاذ الرافعى بك بالنقل عنها وهو يعلم من هى . فلعله اطلع على ما كتبه عنها المسيو جان ـ مارى كاريه فى ص٢٥١ من الجزء الثانى من كتابه المسمى « السياح والكتاب الفرنسيون الذين زاروا مصر » . فلقد أفرد لها المؤلف زهاء ثلاث صفحات لا يكاد يقرأها الانسان إلا ويخرج منها ساخطاً على تلك السيدة التى لم تدخر وسعا فى جعل كل قارىء يتبرم بما تكتب . فكأن مهمتها كانت مضايقة القراء وإدخال الهم على نفوسهم .

نشأت هذه السيدة فى الريف الفرنسى ثم افترقت عن بعلها وحطت رحالها فى باريس وكان أول ماطلعت به على أهل سكان تلك العاصمة رواية منافرة لحرمة الآداب اسمها « كيف يحب الرجل » والاسم كفيل بتعرف موضوع الرواية .

ولم يخطىء المؤلف عند ماوصفها بأنها سيدة غير متزنة الأعصاب لأنها كانت ممن يزاولون مخاطبة الأرواح وكانت مصابة بنوع من المالوخوليا يجعلها تتوهم أنها مصابة بعدة أمراض .

أما السر فى تحاملها على اسماعيل فقد عرفناه من المسيو كاريه . فقد قال إنها كانت على اتصال دائم بكافة خصوم ذلك الخديو ولذا كانوا يغذونها على الدوام بكل ماهو فى حيز الأفك والبهتان .

أدت إلى قطع دابر النخاسة فى داخل الحبشة بشكل لانظير له لا قبل الموقعة ولا منذ حدوثها . على أن ماقام به من جهود خارجة عن طوق البشر لم يكن من شأنه أن يؤدى إلى أكثر من تحويل النخاسين عن الطرق

= وأكثر من هذا أنها كانت محل عطف ورعاية الأمير مصطفى فاضل أخ الخديو اسماعيل كما كان هو محل إعجابها وتقديرها . فليس غريبا — وهو الذى كان يطالب بالأريكة — أن تجعل مدام أولمب من نفسها مطية لهذا الأمير بصفة خاصة ولخصوم اسماعيل بصفة عامة لتشويه سمعة الخديو واتهامه بكل ما يبتكره ذهنها الخصيب من الفضائح والمساوىء .

ثم إنها كانت لصلتها الوثيقة بالأمير مصطفى فاضل تؤمل أن يعتلى العرش يوماً ما ولذا كنت تراها تستعجل نهاية العهد الاسماعيلى وتظن أن تشويهها إياه يحقق آمالها .

ولم يسلم من قلمها الجامح ولسانها العاثر حتى مواطنوها الفرنسيون فى مصر . فقدرمت بعض التجار الفرنسيين بالسرقة لأنهم - على زعمها - أحضروا لاسماعيل طاقماً من خزف سيفر بمبلغ ٥٠٠٠٠ فرنك وباعوه له بنصف مليون فرنك ! ! كما أنها تناولت القناصل الأوربيين فى مصر بفاحش القول ووصمتهم بالصلف حيال مواطنيهم وزعمت أنهم كانوا على استعداد لتضحية أولئك المواطنين ومصالحهم فى سبيل التمتع برضا الخديو ! !

وبالجملة فهذه السيدة لم يسلم أحد من اتهاماتها إلا من كانت تربطهم بها علاقات خاصة من خصوم اسماعيل وكلهم ذو منفعة تطبع أقواله بطابع التحيز والغرض .

هذه هى مدام أولمب التى كثيراً مانقل عنها الأستاذ الرافعى بك وهذا ما كتبه عنها أحد مواطنيها ممن يعرفونها جيد المعرفة .

حقيقة قروض اسماعيل

ونقف عند هذا الحد فى الرد على تلك السيدة التى كانت تصدر عن رأى جامح وعاطفة موتورة وننتقل إلى مايسميه الأستاذ الرافعى بك : « مأساة الديون » . وهى « مأساة » حقاً لا لأن اسماعيل اقترض — فهاهى دول الأرض قاطبة قلما نجد واحدة منها خالية من الديون التى تبلغ فى كثير من الأحوال مليارات الجنيهات دون أن تفكر الدولة الدائنة فى الاعتداء على استقلال الدولة المدينة — بل لأن ذئاب الماليين أقرضوه المال بشروط فاحشة كانت تسوقهم حتما إلى المحاكم والقصاص لو أنها وقعت فى بلادهم .

وإليك هذه القروض كما أحصاها المستر ومطول . وهى مدعمة بالاحصاء الرسمى =

الرئيسية المؤدية إلى الشمال وإقصاء المغيرين إلى المناطق النائية فى الجنوب . وفى الواقع لم يكن من سبيل للقضاء على النخاسة إلا باستغلال موارد

= الموجود فى خزانة صندوق الدين المصرى . ونظرة واحدة إلى هذه القروض وما دخل خزانة الحكومة منها فعلا تقنعك بأن اسماعيل كان يتعامل مع ذئاب بشرية .

تاريخ القرض	اسم البنك	مقدار القرض	المبلغ المدفوع فعلا
١٨٦٤	بنك غوشن	٥ر٧٠٤ر٠٠٠	٤ر٨٦٤ر٠٠٠
١٨٦٥	بنك الأنجلو اجبسيان	٣ر٣٨٧ر٠٠٠	٢ر٧٥٠ر٠٠٠
١٨٦٦	بنك غوشن	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٦٤٠ر٠٠٠
١٨٦٧	البنك العثمانى الأمبراطورى	٢ر٠٨٠ر٠٠٠	١ر٧٠٠ر٠٠٠
١٨٦٨	بنك أوبنهايم	١١ر٨٩٠ر٠٠٠	٧ر١٩٣ر٠٠٠
١٨٧٠	بنك بيشوفهايم	٧ر١٤٣ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٧٣	بنك أوبنهايم	٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠	١٧ر٨١٠ر٠٠٠
	مجموع القروض	٦٥ر٢٠٤ر٠٠٠	٤١ر٩٥٧ر٠٠٠

فعلام يدل ذلك ؟ إنه يدل على أن المصارف المالية اقتطعت «كعمولة» أو «سمسرة» مبلغ ٢٣ر٢٤٧ر٠٠٠ جنيه من قروض بلغ مجموعها ٦٥ر٢٠٤ر٠٠٠ جنيه . فأى قانون يسوغ هذه العمولة الفادحة ؟ حقا إنها « لمأساة » .

ومما يضاعف أثر « مأساة القروض » الفائدة الفاحشة التى طلبها أصحاب القروض . فإن سعرها الاسمى لكافة تلك القروض مع استثناء قرض سنة ١٨٦٥ كان ٧ ٪ أما قرض سنة ١٨٦٥ فكان سعر فائدته ٩ ٪ .

ولكن تقرير بعثة كيف يذهب إلى أبعد من ذلك . فقد ورد فى ص ٣٩٥ من التقرير بصدد القروض مانصه :

« إن أحدا من القروض المصرية لم ينقص سعر فائدته عن ١٢ ٪ سنويا ولم يزد عن ١٣ $\frac{1}{4}$ ٪ . ولكن قرض السكة الحديدية بلغ سعر فائدته ٢٦ر٩ ٪ سنويا مع الاستهلاك » !!

فاذا أضفنا الى مجموع القروض مايسمونه بالديون السائرة وقد قدرها لورد كرومر =

السودن استغلالا اقتصادياً حاسماً بدلا من مطاردة الرقيق واصطياد الفيلة . كذلك كان لابد أن يبقى العاج بنوعيه الأسود والأبيض المادة الوحيدة الصالحة للتصدير فى ذلك القطر إلى أن توجد طرق أخرى

= نفسه بـ ٢٦ مليون جنيه بلغ المجموع ٩١٫٢٠٤٫٠٠٠ جنيه وهو دين وإن لم يتسلم اسماعيل الا نصفه أو مايزيد عن النصف بقليل فلا يمكن أن يعتبر من الفداحة بحيث لا تستطيع مصر — مع ما عرف عن تربتها الخصبة — أن تنهض باعبائه كاملة لو حسنت إدارة ماليتها .

ولسنا نقول هذا اعتباطاً بل إن تقرير بعثة كيف نفسه — وسنتكلم عنه فيما يلى — يؤيد قولنا هذا . فقد اختتم بهذه الفقرة . وهى

« نستنتج من كافة ما استطعنا الحصول عليه من المعلومات أن فى وسع مصر النهوض بأعباء جميع ديونها الحاضرة بشرط تعديل سعر الفائدة تعديلا معقولا . (كذا !) إذلا يمكنها الاسترسال فى اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ ٪ وعقد قروض بفائدة ١٢ ٪ — ١٣ ٪ لسداد هذه الديون الجديدة وخاصة وأن هذه القروض لا يدخل قرش واحد منها إلى الخزانة » .

وإذا كان بعض الكتاب وفى مقدمتهم الأستاذ الرافعى بك يعزون مع الأسف — ارتباك مالية مصر لغاية سنة ١٨٧٥ إلى « بذخ اسماعيل وميله إلى الترف والأسراف » فمن العدل أن نجابههم هنا بأقوال المستر كيف فى تقريره حيث تكلم عن الفوائد والمزايا الفاحشة التى نالها حملة الأسهم إذ قال :

« يلوح أن الخديو حاول بدخل الخزانة المحدود أن يتمم فى بضع سنوات قليلة أعمالا عمرانية كان ينبغى توزيعها على مدة أطول لأنها أعمال جديرة بأن تنوء بها خزانات أغنى بكثير من الخزانة المصرية » .

وهذه الملاحظة قد أيدها السير صموئيل بيكر فى رسالته التى ظهرت فى عدد الفورتنيتلى ريفيو فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨٢ بعنوان « اصلاح مصر » إذ قال مانصه :

« لقد جاء اسماعيل باشا قبل أوانه . وقد عقد نيته على التعجيل بانجاز أعمال تستغرق سنوات عديدة من العمل التدريجى المصحوب بالتأنى . مثال ذلك أنه اعتزم أن يصل السودان بالوجه البحرى وبذا يفتح فى وجه التجارة العالمية تلك الأصقاع الخصبة التى كانت إلى ذلك الحين بعيدة عن العمران . وقد تضمنت فكرته مشروعات ضخمة =

للمواصلات أصلح من طريق النيل الأعلى وشلالاته وسدوده . ونحسب أن مدسكة حديدية كان من شأنه أن يجعل من المجدى استخدام السودانيين فى إنتاج المواشى وزراعة القطن وهو الذى كان يباع القنطار الواحد منه

= هائلة . . . . ولقد كان عهده عهد الركض بمنتهى السرعة . وفى الحق إن اسماعيل كان الروح الحى للنهضة والرقى » .

وذكر السير صمويل بيكر فى ص ٢٨٥ من « مذكراته » المطبوعة فى سنة ١٨٩٥ مانصه : « هذه الأعمال الهائلة ابتكرتها دماغ الخديو اسماعيل الذى استطاع أن ينجز فى خلال ١٧ عاما أكثر مما تم فى القطر المصرى منذ الفتح الاسلامى » .

بل إن المستر ادوين دليون القنصل الأمريكى كتب لحكومته فى تقرير رسمى يخبرها : « إن مصر فى استطاعتها أن تستعيد انتعاشها فى أية لحظة لو وقفت ماتنفقه من المصروفات الهائلة على المشروعات العامة والأصلاحات الداخلية وتوخت قواعد الاقتصاد العادية » .

وأكثر من هذا أن مالياً كبيراً هو السير جورج إليوت عضو البرلمان الانجليزى وكان قد ذهب إلى مصر قبل بعثة كيف بعامين بدعوة من اسماعيل باشا لدراسة حالة مصر المالية درساً دقيقا ، صرح فى مجلس العموم — كما ورد فى المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٥٢ و ٦٥٣ « بأن تحقيق لجنة كيف كشف الستار عن حقيقة الحالة فى مصر فاذا بها حالة لاتدعو إلى اليأس . بل إنها حسنة (كذا !) ونعنى بذلك أن يكون دخلها كافياً لوفاء الديون وفاء عادلا . وأقصد بهذا أنه بضمان معقول ولكن مع تخفيض الفائدة . فلو عمل بالمشروع الذى عرضته على الخديو فانى لا أشك فى أن مصر تستطيع أداء جميع الفوائد وأقساط الاستهلاك ويكون تحررها منها فى مدة خمسة وستين عاما هذا مع ترك مبلغ كاف لأدارة البلاد إدارة حسنة . (كذا !) إنى أعتقد تماماً أن حالة مصر ثابتة لأن لها موارد كافية قد نمت فى الماضى وزادت زيادة عجيبة وليس ثمت ما يحول دون نموها ورقيها كذلك فى المستقبل » .

وهذا صحيح فان السنيور شالويا والد السنيور شالويا السياسى الأيطالى المشهور عرض فى عهد اسماعيل أن ينظم المالية المصرية ويوازن الميزانية ويسدد الديون كاملة مع فوائدها الفادحة من إيرادات مصر المحدودة وبدون الالتجاء إلى قروض جديدة . ولكن أحداً لم يلتفت إلى اقتراحه لأن النية كانت مبيتة ضد اسماعيل بقصد التخلص منه بعد أن أفسد على السياسة الاستعمارية خططها وأوقعها فى الارتباك =

فى الخرطوم بريالين فى حين أنه كان يباع فى القاهرة بستة عشر ريالا . وعليه بدىء بانشاء القسم الأول من السكة الحديدية الممتدة بين وادى حلفا والخرطوم (وطولها ١١٠٠ ميل) ولكن الأزمة المالية ماعتمت

= فكان طبيعياً وفداحة الفوائد كما رأيت أن تشح موارد اسماعيل وتصبح خزائنه خاوية بعد أن ناءت بما حملتها إياه همته القعساء من مختلف المشروعات التى كانت جديرة بأن تنوء بها خزانات أغنى بكثير من الخزانة المصرية » كما جا فى تقرير بعثة كيف .

لذلك لم ينتصف شهر نوفمبر سنة ١٨٧٥ — كما ذكر استر كرايتس — حتى بعث لورد دربى وزير الخارجية البرقية الآتية إلى الجنرال استانتون قنصله العام فى القاهرة وهى مقتبسة من كتاب المسيو شارلس ليساج المسمى «ابتياع أسهم قناة السويس» ص٦ : وهذا نصها :

« وزارة الخارجية »

« ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ »

« لقد نمى إلى حكومة صاحبة الجلالة أن نقابة فرنسية أظهرت استعدادها لابتياع حصة الخديو فى أسهم قناة السويس وأنه يحتمل موافقة سموه على الصفقة . فأرجو التحرى عن حقيقة الأمر وإرسال تقرير بالنتيجة » .

وقد استطرد المستر كرايتس فقال ما ملخصه :

لم يكن قرار اسماعيل التخلص من حصته فى أسهم القناة من جراء اسرافه أو تبذيره كلا . فقد كان يملك نحو ١٧٦٫٦٠٢ من مجموع الأسهم وعددها ٤٠٠٫٠٠٠ إنما كان قراره هذا باعثه أن أرباح هذه الأسهم بما فيها الربح الذى يوزع فى أول يولية سنة ١٨٩٤ كانت مرهونة لشركة القناة لسداد أقساط الغرامة التى حكم بها نابليون الثالث على الحكومة المصرية كما سبق بيانه . وعليه أصبحت هذه الأسهم شبه « ميتة » من الناحية الاقتصادية العملية . ومما زاد الطين بلة أن مجلس إدارة حملة الأسهم عقد فى يوم ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧١ اجتماعاً عاماً تقرر فيه حرمان الخديو من حق التصويت إلا بعد أداء الغرامة المذكورة بأكملها .

أو بعبارة أخرى أن الخديو مع أنه كان يمتلك مايقرب من نصف مجموع الأسهم لم تكن له كلمة فى إدارة هذه الشركة التى قدم لها أجل الخدمات والتى كان أكبر مساهم فيها . فاحتج على هذا القرار لأنه قرار ظالم وغير قانونى .

أن حالت دون إتمامها بعد أن أنفق فى سبيلها ماينا هز ٤٠٠٠٠٠ جنيه. ومن ثم عاد السودان إلى أحضان النخاسة مدة عشرين سنة أخرى.

ولقد ألفنا أن نعد مصر ممثلة فى شخص اسماعيل بلادتبذير وإسراف

= وهنا يقول المسيو ليساج « إن الخديو أراد أن يتفادى الاحتكاك بالشركة فوافق على توكيل المسيو فردينان دلسبس فى الاقتراع بدله » .

وكان معنى هـذا التصرف فى غير لغة السياسة أنه بعد أن أصدر نابليون الثالث حكما جائراً كان موضع انتقاد الدوائر النزيهة جاء مجلس إدارة حملة أسهم قناة السويس فى يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ فأصدر قرارا مشكوكا فى صحته من الناحية القانونية. فلما امتنع اسماعيل عن التقيد بهذا القرار العرفى أقنعوه بوجوب توكيل دلسبس عنه. وهو تصرف يرمى إلى حمل الخديو على إبرام مايقرره حملة الأسهم .

وكانت نتيجة هذه الظروف مجتمعة أن الخديو أصبح يعتقد بحق أن الشركة أساءت معاملته وانه لذلك يرى أن من مصلحته التخلص من هذه الأسهم التى تقرر أن تبقى « ميتة » لغاية أول يولية سنة ١٨٩٤ . يضاف إلى هذا أنه لم يكن مرتاحاً إلى تصرف الشركة بتوكيل دلسبس وجعله السيد الآمر الناهى فى هذه الحصة الهائلة .

ولا تنس بعد هذا كله أو قبله أن المبلغ الذى عرض على اسماعيل فى سنة ١٨٧٥ ثمنا لهذه الأسهم كان مبلغاً لا يستهان به إذا روعيت الظروف العالمية وقتذاك . فكون الخديو صمم على التخلص من حصته كان بلا جدال عملا رابحاً من الوجهة التجارية هذا فضلا عن أنه يزيح عن قلبه الغمة التى كان يشعر بها من جراء توكيل دلسبس فى الاقتراع بدله .

ولكيما تدرك مبلغ ما كان يشعر به اسماعيل من الأجحاف نخبرك أن المادة ٥١ من القانون الأساسى لشركة القناة نصت على أن يكون لكل من يملك ٢٥ سهم صوت واحد على ألا يكون لصاحب الأسهم إلا صوت واحد فقط مهما كان عدد الأسهم التى يملكها . وقد أريد بوضع هـذه المادة فى بداية الأمر أن يعرف الملأ أن سعيد باشا — مع احتفاظه بحصة مصر المذكورة وقـدرها ١٧٦٫٦٠٢ سهم ليس فى وسعه فرض إرادته على الشركة . وكانت النتيجة العملية لهذا التشريع العجيب أن اسماعيل بصفته أكبر مساهم فى الشركة لم يكن له سوى صوت واحد فى حين أنه كان فى =

أديا بها إلى خراب عاجل احتاجت معه إلى أن تتدخل لأصلاح شؤونها انجلترا بالنيابة عن الدائنين الأجانب ولفائدة المدنية المصرية نفسها ! ولكن هذا الاعتقاد ليس من العدل فى شيء لا بالنسبة لاسماعيل ولا بالنسبة

= استطاعة رجلين من أسرة واحدة لا يملكان إلا ٥٠ سهماً فقط أن يمليا إرادتهما على اسماعيل !

فهذه الاعتبارات مع حرمان مصر من أرباح حصتها مايقرب من ٢٠ سنة (أى لغاية أول يولية سنة ١٨٩٤) وملاءمة ثمن الصفقة جعلت اسماعيل يصمم على بيع الحصة المذكورة خصوصاً وأن الصفقة لا يمكن أن تخول المشترى حقوقاً أ كثر مما كان لاسماعيل فى القناة .

تلكؤ النقابة الفرنسية فى ابتياع الأسهم

ويحسن قبل الاسترسال فى الحديث أن نقول كلمة عما كان يبذل وراء الستار من المساعى لحصول النقابة الفرنسية التى أشار إليها لورد دربى فى برقيته فى ص ٤٨٠ على هذه الصفقة .

فان المسيو اندريه درفيو من رجال المال فى الاسكندرية اتصل بأخيه ادوار فى باريس وحاولا حمل إحدى النقابات المالية الفرنسية على ابتياع الأسهم . وفعلا تدخل المسيو دلسبس وطلب إلى الدوق دى كاز وزير الخارجية الفرنسية أن يستحث النقابة المذكورة على إتمام الصفقة ، ولكن الوزير ـ وكان يحرص على مودة انجلترا لاستخدامها ضد ألمانيا ـ رأى بثاقب رأيه أن تدخل فرنسا لا يمكن أن تنظر إليه انجلترا بعين الارتياح وخاصة وأن النقابة المذكورة أضاعت كثيرا من الوقت فى اختيار الصيغة التى يكتب بها العقد وهل تكون صيغة مبايعة أم صيغة ارتهان . فلما لم يهتم الوزير بالأمر وبادرت انجلترا بتقديم المبلغ المطلوب فورا راح رجال النقابة يعضون بنان الندم على ما أضاعوا من وقت ثمين فى مناقشات أفلاطونية سخيفة .

***

وأخيراً لما انتقلت حصة اسماعيل إلى يد الحكومة البريطانية لم تجرؤ الشركة أن تطبق عليها ما كانت تطبقه على اسماعيل من الشروط المجحفة . هذا إلى أن الفقهاء القانونيين =

لمصر . لأن اسماعيل لو كان مبدأ عقيما كما يصفونه لتخلصت منه مصر كما تخلصت من سلفه عباس أو كما تخلصت تركيا من معاصره عبد العزيز

= أفتوا بأن لا معنى لمنع توزيع أرباح الأسهم المذكورة إلى أن تنتهى مدة الرهن أو ألا يكون لمالكها إلا صوت واحد .

***

على أن اسماعيل وإن كان قد باع أسهمه فقد احتفظ بحصته الـ ١٥٪ من صافى الأرباح . ولكن خلفاءه فى حكم مصر سرعان ما تخلصوا من هذه الحصة مع أنهم كانت لهم ندحة عنها . فلقد باعوها للبنك العقارى الفرنسى بمبلغ ٢٢ مليون فرنك أى ٨٨٠٫٠٠٠ جنيه . وإذا كان الأستاذ الرافعى بك ينعى على اسماعيل باشا بيع أسهم مصر فى القناة بنحو ٤ ملايين جنيه مع أن ثمنها بلغ ٧٢ مليون فى سنة ١٩٢٩ ، فلماذا لا ينعى على خلفاء اسماعيل بيع هذه الحصة التى بلغت أرباحها فى سنة ١٩٣١ برغم نزول سعر الجنيه الاسترلينى ١٫٠٢٠٫٥٤٤ جنيه مع أن ثمنها الأصلى هو كما قدمنا ٨٨٠٫٠٠٠ جنيه ؟ أليس من المعقول أنها لو ظلت باقية لمصر لدرت عليها فوائد جسيمة ؟

فالذين يلومون اسماعيل على بيع الأسهم محتجين بأن ثمنها بلغ ٣٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٠٥ وأن هذا الثمن صعد فى سنة ١٩٢٩ إلى ٧٢ مليون جنيه يتناسون هذه الحقائق المريرة الآتية :

أولا : تدهور أسعار الأسهم فى سنة ١٨٧٥ كما بيناه لك مفصلا فى ص ٢٩٨

ثانيا : أن الأسهم أصبحت « ميتة » لا يمكن أن تأتى بأرباح لغاية سنة ١٨٩٤

ثالثا : أن اسماعيل أصبح وليست له كلمة فى مجلس إدارة شركة كثيرا ما خدمها مع ارتباطه فى الوقت نفسه بما تصدره من القرارات .

رابعاً : إن الثمن المعروض عليه كان مغريا ويزيد بنحو نصف مليون جنيه عن ثمن الأسهم الأصلى .

خامساً : موقف تركيا وهذه نقطة على جانب عظيم من الأهمية وإن تكن فاتت على كثير من الكتاب المصريين . فى يوم الجمعة ٥ اكتوبر سنة ١٨٧٥ أى قبل اتمام الصفقة بنحو ستة أسابيع نشرت جريدة التيمس فى صدر صحيفة أخبارها لمكاتبها فى الاستانة البرقية الآتية :

ولو غضضنا النظر عما دفعه اسماعيل مؤقتاً من ثمن فادح لوجدت الحقيقة التى لاغبار عليها تنطق بان ماحدث من التقدم مدة حكمه التى لم تتجاوز

= «قرر الباب العالى أنه فى السنوات الخمس التى تبتدىء من أول يناير المقبل (سنة ١٨٧٦) سيدفع نصف سندات الدين العام وقسط استهلاكه نقدا والنصف الآخر سندات ذات ٥ ٠/٠ » .

فهل تدرى ماذا كان أثر هذه البرقية ؟ لقد كانت بمثابة اعلان افلاس الحكومة العثمانية . فنى الحال تدهورت السندات التركية وتبعتها السندات المصرية (الخاصة بقروض اسماعيل) وأصبح ذلك اليوم يعرف بيوم « الجمعة الأسود » فى تاريخ المالية المصرية . وحسبك ما كتبته التيمس فى العدد نفسه فى مقال بعنوان « الحالة المالية » ننقله عن كتاب « خراب مصر » للمستر روذستين إذ قالت :

« استولى الذعر اليوم على سوق السندات الأجنبية ولم تعلق فيها النشرة الصادرة من البنك العثمانى الأمبراطورى الخاص بالدين التركى إلا فى منتصف النهار وإذ ذاك تدهورت السندات التركية أولا وأعقبتها السندات المصرية تدهورا هائلا كانت نتيجته إحداث ذعر شديد . ولم يشاهد أى تحسن عند اقفال البورصة بل استمرت السندات المصرية فى تدهورها إلى مابعد ساعات العمل . وليس ثمة أنباء عن مصر ولكن الدولتين مرتبطتان فى ذهن الجمهور ارتباطا تاما بحيث يعتبرهما كتلة واحدة » .

وماذا عساك أن تقول إذا علمت أن السندات المصرية ظلت تتدهور حتى بلغت سندات سنة ١٨٦٨ (الخاصة بقروض اسماعيل) إلى ٥٧ وسندات سنة ١٨٧٣ (الخاصة بها أيضا) إلى $\frac{1}{4}$٥٧ ؟

فهل تعجب اذن أن يقدم اسماعيل على بيع أسهم مصر أم أن وجه العجب كان يكون حقا لو أنه تأخر عن بيعها وسط كل هذه الظروف القاسية ؟

بعثة كيف وهل طلبها اسماعيل ؟

فى يوم ٨ اكتوبر سنة ١٨٧٥ أى بعد ثلاثة أيام من يوم الجمعة الأسود بعث الجنرال استانتون قنصل بريطانيا العام فى القاهرة يخطر لورد دربى « بأن الخديو أعرب له عن حاجته إلى موظف من موظفى الحكومة له إلمام تام بالنظام المتبع فى نظارة المالية لحكومة جلالة الملكة لمعاونة ناظر المالية المصرية على معالجة الفوضى =

الأثنى عشر عاما كان فى الواقع عملا مشرفا . فمثلا تضاعفت خطوط السكك الحديدية بنحو ١٣٠٠ ميل وأنشئت طرق جديدة تبلغ بضعة آلاف من الأميال . أما الخطوط التلغرافية فبعد أن كانت ٦٠٠ ميل فى سنة

= التى يعترف سموه بأنها ضاربة أطنابها فى تلك النظارة » .

ثم عدل الجنرال استانتون الطالب بعد بضعة أيام فقال إن الخديو يطلب استعارة رجلين ، يشرفان على الدخل والخرج تحت إشراف ناظر المالية على شريطة أن تكون لأحدهما على الأقل دراية تامة بعلم الاقتصاد السياسى الذى رسم للأمم فى العصور الحديثة المبادئ الصحيحة التى تنمو بها موارد الدول » .

ثم انقضت ثلاثة أسابيع وأخيراً رد لورد دربى فى ٢٧ نوفمبر بأن الحكومة الانجليزية ترى أن تبعث إلى مصر ، بعثة خاصة تنظر هى والخديو فيما يسأله سموه من النصح فى الشؤون المالية ! » .

وبعد أسبوع آخر تشكلت بعثة ، كيف ، من خمسة من كبار موظفى الحكومة برئاسة المستر (وقد أصبح فيما بعد السير) ستيفن كيف رئيس الخزانة العام .

وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ أرسل اللورد دربى إلى المستر كيف خطاباً شرح فيه تاريخ الطلب وما يتعلق به إلى أن قال : « فينبغى أن توضح حكومة الخديو مكانة السيدين المطلوبين وسلطتهما . ولما لم يكن من المستطاع الوصول إلى التفاهم عن طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل رجلا تثق به جلالة الملكة وهو فوق ذلك مشهود له بالكفاءة فى الشؤون المالية والادارية ليفاوض الخديو وحكومته فى إدارة مصر ومركزها المالى وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة أقدر على مد الخديو بالمعونة التى يريدها بمقتضى تقريره » . واسترسل لورد دربى فقال : « ولا تشك حكومة جلالة الملكة فى أن الخديو سيكون صريحاً صراحة تامة فى معاملته لكم وأنه سيسهل لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن ترفعوا إليها تقريراً وافياً » . وختم لورد دربى خطابه إلى المستر كيف قائلا : « ولو أن الغرض الأول من بعثتك هو الاتفاق مع الخديو على المعونة الادارية التى طلبها سموه فلا يفوتك أن تتصيد معلومات جمة كبيرة الأهمية لمصر أو لهذه البلاد . وعلى ذلك فحكومة جلالتها لا ترى ضرورة لتزويدك بالتعليمات التفصيلية لأنها تفضل أن تترك شؤون اللجنة بقدر المستطاع إلى فطنتك وبعد نظرك » .

١٨٦٢ قد اصبحت فى سنة ١٧٨٨ تناهز ٦٠٫٠٠٠ ميل وأنشئت مصلحة

= ولقد بيعت أسهم القناة لبريطانيا العظمى فى يوم ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ (أى قبل أن تغادر بعثة «كيف» انجلترا) وفى اليوم التالى أى فى اليوم الذى ذهب فيه اسماعيل صديق ومعه الصناديق السبعة التى تحتوى على الأسهم المصرية فى القناة لتسليمها لقنصل بريطانيا العام بعث لورد دربى إلى القاهرة مقترحاً إرسال البعثة المذكورة .

فهل كان بيع تلك الأسهم بعد تدهور السندات المصرية فى يوم الجمعه الأسود سببا فى تحول الحكومة البريطانية عن إرسال رجلين يشرفان على عملية الدخل والخرج إلى إرسال بعثة للبحث فى نفقات مصر وإدارتها والوقوف على حقيقة حالة المالية المصرية وإسداء النصح للخديو ؟

إن الأنسان لا يسعه إلا أن يسأل هذه الأسئلة إذ فى هذا اليوم نفسه (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥) عقدت التيمس فصلا افتتاحياً بمناسبة ابتياع الأسهم قالت فيه :

« إن الجمهور هنا وكذلك فى البلاد الأخرى سينظر إلى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لا من وجهته التجارية . فهو بمثابة مظاهرة . إنه لأعلان عن نيات معينة (كذا !) والمبادرة بالعمل إلى تحقيقها . فمن المستحيل أن نفرق فى أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس وبين علاقات انجلترا المقبلة بمصر أو بين مصر وما يحيط بمستقبل الأمبراطورية العثمانية . . . . فاذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوه من الداخل إلى سقوط تلك الأمبراطورية سياسيا وماليا فقد يتعين علينا اتخاذ الوسائل التى تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة » .

سفر بعثة كيف

ومهمتها فى نظر التيمس

وفعلا سافرت البعثة إلى مصر فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ وبدأت بفحص حسابات الحكومة كما كان يعرضها عليه اسماعيل باشا المفتش .

وبينما البعثة منهمكة فى عملها وقبل أن تضع تقريرها إذا بجريدة التيمس تطلع فى يوم ٥ يناير سنة ١٨٧٦ على الملأ فى افتتاحيتها المالية بمقال لا ريب فى أنه موعز به . وقد رأينا أن ننقل نص فقراته الأولى عن كتاب مستر روذستين المسمى « خراب مصر » . قالت التيمس :

للبريد تزيد مكاتبها فى الجهات عن المايتين وأنشىء نحو ٥٠٠ من الجسور (الكبارى) و ١٥ من المنائر وأسست مدينة بور سعيد وأنشئت ميناء

= « والنتيجة ألا شىء أضمن لسلامة موقف مصر من إحداث تغيير أساسى فى الحكومة المصرية وماليتها (كذا ! كذا !) ولا شك أنه لو كانت الثقة بمصر فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن تتفق مع دائنيها على خير من الشروط التى اتفقت وإياهم عليها . فالمسألة إذن هى كيف تحوز مصر هذه الثقة ؟ الظاهر أن كل ما يقال فى هذا الموضوع قائم على الاعتقاد بأن الخديو يخضع بطريقة ما صاغراً للأرشاد الأنجليزى (كذا) وانه سيعهد إلى انجلترا بادارة مالية مصر وأنه سيتحول إلى مصر بعض الثقة بانجلترا فتتمكن من نقص فائدة ديونها ونقص أقساطها السنوية نقصاً كبيراً . ولكن لابد لذلك من علاقة بين الحكومتين ليس ثمة أى ضامن لها ولابد من عطف من والى مصر لانرى على وجوده دليلا ما » .

فكأنما كانت التيمس ترمى من بعيد إلى استعداد انجلترا للقيام بأدارة مصر ماليا فى نظير خضوع الخديو « لأرشاد انجلترا » .

التنافس بين انجلترا وفرنسا

ونحسب أن القارىء يتوق إلى معرفة تفاصيل ما كان يجرى وراء الستار أثناء وجود بعثة كيف فى مصر ونشاط السياسة الفرنسية عند ما سمعت بالغاية المقصودة كما نبهتها التيمس إليها . فان حكومة باريس سرعان ما أرسلت المسيو أوترى قنصلها العام فى القاهرة سابقا لتحويل نظر الخديو عما تعرضه عليه بعثة كيف . وقد جعل يتبارى مع زميله المندوب الأنجليزى فى استرضاء الخديو حتى أن سموه صرح للمستر كيف بأنه يستطيع الاستغناء عن إرشاد انجلترا .

وعرض المسيو أوترى على الخديو مشروع إنشاء مصرف وطنى مصرى تحت اشراف مندوبين تعينهم انجلترا وفرنسا وايطاليا لتحويل الديون السائرة إلى دين واحد بفائدة ٩ ٪ وأن يقوم بكافة أعمال البنوك وتبادلها مع الخزانة كتسلم الأيرادات ودفع الكوبونات الخ .

واتجهت نية فرنسا إلى إشراك انجلترا فى هذا المصرف واقترحت فعلا على لورد دربى أن تعمل الحكومتان جنبا إلى جنب ولكن اللورد المذكور أدرك أن اشتراك انجلترا فى هذا المصرف لايتفق مع مصلحة حملة الأسهم الأنجليز وجلهم من حملة قراطيس =

الاسكندرية ومدت فيها وفى القاهرة أنابيب الغاز والمياه والمجارى وانشىء خط للملاحة النيلية بالبواخر كما انشىء خط لنقل الركاب عبر البحر

= الموحد فليس من مصلحتهم أن يضاف إلى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة وجلها مستمد من المصارف الفرنسية .

لا بل إن اللورد دربى ذهب إلى أبعد من ذلك فأبلغ الخديو فى ٦ مارس سنة ١٨٧٦ بأن انجلترا لا تشترك فى هذا المصرف بشكل ما . وإذ ذاك آثر سموه إهمال المشروع بحذافيره مما هلل له الرأسماليون الانجليز كما شهدت بذلك جريدة « ايكونومست » ونقلته عنها التيمس فى ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦ إذ قالت :

« اننا يسرنا جد السرور هبوط مشروع القرض الفرنسى وكذا اللجنة الفرنسية لأن نجاح أحد هذين المشروعين كان يؤدى حتما إلى أوخم العواقب ويكفى أنه يؤدى إلى صيرورة الفرنسيين حكام مصر الحقيقيين وهو الأمر الذى حمل بالمرستون فى بداية الأمر على مقاومة حفر قناة السويس ثم دفعنا فيما بعد إلى إنفاق أربعة ملايين من الجنيهات خشية أن تصبح أسهم الخديو فى القناة أسهماً فرنسية » .

تقرير بعثة كيف

هذه بعض ملاحظات رأينا اثباتها إتماماً للفائدة وايضاحا للناحية السياسية فى ابتياع أسهم القناة .

ونعود الآن الى بعثة كيف فنقول إنها ظلت فى مصر بقية شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ وطيلة شهر يناير سنة ١٨٧٦ وغادرت القاهرة فى أوائل فبراير . أى انها قضت زهاء شهر ونصف فى بحث مالية مصر ودراستها وهى مدة قصيرة جداً خصوصاً وأن الحسابات لم يكن يتبع فى تقييدها النظام الأوربى الحديث بل كانت من النوع الذى اعتاده كتبة الأقباط فى الزمن الغابر المسمى بصورة الفدان . هذا إلى ان الأرقام والتفاصيل كانت كلها بلغة لا يفهمها أحد من أعضاء البعثة .

فليس عجيباً إذن أن يأتى التقرير ناقصاً فى بعض نواحيه . على أن أهم ما جاء فيه اعترافه بأن مصر فى استطاعتها سداد ديونها لو خفضت الفوائد تخفيضاً معقولا ثم تنديده الشديد بالقرض المشؤوم المعقود فى سنة ١٨٧٣ والذى كانت قيمته الأسمية ٣٢ مليون جنيه لم يدفع منه نقداً إلا تسعة ملايين فقط فى حين أن ١١ مليون جنيه صدرت به سندات . أما الباقى وقدره ١٢ مليون فقد تسرب إلى جيوب السماسرة وغيرهم .

المتوسط . وقد انشىء من الترع الجديدة نحو المايتين وزادت ترع الرى من ٤٤٠٠ ميل إلى ٥٢٫٤٠٠ ميل بينما اصلح نظام الرى من اساسه وانشئت

= ولسنا نريد الدخول فى تفاصيل هذا التقرير ولا ماسرده من الأرقام التى اقتبسنا الكثير منها فى مختلف أنحاء الكتاب الحالى . وبحسبنا أن نقول إن التقرير جاء على العموم فى مصلحة اسماعيل باشا .

وقد اختتمته البعثة بتقديم نصيحة للرأسماليين بألا يتشددوا فى المطالبة «برطل اللحم» كاملا خيفة أن يؤدى تشددهم إلى تعطيل الآلة المالية فى مصر وتحطيمها نهائياً .

الاتفاق على عدم نشر التقرير

وقد وضع السير ستيفن كيف تقريره فى باريس . وكان المتفق عليه بين الخديو والحكومة الانجليزية أن يظل التقرير فى طى الكتمان .

ولكن الحكومة الفرنسية شرعت من جديد تفاوض اسماعيل لمساعدته على تنظيم ماليته وقد أرسلت فعلا مندوبها المسيو فيلييه لهذه الغاية فى الوقت الذى استقر فيه رأى لندن على ارسال المستر ريفرز ولسن إلى القاهرة لاصلاح مالية اسماعيل .

ولما وصل ولسن طلب ايجاد لجنة مراقبة مالية فى مقابل توحيد الدين كله ونقص فائدته فى حين أن منافسه الفرنسى بعد أن أهمل مشروع المصرف الذى كان سبب الخلاف فى الماضى ، اقترح تأليف لجنة تتفرغ للدين العام وحده وتعين حكومات متعددة أعضاءها وتقتصر مهمتها على تسلم الايرادات المخصصة لدفع الكوبونات هذا إلى توحيد جميع الديون السائرة والثابتة على شروط معينة وضمانها ببعض موارد دخل الحكومة المصرية .

وسرعان ماطلب لورد دربى تفاصيل هذا المشروع . فلما اطلع عليها أعلن عدم موافقته عليها لأن اللجنة لن تكون مسيطرة فعلا على المالية بل يكون عملها قاصرا على استلام الأموال بالنيابة عن الدائنين هذا إلى أن شروط تحويل الدين السائر إلى دين ثابت ضارة بمصالح حملة أسهم الدين الموحد .

ولكن الخديو كان ميالا للمشروع الفرنسى فأرادت الحكومة الانجليزية صده عنه . فلما لوحت بنشر تقرير المستر كيف احتج اسماعيل قائلا إنه وثيقة ليس لأحد عدا حكومة جلالة الملكة حق الاطلاع عليها وخاصة وأن الاتفاق لم يكن تم بعد مع الممولين الانجليز على أساس المساعدة المراد تقديمها للخديو .

المصارف فحالت دون استمرار استغلال المرابين للفلاحين كما أنفقت الأموال بسخاء هائل لمساعدة المشروعات التجارية والصناعية المختلفة.
أما أن النفقات التي ذهبت في هذا السبيل وتقدر بنحو ٥٠ مليون جنيه

= فأصغت الحكومة البريطانية إلى الاحتجاج. ولكن حدث ما هو أدهى وأمر. ذلك أن نائباً أوعز اليه بأن يسأل الحكومة عن السر في عدم نشر تقرير كيف. فبدلا من أن يجيب المستر دزرائيلي بأن التقرير وضع بشرط ألا ينشر أجاب - على ما جاء في المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد الأول ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣٩ - « بأنه لا يمانع في نشره إنما الخديو هو الذي يعارض في ذلك أشد المعارضة ».

تدهور السندات المصرية

ويمكنك أن تدرك ما أصاب سوق الأسهم المصرية من الذعر وتدهور أسعارها من جراء هذا التصريح الذي فهم منه رجال المال أن التقرير المشار إليه لا يبعث على الرضا. ثم انقضت عشرة أيام أحس بعدها اسماعيل بحرج الموقف فطلب نشر التقرير قائلا إنه يجهل محتوياته ويتطلع إلى نشره ثقة منه بأن المستر كيف لم يقرر سوى الواقع بلا تحريف ولا زيادة، ولعلمه بأن نشر التقرير كفيل بتبديد مخاوف الجمهور التي لا يوجد ما يبررها.

ولكن كم كان اسماعيل شديد التفاؤل. فان الجمهور أبى أن يحسن الظن بموقف مصر المالي بعد تصريح المستر دزرائيلي المذكور. ولم يجد اسماعيل مايرد به على هذه المناورة إلا قوله « لقد حفروا لي القبر » كما أن المستر كيف - وهو الذي كان يقصد بتقريره إيجاد مخلص للخديو - لم يجد مناصا بعد تصريح المستر دزرائيلي من أن يعترف - كما ذكر في المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٣٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٢٧ و ٦١٠ - « بان بعثته بدلا من أن تساعد الخديو على الاقتراض قد اغلقت في وجهه أسواق العالم ».

وما حل اليوم الثالث من شهر ابريل سنة ١٨٧٦ حتى نشر التقرير وتبين للناس أنه لم يكن غير مرض كما فهموا لأول وهلة. ولكن كان قد سبق السيف العزل وتدهورت السندات المصرية كما قدمنا.

التوقف عن الدفع

وفي يوم ٧ ابريل سنة ١٨٧٦ وقعت الواقعة. ذلك ان الخديو أصدر مرسوما بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقه على الحكومة في شهري ابريل ومايو لمدة =

قد كانت تعتبر على وجه العموم عملية مالية رابحة فيتجلى لك من مراجعة قليل من الأرقام . فلقد ازداد الايراد من دون خمسة ملايين جنيه

= ثلاثة أشهر . ثم أعلن هذا المرسوم فى بورصة الاسكندرية فى اليوم التالى فكان هذا إيذانا بالتوقف عن الدفع .

ونحسب أن من الانصاف لاسماعيل أن نذكر ما كتبته التيمس بعد ذلك بأيام خاصا بهذا الموضوع وكانت كما تعرف من ألد خصومه . قالت فى يوم ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٦ كما رواه مستر روذستين :

« لقد تسببنا فى هبوط الأسهم المصرية إلى أبعد مما كان يمكن أن تهبط إليه لو لم تتدخل فى مالية مصر . فلو لاح لاسماعيل مثلا أن يبعث إلى وزارة خارجيتنا يوما ما ويقول لها بصريح العبارة إن ترددسياسة انجلترا الخارجية وتذبذبها هو الذى أضعف به الثقة فى البورصات الأوربية وعليها وحدها تقع المسؤلية إذا رآى نفسه الآن عاجزا عن تسوية ديونه السائرة ـ وما كان ليعجز عنها لولا تدخلنا ـ إنه لو فعل ذلك لما وسعنا إلا أن نقره على لومه وتقريعه » .

فأين هذا الاعتراف الصريح من زعم لورد كرومر ـ ألد خصوم الخديو ـ فى ص ١٢ من المجلد الأول من كتابه « مصر الحديثة » اذ قال : « لقد ظهر قبيل حلول الكارثة العامة أن ادارة اسماعيل باشا السيئة لمالية البلاد لابد أن تؤدى إلى انهيار مالى عاجل أو آجل . ولقد وقع المحذور فى ٨ ابريل اذ أجل الخديو دفع سندات الخزينة » .

انشاء صندوق الدين

٢ مايو سنة ١٨٧٦

سردنا عليك من أقوال المالى الانجليزى الكبير السير جورج اليوت وغيره مايستنتج منه أنه كان فى استطاعة مصر التغلب على ديونها وارضاء كافة دائنيها لو حول دينها السائر إلى دين ثابت وعدلت فائدة الدين الموحد كله . وهذا ما اقترحه المسيو فبليه فعلا بالنيابة عن الدائنين الفرنسيين فضلا عن انشاء لجنة تتفرغ للدين وحده وتستلم الأيرادات المخصصة لأداء الكوبونات .

وبعد تجارب الخديو فى صدد تقرير كيف مال إلى الاقتراح الفرنسى وترك الدائنين الانجليز ينتظرون ماترسمه لهم حكومتهم من الخطط .

وفى يوم ٢ مايو سنة ١٨٧٦ صدر مرسوم خديو بانشاء صندوق الدين وهو =

فى سنة ١٨٦٢ إلى ٠٠٠ر٠٠٠ر٨ ج فى سنة ١٨٧٩ . وقد قدر «المستر كيف» فى وقت متأخر أى فى سنة ١٨٧٥ أن مصر قادرة على سداد ديونها حتى بدون الالتجاء إلى الضغط على مؤسسات اسماعيل المالية .

= بمثابة خزانة فرعية لخزانة الدولة تكون مهمته قاصرة على استلام الأيرادات المخصصة للديون .

وقد خصص لهذا الصندوق ايراد مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وعوايد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية وايراد جمارك الاسكندرية والسويس وبور سعيد ورشيد ودمياط والعريش وايراد السكك الحديدية ورسوم الدخان وضريبة الملح ومصايد المطرية (دقهلية) ورسوم الكبارى وعوائد الملاحة فى النيل وايراد كوبرى قصرالنيل وايراد أطيان الدائرة السنية (وكان ريعها السنوى ٠٠٠ر٦٨٤ جنيه) وبالجملة فقد خصص لصندوق الدين من الدخل ما يبلغ ٨ مليون جنيه سنويا وذلك لأداء الفوائد وأقساط الاستهلاك .

وكان بين مانص عليه مرسوم انشاء الصندوق : أنه مختص بتسلم النقود المخصصة لسداد الديون ، وأن يتولى ادارته مندوبون أجانب تنتدبهم الدول الدائنة ويعينهم الخديو ونقالهذا الانتداب ، وأن يوردالموظفون المختصون بتحصيل الأيراد مايجمعونه إلى صندوق الدين رأسا ، وأن الحكومة ممنوعة من تعديل الضرائب التى خصصت إيراداتها لصندوق الدين تعديلا يفضى إلى انقاص الوارد منها الا بموافقة أعضاء صندوق الدين ، وألا حق للحكومة فى عقد قرض أو اصدار افادات مالية على الخزانة إلا لأسباب تقضى بها حاجة البلاد وبعد موافقة صندوق الدين ، وللحكومة الحق فى الاقتراض بالحساب الجارى مالا يزيد عن ٥٠ مليون فرنك (مليونى جنيه) للقيام بخدمة الخزانة .

وقد نص المرسوم المذكور على جعل المحاكم المختلطة مختصة بنظر مايرى صندوق الدين اقامته على الحكومة من الدعاوى خدمة لمصالح أصحاب الديون .

مشروع توحيد الديون

مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦

وفى يوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ أصدر اسماعيل مرسوماً آخر بتوحيدديون الحكومة ودين الدائرة السنية والديونالسائرة إلى دين واحد سمى (الدين الموحد) وقدره =

ثم أن الأهالى ازداد عددهم من ٤٫٨٠٠٫٠٠٠ إلى ٥٫٥٠٠٫٠٠٠ وتضاعفت مساحة أراضي الزراعة من ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ إلى ٥٫٥٠٠٫٠٠٠ فدان كذلك تضاعف عدد المواشي. ثم يلاحظ أن ازدياد العناية بحل

— كما قال لورد كرومر — ٩١ مليون جنيه انجليزى بفائدة ٧ فى المائة على أن يستهلك فى ٦٥ سنة مع بقاء القروض الطويلة الأجل وهى قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ على حالها بأن تستبدل بسنداتها سندات جديدة من الدين العام بحساب المائة مائة بينما يعطى أصحاب القروض القصيرة الأجل وهى قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ سندات جديدة تحسب لهم بواقع مائة لكل خمسة وتسعين من قيمتها الاسمية وذلك فى مقابل اطالة أجل سدادها . أما سندات الدين السائر فتستبدل بها سندات جديدة مع اضافة ٢٥ فى المائة إلى قيمتها أى بواقع ١٠٠ لكل ٨٠ جنيه من قيمتها الأسمية وذلك مقابل إطالة أجل السداد .

مرسوم ١١ مايو سنة ١٨٧٦

وكانت هذه ولا ريب تسوية عادلة للدائنين لا للمصريين وبخاصة وأن الخديو — كما جاء فى القاموس العام للادارة والقضاء لصاحبه فيليب بك جلاد — أصدر فى ١١ مايو مرسوماً ثالثاً بانشاء مجلس أعلى للمالية مركب من عشرة أعضاء نصفهم من المصريين والنصف الآخر من الأجانب عدا الرئيس الذى يعينه الخديو ، وأن يكون مقسما إلى ثلاثة أقسام أحدها لمراقبة خزائن الحكومة والثانى لمراقبة ايراداتها ومصروفاتها والثالث لمراقبة الحسابات . ولهذا المجلس الحق فى إبداء رأيه فى الميزانية السنوية التى يضعها وزير المالية باسم الحكومة على أن يكون ذلك قبل نهاية السنة بثلاثة أشهر . وقد اختار الخديو لرياسة هذا المجلس السنيور شالويا أحد أعضاء مجلس الشيوخ الايطالى .

ولم يفعل الخديو كل هذا إلا لاقامة الدليل على حسن نيته وطمأنة الدائنين على حسن الادارة المالية .

بعثة جوبير غوشن

لم تكن الحكومة الانجليزية شديدة الارتياح لانشاء صندوق الدين ولا لتوحيد الديون . ولذلك امتنعت عن تعيين مندوب لها فى صندوق الدين مع أن الدول

« الشفالك » قرب الفلاح من تحقيق بغيته الكبرى وهى أن يكون له فدان من الأرض وبقرة . وإذا كان لدى الفلاح الانجليزى ما يحمله على أن يحسد الفلاح المصرى برغم الكرباج والسخرة فان لدى نساج

= الأخرى الثلاث عينت مندوبها فعينت فرنسا المسيو دوبلنير والنمسا فون كريمر وايطاليا السنيور بارافالى .

وبعد مناورات طويلة من وراء الستار سافر فى خلالها اللورد دربى إلى باريس للاجتماع بالدوق دى كاز وزير الخارجية واقناعه بوجوب وضع نظام جديد يتضمن ادخال تعديلات جديدة تكفل جعل مصر فى سياستها وفى تصرفاتها الداخلية أكثر خضوعا للدول الأجنبية .

ولم يكتف اللورد دربى بذلك بل بعث إلى باريس بالمستر غوشن (وهو اللورد غوشن فيما بعد) عضو الوزارة السابقة وابن المالى الشهير غوشن . فقام هذا بمفاوضة الدائنين الفرنسيين إلى أن ضمهم إلى وجهة نظر اللورد دربى .

وكم كان ابتهاج بورصة لندن عند وصول الأنباء بموافقة الدائنين الفرنسيين على رأى المستر غوشن الذى أقام فى اكتوبر سنة ١٨٧٦ حفلة وداع وأقسم فيها للدائنين الانجليز الحاضرين — كما ذكرت التيمس — « ليحصلن لهم على أعظم ما يستطاع تحصيله » .

ثم سافر المستر غوشن بعد أيام إلى القاهرة ممثلا للدائنين الانجليز يصحبه المسيو جوبير ممثلا للدائنين الفرنسيين لحمل الخديو على قبول التعديلات الجديدة .

وتنفيذاً لخطة موضوعة من قبل أفهم القنصل البريطانى العام الخديو مكانة المندوبين وبخاصة مستر غوشن الذى قال إنه يحتمل عودته إلى الوزارة قريباً . كل ذلك للتأثير فيه وحمله على الأذعان .

وهنا ظل مشروع جوبير غوشن فى كفة القدر عدة أيام بسبب الموقف العدائى الذى وقفه حياله اسماعيل المفتش .

موت اسماعيل المفتش

ونظرا لما كان للمفتش من النفوذ فى أنحاء البلاد فقد رآى فيه أصحاب المشروع الجديد « ألد عدو للاصلاح » ملمحين بذلك إلى وجوب إبعاده . يدلك على ذلك ما بعثه مراسل التيمس الأسكندرى إلى صحيفته فى ١٢ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قائلا : « إن سقوط المفتش سواء أ كان بحق أم بغير حق ، أصبح مرغوباً فيه . ولعمرى ليس أدعى إلى =

لكثير ما يحمله على تمنى الخير لمصر . فقد كان قطن الدلتا هو الذى أنقذ لكثير من الخراب التام فى إبان الحرب الأمريكية الداخلية .

أما الصادرات القطنية فلم تتضاعف قيمتها إلى أربعة أمثالها فقط

= إنعاش بورصة الاسكندرية الكاسدة من تحقيق تلك الأشاعة التى رددت كثيراً عن سقوط المفتش » .

وفى هذا مافيه من التحريض على وجوب التخلص من المفتش

وأخيرا لما مات المفتش إذا ببورصة الاسكندرية تنشط حركتها حتى أن الأسهم المصرية — كما ذكر مراسل التيمس — ارتفع سعرها ثلاثة بنوط فى نصف ساعة . وحكاية موت المفتش ما تزال من الأسرار الغامضة التى لم يعرف الناس ولن يعرفوا كنهها ولا حقيقتها . والأقوال فيها متضاربة ومتناقضة .

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ لتسوية الدين العام

كان طبيعياً بعد موت المفتش فى منتصف شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ أن يرقص طربا أنصار مشروع غوشن - جوبير بعد أن زالت العقبة الكؤود - وهى اسماعيل المفتش - من الطريق . وما هى إلا أيام قلائل حتى صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ باقرار ما أدخله غوشن وجوبير من التعديلات على مرسوم مايو سنة ١٨٧٦ وفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية .

أما التعديلات فتتضمن اخراج ديون الدائرة السنية وقدرها ٧٫٨١٥٫٠٠٠ جنيه من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها ، واخراج القروض القصيرة الأجل من الدين الموحد وتسديدها فى مواعيدها ، وتخفيض العلاوات المقررة لأصحاب الدين السائر من ٢٥٪ إلى ١٠٪ وما تبقى من الدين المصرى يقسم إلى قسمين أحدها الدين الممتاز ومقداره ١٧ مليون يستهلك فى ٦٥ سنة من ايرادات السكة الحديدية وميناء الاسكندرية وتعطى سنداته بالأفضليه لحملة أسهم القروض الطويلة الأجل . وثانيهما الدين الموحد وقد خفض إلى ٥٩ مليون جنيه وجعل فائدته ٧٪ يستهلك من الايرادات المبينة فى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ . ثم إعادة العمل بقانون المقابلة وإبقاء صندوق الدين بصفة دائمة إلى أن يستهلك الدين العام بأكمله . ولأعضائه الحق فى استلام الايراد المخصص لاستهلاك الدين وأرساله رأساً إلى بنكى انجلترا وفرنسا وأن يكون تعيين أعضائه بطلب حكوماتهم .

بل زادت الصادرات بصفة عامة من ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ إلى ١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه كما زادت الواردات من دون المليونين إلى ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وبالجملة فان ما أحدثه رأس المال الأجنبي من النشاط أدى باقترانه بالصناعة الوطنية إلى تنمية الاقتصاد الوطني بسرعة تدعو إلى الدهشة. وقد كتب القنصل

= وفى ١٢ و ١٣ يولية سنة ١٨٧٧ عقد اتفاقان لتسوية ديون الدائرة السنية والدائرة الخاصة .

المراقبة الثنائية

وليس المهم فى هذا المرسوم ما وصل إليه الدائنون من تعديلات ولكن وجه أهميته - وهذا ما كان يعارض فيه المفتش - تعيين مراقبين أجنبيين بوظيفة مفتشين عموميين أحدهما انجليزي ويسمى مفتش الايرادات والثانى فرنسى لمراقبة المصروفات ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومى .

ووظيفة الأول كما يفهم من التعبير تحصيل إيرادات الحكومة وتوريدها للخزائن المخصصة لها وله أن يعزل ويولى من يشاء من مأمورى التحصيل - ماعدا محصلى الرسوم القضائية فى المحاكم المختلطة - بعد تصديق اللجنة المالية المؤلفة من وزير المالية ومن المراقبين الأجنبيين .

ووظيفة الثانى ملاحظه القوانين واللوائح المتعلقة بالدين العام وبالجملة تفتيش حسابات الخزانة . وليس لأحد من الوزراء أو رؤساء المصالح أن يأمر بصرف مايصدرونه من أذونات أو تحاويل إلا بعد تأشيرة المراقب. وله حق الاعتراض على صرف أى مبلغ يتجاوز المربوط فى الميزانية .

ولهذا المراقب أن يقوم بوظيفة المستشار المالى لوزارة المالية وهو هو نفس المنصب الذى لايزال يحتفظ به تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كما أن للمراقبين الحق فى الاشتراك فى تحضير ميزانية الحكومة .

وزاد المرسوم على هذين المراقبين أمراً آخر وهو وضع إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة مركبة من خمسة مديرين . منهم اثنان انجليز ومصريان وواحد فرنسى على أن يكون رئيس اللجنة أحد المديرين الانجليزيين وهذه اللجنة تسلم إيرادات السكك الحديدية لصندوق الدين ولها السلطة العليا على كافة موظفى الادارة .

تنفيذ المرسوم الجديد

وبمقتضى المرسوم الجديد عين المستر رومين القاضى السابق فى الهند مراقباً إنجليزيا عاما للايرادات وعين البارون دى مالاريه مراقبا فرنسيا للمصروفات كما عين الجنرال الانجليزى ماريوت رئيسا للجنة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية .

وأبت الحكومة البريطانية أن تتحمل مسؤولية تعيين الموظفين السابقين كما أنها لم تعين عضواً انجليزياً لصندوق الدين . ولكن اللوردغوشن والسير لويس ماليت اقترحا على الخديو تعيين السير افلن بارنج عضوا انجليزياً فى ذلك الصندوق إلى جانب المسيو دوبلنيير العضو الفرنسى وفون كريمر العضو النمساوى وبارفللى العضو الايطالى .

وبديهى أن توقف مصر عن الدفع لم يكن من الحوادث التى تبرر اتخاذ كل هذه الشروط المهينة ووضع ادارة البلاد فى أيدى جماعة من الأجانب مهما حسنت نياتهم فانهم كانوا يعملون قبل كل شئ لمصلحة الدائنين .

وهانحن نرى فى عصرنا الحاضر حكومات عديدة تتوقف عن الدفع فجأة دون أن يتحرك الدائنون أو تحدثهم نفوسهم بوضع حكومة الدولة المدينة تحت رقابة أجنبية .

ومن الملائم أن نذكر هنا أن الحكومة الفرنسية ظنت بادئ ذى بدء أن الشركة الثنائية تخدم مصالحها المالية ولكن الحوادث أثبتت فيما بعد أنها إنما سخرت لخدمة المصالح الانجليزية التى أصبحت ذات الحول والسلطان إلى أن انفردت بحق البت فى مستقبل وادى النيل . وما ألطف ما كتبه فى هذا الصدد الوزير الفرنسى الخطير دوفريسينيه فى كتابه المسألة المصرية ص ١٦٨ وأدناه إلى الحق إذ قال :

« اننا ارتكبنا فى هذا الصدد خطأين . أولهما أننا جعلنا التدخل فى مصر مقصوراً على أنفسنا وعلى الانجليز . والعمل الثنائى هو فى ذاته عمل متعب وخاصة اذا كان بين شريكين يختلفان فى الطباع والمناهج ووجهات النظر مثل فرنسا وانجلترا ولابد فى مثل هذه الاتفاقات من ضحية ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، ونتخذ فى هذه المسألة وسائل مالية على النحو الذى حدث فى انشاء صندوق الدين والمحاكم المختلطة أو كما حدث بعد ذلك فى قانون التصفية . أما الخطأ الثانى فاننا أسرفنا فى جعل سياستنا تابعة للمسألة المالية فانه وإن كان يحسن بالحكومة أن تحمى مصالح

ما نصه : « إن ما أدخل من التحسينات على المشروعات العامة التي ابتدأت



المسيو دوفريسنيه وزير خارجية فرنسا سابقا
وصاحب كتاب المسألة المصرية

رعاياها لكن الحالة تختلف اذا كان أصحاب الديون لا يكتمون ما تنطوي عليه أعمالهم المالية من المغامرة . ففي هذه الحالة لا يطلب من الحكومات أن تتدخل في شؤون الدول الأخرى إلى هذا الحد . فنحن لم نحارب تركيا أو البرتغال أو البلاد الأخرى التي توقفت عن أداء أقساط ديونها ، فلماذا كنا قساة نحو مصر مع أنها كانت أقل اخلالا بتعهداتها المالية من تلك الدول ؟ »

إرهاق البلاد وإعناتها

وفي أواخر سنة ١٨٧٦ دخل النظام الجديد في دور التنفيذ . ولا تسل عما مر البلاد من ضروب الأعنات ولا ماصادفه الفلاحون والمنتجون من شتى أنواع الارهاق في سبيل الحصول على أقساط الكوبون . نعم دفع كوبون يناير سنة ١٨٧٧ في ميعاده المقرر ولكن ذلك لم يكن على حساب تخفيض مصروفات البلاط والحريم إلى أدنى حد فحسب بل وتأجيل دفع مرتبات معظم موظفي الحكومة وحل جزء من الجيش وهذه المسألة الأخيرة ينبغي ألا تفوت القارىء متى تذكر ما انتشر في الجيش من أسباب التذمر والتبرم بأعمال الموظفين الأجانب على نحو ما سنبينه فيما بعد .

وتمت فى خلال الأثنى عشر عاما الماضية كان فوق الوصف » واعترف مراسل التيمس (٦ يناير سنة ١٨٧٦) بفضل اسماعيل فقال مانصه : « تعتبر مصر مثالا باهراً للتقدم . فلقد فاق تقدمها فى سبعين سنة تقدم كثير غيرها من الممالك فى خمسمائة عام » .

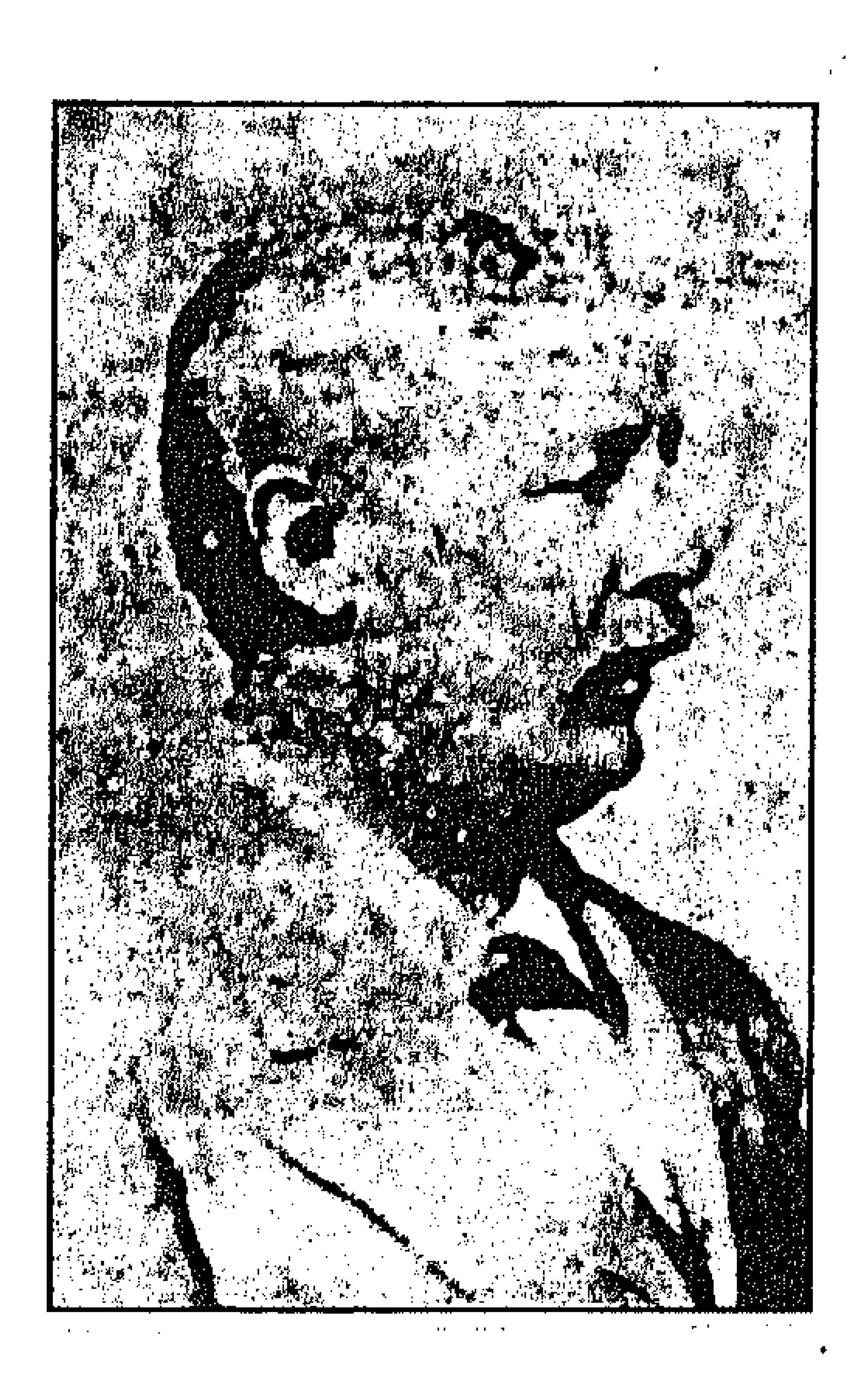
ولكن لم يكن يستطاع أن يكفى هذا التقدم ولا المكاسب لدفع

= وإذ رأت المراقبة الثنائية أن ما لجأت إليه من وسائل العنف والأرهاق لا يكفل تجهيز كوبون يولية سنة ١٨٧٧ فى ميعاده فقد اضطرت إلى زيادة رسوم الجمرك بالاسكندرية بنسبة ١٠٠٪ وزيادة أجور الشحن بالسكك الحديدية بهذه النسبة وغيره وغيره مما كانت نتيجته الأخفاق فى تحقيق النتيجة التى كانت المراقبة تعمل لها . لأن الزيادة الجمركية وأجور الشحن أدت إلى نقص الواردات وتحول الناس عن السكك الحديدية إلى الشحن بالسفن فى النيل . ولكن هذه الاجراءات حفزت أعضاء المراقبة إلى تضييق الخناق على الفلاحين وخاصة فى المديريات المخصص إيرادها لوفاء الدين وذلك برغم تحذيرات الخديو ولفته نظر أولئك الأعضاء إلى أنهم بتعنتهم هذا يسوقون البلاد سريعاً إلى الهاوية .

وقد دفع كوبون يولية بتمامه . ولكن القنصل الأنجليزى العام أرسل فى صدده إلى حكومته يخبرها بأن « مصر قد دفعت فى خلال ثمانية أشهر مايقرب من ستة ملايين من الجنيهات وهى شهادة ناطقة بحسن النظام الجديد . ولكن أخشى أن نكون قد حصلنا على هذه النتائج بعد هلاك الفلاحين بسبب بيع حاصلاتهم قبل حصادها قسراً وجباية الضرائب مقدماً قبل مواعيدها . هذا فضلا عن أن مرتبات الموظفين الوطنيين التى يعد دفعها بانتظام شرطاً أساسيا لحسن الأدارة قد أجل دفعها لسداد الكوبون . وبهذا تكدس ما للمستخدمين من متأخرات ؛ بل إن مراسل التيمس أضطر أن يحذر المستر رومين « بألا ينسى الفلاحين فى غيرته على مصالح الدائنين وإلا رأى نفسه يوما ما قد جاوز حدود قدرة البلاد على الأنتاج » .

وكانت نتيجة هذا الأرهاق أنه قبل أن يمضى عام واحد على تنفيذ مشروع غوشن جوبير كانت حركة البلاد قد أصبحت مشلولة . ففى سنة ١٨٧٧ بلغ إيرادها العام ٩٫٥٤٣٫٠٠٠ جنيه ذهب منه للدائنين ٧٫٤٧٣٫٠٠٠ جنيه . فاذا خصمت مبلغ الجزية وفوائد أسهم قناة السويس لا يكاد يتبقى مليون جنيه واحد لأدارة شؤون البلاد .

اقساط الصفقات التى عقدها اسماعيل مع الماليين الأجانب . وسرعان ما أصبح مركز مصر من الحرج حتى صار شبيهاً بمركز متجر صغير وطيد



لورد كرومر

= من أجل ذلك اضطر المستر فيفيان قنصل بريطانيا العام أن يكتب إلى حكومته يخبرها بأن، الخزانة قد باتت خاوية على عروشها . وأن مرتبات الجنود وموظفى الحكومة لم تدفع منذ أشهر وأن البؤس والشقاء يخيمان على البلاد التى أصبحت حركتها مشلولة ».

وفى ١٥ ديسبر سنة ١٨٧٧ حل ميعاد الكوبون فأجل دفعه إلى أسبوعين . وهنا وجد المستر رومين — وكان كما قلنا قاضيا يدفعه ضميره إلى التنديد بالمظالم — أن الوقت قد حان لكتابة مذكرة مطولة لحكومته أثبت فيها أن الضرائب التى يدفعها الفلاحون فاقت كثيرا مقدرتهم الاقتصادية .

وكانت مذكرة المستر رومين خليقة برفع العنت عن كاهل الأهالى وخاصة وأن كاتبها كان مراقب الايرادات ، أى أنه يعلم جيدا ما يكتب . ولكن الماجور بارنج (لورد كرومر فيما بعد) — ووظيفته كانت فى صندوق الدين كما تعلم — رأى أن يكتب مذكرة يعارض فيها ما ذهب إليه المستر رومين وراح يزعم أن الضرائب المفروضة على فلاحى مصر لاتعتبر باهظة إذا قيست بالضرائب فى البلاد الأخرى . =

الدعائم اضطر صاحبه فى سبيل تنمية أعماله إلى الاستدانة من المرابين الأسافل. أما أن اسماعيل مالت نفسه كما مالت نفوس معاصريه من أمراء

= وخشية من أن تجد مذكرة المستر رومين نقطة حساسة فى قلوب الدائنين المتحجرة فان الماجور بارنج اتفق هو وزميله المسيو دوبانيير العضو الفرنسى فى صندوق الدين على السفر إلى أوروبا لمباحثة الدائنين وإقناعهم بوجوب ابقاء الحالة على ماهى عليه وعدم التأثر بملاحظات المستر رومين.

الديون المحلية والمحاكم المختلطة

وقد مر بك ما بذله اسماعيل من الجهود لحمل الدول على الموافقة على إنشاء نظام المحاكم المختلطة لوضع حد للفوضى الضاربة أطنابها فى مصر من جراء استغلال الامتيازات وإساءة استخدامها فى القطر المصرى . وقد كانت الحكومة المصرية اقترضت من الأجانب المقيمين فى مصر بعض قروض يجمعها كلها ما يسمى بالديون السائرة . فلما جاء موعد سدادها فى أواسط سنة ١٨٧٧ وحالة مصر المالية كما شرحناها هنا أخذ أولئك الأجانب يجأرون مطالبين بالسداد . فلما لحظوا شيئا من التلكؤ الناشىء لا عن سوء النية بل عن العجز عن الدفع هددوا بالالتجاء إلى المحاكم المختلطة. ومن ثم أضطر اللورد فيفيان بناء على تعليمات حكومته أن يخطر الحكومة المصرية فى أغسطس سنة ١٨٧٧ بأن «الدائنين سيلجأون إلى استعمال حقهم وهو الشكوى للمحاكم المختلطة ومن ثم تجد الحكومة نفسها أمام جملة أحكام قضائية يتعين عليها تنفيذها جميعا وفورا وإلا أحدث أسوأ تأثير فى نفس الحكومات التى أيدت إدخال ذلك الأصلاح القضائى.»

وهكذا شاء القدر الساخر ألا يمضى عام ونصف عام على مابذله اسماعيل من جهود وأموال لأنشاء هذه المحاكم المختلطة حتى تصبح سيفا مصلتا يستعمله لورد فيفيان لحمل اسماعيل على أداء الدين وفعلا بدأت الدول تلح فى وجوب أداء هذه الديون وكانت ألمانيا أشدها إلحافا بفضل تشدد البرنس بسمارك .

لجنة التحقيق العليا

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨

ويظهر أن الماجور بارنج والمسيو دوبلنيير لما سافرا إلى أوربا أفهما حكومتيهما أنه برغم ماوقعت فيه مصر من الارتباك لاتزال توجد موارد مالية أخرى يصح أن =

الشرق إلى استغلال ما استدانته دولته من الرأسماليين الأجانب الذين لم تكن معاملتهم لمصر أفضل من معاملتهم لغيرها من الدول الشرقية فأمر مفهوم .
ولكن اسماعيل كان متفقهاً فى أساليب المالية العليا ووصل فى الألمام

= تمتد إليها أيدى المراقبين . فكان من جراء ذلك أن قررت الحكومات إجراء تحقيق فى المالية المصرية تتولاه مايسمونه لجنة التحقيق العليا .

فلما عاد بارنج ودوبلنيير إلى القاهرة قدما لاسماعيل يوم ٩ يناير سنة ١٨٧٨ ذلك الاقتراح الذى يمكنك أن تتصور وقعه عليه . على أنه وافق بشرط ألا تتجاوز اللجنة البحث عن موارد جديدة . ولكن الدائنين لم يقبلوا شيئا من هذا بل طلبوا البحث فى مصروفات الحكومة أيضا علهم يجدون وسيلة لتخفيضها إلى الحد الأدنى الذى يضمن دفع الكوبونات .

وبالجملة فان الاقتراح الجديد كان فى مجموعه أشبه شيء بطلب تعيين وصى على قاصر وحسبك أنه يضع ميزانية البلاد فى أيدى الأجانب ويسمح لهم بالتصرف كما يشاؤون فى أمور البلاد . أو بالأحرى كان بمثابة وضع مصر تحت الحماية الأوربية المشتركة وفى ذلك مافيه من القضاء على استقلالها وكيانها .

= على أن اسماعيل ظل يقاوم هذا الاقتراح ولكن اللورد غوشن بدأ يلجأ إلى التهديد فنشرت له التيمس فى أوائل يناير سنة ١٨٧٨ تصريحا « بأنى سأبذل مافى وسعى ونفوذى للقضاء على محاولة الحكومة المصرية حصر دائرة التحقيق » . ثم أخذت التلغرافات الواردة من باريس تلوح باسم الأمير حليم باشا عم الخديو وإمكان إعادته إلى العرش الذى يطالب به .

لا بل أن اللورد غوشن هدد اسماعيل فى خطاب آخر أرسله إلى التيمس « باتخاذ اجراءات معينة فى مؤتمر برلين المقبل « حيث سنتناول المناقشة بلا ريب مركز مصر » .

ومع أنه كان يصعب على الانسان التأكد من إمكان تنفيذ هذه التهديدات الغامضة إلا أن الخديو كان على مايلوح قد استولى عليه الهم من توالى هذا الاعنات والارهاق فأصدر فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ مرسوماً بتأليف لجنة أوربية للتحقيق فى أسباب العجز فى الايرادات وأوجه النقص فى القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ووسائل إصلاحها وتحقيق موارد الميزانية عن سنة ١٨٧٨ مع تخويل اللجنة حق الاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماع من ترى لزوما لسماعه لجمع البيانات التى تطلبها .

بمختلف ألغازها وأسرارها إلى غور بعيد يحسده عليه كثير من أمراء الشرق

ولما واصل الدائنون تهديداتهم وتدخلت فرنسا وانجلترا لمصلحتهم وأصرتا على أن تتناول تحقيقات اللجنة الايرادات والمصروفات أصدر الخديو فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوما آخر بتعميم اختصاص اللجنة وفرض على الوزراء وسائر موظفيها تزويدها بما تطلبه من البيانات وتقديمها إليها رأسا وبلا إبطاء .

وقد عين هذا المرسوم الأشخاص الذين تتألف منهم اللجنة ولكن الأجانب المحليين طالبوا بتعيين مندوبى صندوق الدين وبعثوا إلى ممثلى الدول العظمى عريضة كتبت بلهجة بذيئة حملوا فيها حملة شعواء على الحكومة المصرية وبلغ من قحتها أن قنصل بريطانيا العام رفض استلامها .

ولكن اسماعيل لم يعر سفاهة السفهاء أى التفات وكان أكبر همه أن يكون بين أعضاء اللجنة رجلا انجليزيا وآخر فرنسيا يكفى اسماهما لبعث الثقة لدى حكومتى لندن وباريس . ولذا اقترح تعيين الجنرال غوردون وفرديناند دلسبس . فبادرت فرنسا بالموافقة بينما اعترض اللورد فيفيان باسم حكومته على طلب تعيين الجنرال غوردون بحجة أنه « برغم مايتحلى به من الصفات السامية والمقدرة الممتازة فانه لا علم له بالشؤون المالية » .

كفاح غوردون من أجل اسماعيل

مما يدلك مرة أخرى — إن كنت فى حاجة إلى دليل جديد — على أن تعيين غوردون فى منصبه الكبير كان بمحض إرادة اسماعيل أن الخديو — بعد أن ضاق صدره بما كان يراه من تهجم الدائنين على سلطته وبعد اصدار المراسيم الخاصة بتعيين لجنة التحقيق العليا لجأ إلى صديقه غوردون يستدعيه إلى القاهرة ليكون إلى جانبه فى الساعات العصيبة التى كانت تمر بها البلاد .

وقد وصف غوردون بقلمه البليغ وبعبارات مؤثرة كيفية وصوله إلى القاهرة وتاثره بما طالعه فى تقرير بعثة كيف عن جشع الدائنين وما جرته الفوائد الفاحشة على البلاد من الخراب واعتزامه الدفاع عن اسماعيل الى آخر قطرة من حياته ورد مطامع الدائنين مهما كلفه ذلك ومقابلته لقناصل الدول وتحذيرهم له من قبول رئاسة لجنة التحقيق بدون أن يشرك معه مندوبى صندوق الدين ومقابلته للسير افلن بارنج وعدم اتفاقهما فى الرأى وما أبداه من النصح للخديو بألا يدفع الكوبون بل يبادر بدفع

والغرب ثم إنه كان يفحص بنفسه تفاصيل كل صفقة على حدة . بل بلغ به

= المرتبات المتأخرة للموظفين وتبرم اسماعيل به لاخفاقه فى حمل انجلترا على قبول وجهة نظره ، ذلك لأن المستر فيفيان تسلم من لورد دربى برقية يكلفه فيها بأن يشترك مع زميله القنصل الفرنسى فى ابلاغ الخديو بأن حكومة جلالة الملكة ترجو ألا يفعل سموه شيئاً إلا بالاتفاق مع الدائنين .

تشكيل اللجنة ومواصلة اجتماعاتها

وإذ ذاك لم يجد الخديو مناصاً من الاذعان لرغبة أوربا المتحدة . فتعين المسيو دلسبس رئيساً والسير ريفرز ولسن ورياض باشا وكيلين وأعضاء صندوق الدين وهم بارفيللى وبارنج ودوبلنيير وفون كريمر .

ثم عقدت اللجنة أول اجتماع لها فى ١٣ ابريل سنة ١٨٧٨ وأخذت تواصل اجتماعاتها وأصبحت الرآسة الفعلية للسير ولسن نظرا لكثرة تغيب دلسبس فى باريس . ووقعت أزمة وزارية انتهت باستقالة شريف باشا (ناظر الخارجية والحقانية) لرفضه المثول أمام اللجنة وإصراره على أن تكون أجوبته على أسئلتها بطريق المكاتبة .

ثم حل ميعاد دفع كوبون شهر مايو سنة ١٨٧٨ فاقترح المستر رومين والمستر فيفيان تأجيله ولكن فرنسا أصرت على دفعه فى ميعاده تماماً فى الساعة التاسعة يوم أول مايو فدفع بتمامه وفى ميعاده . ولكيما تعرف بأية طريقة دفع هذا الكوبون فاليك ما كتبه المستر فيفيان إلى رئيسه إذ أخبره « إن الادارة الأوربية ربما كانت تعمل بغير علم على خراب الفلاحين خراباً تاماً وهم هم مصدر ثروة البلاد . وعندى أننا معشر الانجليز لمسؤولون مسؤولية كبرى عن هذا التخريب . »

اللجنة تقدم تقريرها

ولما انتهت اللجنة من أبحاثها وضعت تقريرا أرسلته للخديو وطلبت فيه تنازل بعض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم لسد عجز قيمته ٩٫٢٤٣٫٢٦٣ جنيه وكلفت الخديو بدفعه وهو يشمل أولا مبلغ ٦٫٢٧٦٫٠٠٠ جنيه قيمة مطلوبات متأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات ، ثانياً مبلغ ٢٫٥٨٦٫١٠٠ جنيه عجز فى ميزانية ١٧٧٨ وثالثاً مبلغ ٢٨١٫٢٦٣ جنيه عجز فى ميزانية سنة ١٨٧٩ .

الأمر أنه طرد نوبار وأبعده عن خدمته عدة سنوات لأنه تبين له أنه قدر الفائدة على أحد القروض بسعر ١٤ ٪ وأنه كان يخصم سندات الخزانة

ـــ ثم طلبت اللجنة كذلك إحداث تغيير فى نظام الحكم وأن ينزل الخديو عن سلطته المطلقة ولكن لا لممثلى الشعب المنتخبين كما قد يتبادر إلى الذهن أول وهلة بل لوزارة كانت فى الأسم تحت رئاسة ناظر مصرى وهو نوبار باشا على شريطة أن ينضم اليها السير ريفرز ولسن كناظر للمالية .

الخديو يقول

إن بلادى لم تعد فى أفريقيا

فى يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ تشرف السير ولسن بمقابلة الخديو لاستطلاع رأيه فى الموقف السياسى والمالى بعد الاطلاع على تقرير لجنة التحقيق . فأدلى إليه سموه بتصريحه الخالد الذى نقتبس منه هذه الفقرة المهمة كما ذكرها الأستاذ الرافعى بك :

« فيما يتعلق بما انتهيتم إليه من النتائج والمقترحات فأننى أتقبلها إذ من الطبيعى أن أفعل ذلك . فانى أنا الذى رغبت فى هذا العمل لصالح بلادى.. وعلى الآن أن أنفذ هذه المقترحات . وكن على يقين بأنى عازم على ذلك عزماً جديا . إن بلادى لم تعد فى أفريقيا بل نحن الآن قطعة من أوربا فطبيعى أن نطرح الأغلاط وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية . وسترى عن قريب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون وقوامها وضع الأمور فى نصابها واحترام القانون . ومن الواجب ألا نكثر فى الكلام . وأنا من جهتى قد اعتزمت أن أتوخى الحقائق العملية وإنى بادىء عملى بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لى وزارة لكى أفتتح بها العهد الجديد وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله .

« وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور الهامة ولكن ترون أنه إذا حسن فهمه سينشأ منه الاستقلال الوزارى . وليس هذا بالأمر الهين فانه أساس نظام جديد فى الحكم . . . . الخ الخ »

مرامى السياسة الانجليزية

قلنا إن السير ريفرز ولسن كان يرأس جلسات لجنة التحقيق فى أغلب الأوقات وكان هو صاحب الرأى الأول فى اجراءاتها وتصرفاتها التى كانت ترمى إلى تمكين النفوذ البريطانى فى مصر وأقصاء النفوذ الفرنسى تدريجاً .

فى الوقت عينه بسعر ٣٠ ٪ فكيف أمكن اسماعيل مع علمه هذا وعلو

= واستطاعت السياسة الانجليزية أن تقنع فرنسا بالنظام الذى يحل محل المراقبة الثنائية وهو تأليف وزارة مختلطة برآسة نوبار باشا كما استطاعتا إبعاد البحث فى المسألة المصرية من أجندة أعمال مؤتمر برلين الذى كان منعقدا وقتذاك . كذلك اتفقتا على تقسيم نفوذهما فى الوزارة المصرية .

على أن هذا الاتفاق جاء فى مصلحة انجلترا أكثر مما جاء فى مصلحة فرنسا . وقد أقنعت تصرفات السير ريفرز ولسن أثناء التحقيق قنصل فرنسا العام فى مصر وهو البارون دى ميشيل بأن الأمور سائرة لخدمة مصالح انجلترا مما جعله يكتب إلى حكومته -كما ذكر المسيو دوفريسينيه- ما نصه: «فهذه الأعراض - يقصد تصرفات السير ريفرز - جعلتنى قليل الثقة فى مقاصد حلفائنا . فان المسألة موضع النظر ليست فى الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشؤون المالية بل صارت تتناول مصير مصر بأكمله . من أجل ذلك يبدو المستقبل أمامى فى صورة تدعو حقا إلى أشد القلق . »

وكان من رأى القنصل المذكور إحلال نظام أوربى مشترك محل المراقبة الثنائية بعد إلغائها . فقد قال : « إن المراقبة الثنائية كان يمكن أن تؤدى إلى اتفاق سعيد . ولكن ما دام الضعف قد وصل بنا إلى ترك الانحلال يتطرق إليها - وكل الدلائل تدل على أن الانجليز عادوا إلى مطامعهم الذاتية واستئثارهم بالمنافع - فقد حان الوقت لنطرح الضعف جانبا وننظر إلى الأمور نظرا أعلى فنعرض على ممثلى الدول المجتمعين الآن فى مؤتمر برلين جعل مسألة مصر مسألة دولية . »

ولكن تحذيرات القنصل الفرنسى وقعت على آذان صماء لأن المسيو وادنجتون وزير الخارجية كان ضعيف الرأى فترك الأمور تجرى على غاربها مكتفيا بأن يكون المسيو دوبلنيير مندوب فرنسا فى صندوق الدين وزيراً للأشغال فى الوزارة المختلطة .

إنشاء مجلس الوزراء

وفى يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أى بعد خمسة أيام من مقابلة السير ولسن للخديو أصدر اسماعيل أمره بانشاء مجلس النظار وتخويله مسؤولية الحكم . وقد عهد إلى نوبار بتشكيل الوزارة على هذه القاعدة .

ومن ذلك الحين صار ذلك الأمر أساس نظام الحكم فى القطر المصرى ولذا نرى أن نثبته هنا لأهميته . وقد صدر بالفرنسية ونشرته جريدة المونيتوراجبسيان بعددها ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ وترجم إلى العربية ضمن وثائق الحكومة .

كعبه وخبرته النادرة أن يقع فى الارتباك الذى أوقع فيه نفسه؟ هذا لعمرك موضوع خليق لا ببحث رجال السياسة بل ببحث علماء البسيكولوجيا

خطاب الخديو لنوبار باشا

« وزيرى العزيز

« إنى أطلت الفكرة وأمعنت النظر فى التغييرات التى حصلت فى أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة وأردت فى وقت مباشرتكم لمأمورية تشكيل هيأة الوزارة الجديدة التى فوضت أمرها إليكم أن أوكد لكم ماتوجه قصدى إليه وثبت عزمى عليه من إصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوربا . وأريد عوضا عن الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها ادارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة فى مجلس الوزراء. بمعنى إنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعدا باستعانة مجلس الوزراء والمشاركة معه . وعلى هذا الترتيب أرى أن اجراء الاصلاحات التى نبهت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا فان ذلك أمر لازم لابد منه . »

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ويرجح رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية وبتصديق عليها اقرار الرأى الذى تكون عليه الأغلبية .

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قراراته المجلس المصدق عليها منا فى الادارة المنوطة به

«تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم لادارته وبين رئيس المجلس وما يستقر عليه الرأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه .

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن اجراء وظائفهم وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيأة النظار. وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا .

«للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لادارتهم وأن يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه منا . وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من ناظر الديوان .

وبالاختصار كان مستنقع الدين الذى أوقع اسماعيل نفسه فيه سحيقا لا قرار له.
وتدل قائمة الديون التى اقترضتها الدولة من بيت آل غوشن (فى سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٦) وفى بيت آل بيشوفسهايم (فى سنة ١٨٧٠)

= « أعمال كل ناظر تجرى فى الأمور التى تكون من خصائصه لا غير وأرباب الوظائف والمستخدمين فى كل فرع من فروع الادارة لا يتلقون الأوامر إلا من رئيس المصلحة التى هم مستخدمون بها وتابعون لها ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره .

« ينعقد مجلس النظار تحت رياستكم لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم وجعلت مسؤوليته عليكم .

« وإنى أرى تشكيل هيأة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لعوائدنا وأخلاقنا ولا لآرائنا وأفكارنا بل موافقا لأحكام الشريعة الغراء وبتعميم ترتيب محاكم الحقانية تكون فيها الكفاءة لحاجات هيأتنا الاجتماعية والمساعدة على تتميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية .

وانى معتمد عليك فى اجراء الاصلاحات التى صممت عليها مؤملا أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التى لها الحق فى انتظارها والحصول عليها من حكومتنا » .

٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ اسماعيل »

* * *

ولعلك تلاحظ مافى هذا الأمر من المسائل الجوهرية وهى :

أولا : إن مجلس النظار هو هيأة مستقلة عن ولى الأمر تشاركه فى الحكم وتحتمل مسؤوليته .

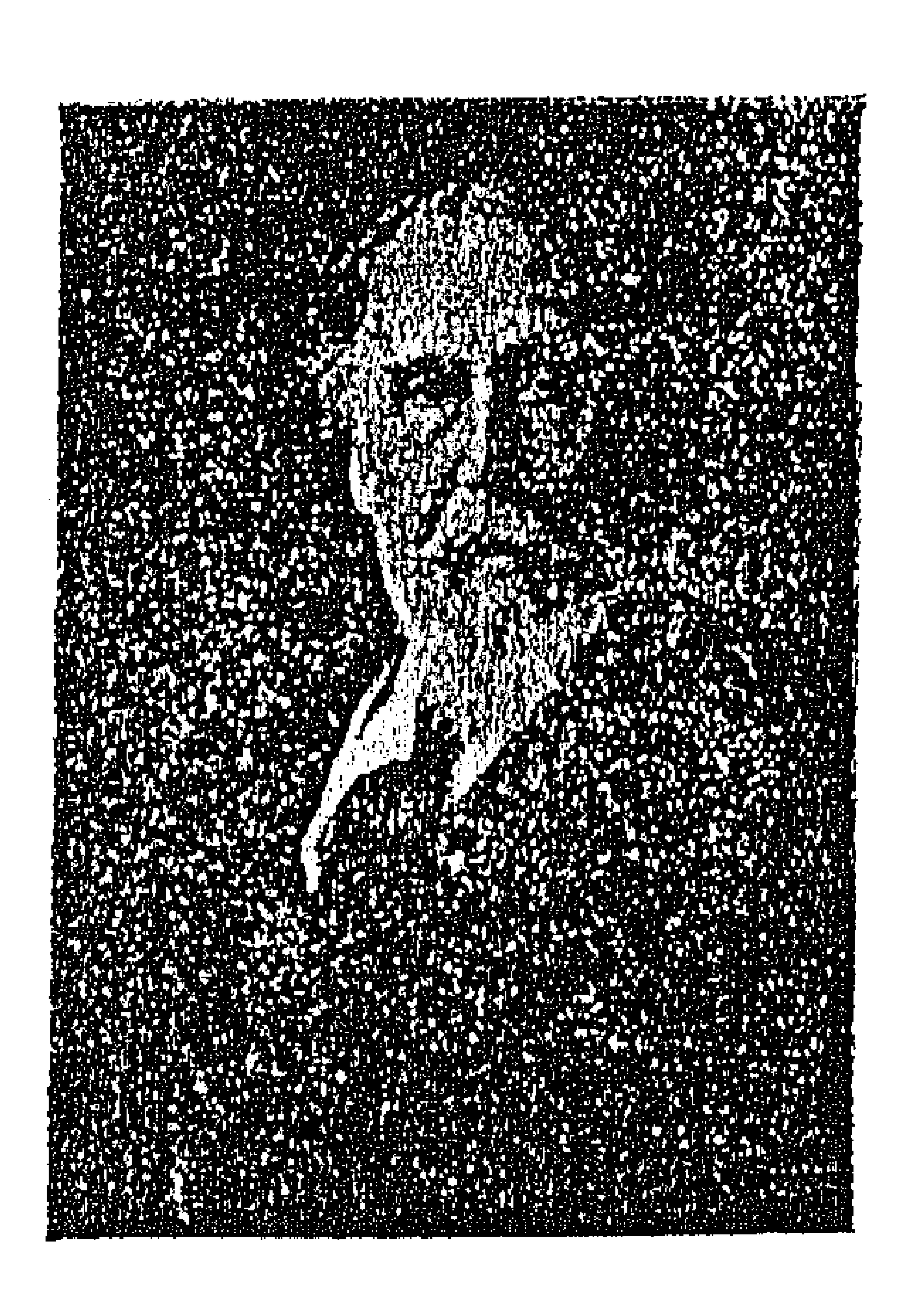
ثانيا : إن أعضاء مجلس النظار متضامنون فى المسؤولية الوزارية .

ثالثا : إن قراراته بالأغلبية .

رابعا : إن رآسة المجلس من حقوق رئيس المجلس فلا يرأسه الخديو .

ومنذ ذلك الحين ظل هذا الأمر دستور الحكومة إلى أن ألغى الخديو توفيق باشا مجلس النظار مؤقتا بعد استقالة شريف الثانية بمقتضى الأمر الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ وعين نظارا منفصلين تحت رآسته هو . ثم أعاد هيأة المجلس بتكليفه رياض باشا تأليف الوزارة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وحفظ لنفسه فى كتابه لرياض باشا الحق فى حضور جلسات مجلس النظار وتولى رآسته عند الاقتضاء .

وفى بيت آل روتشيلد (فى سنة ١٨٧٩) على أن مصر لم تتسلم من الديون التى استدانتها وقدرها ٧٧ مليون جنيه إلا نحو ٥٠ مليون جنيه فقط كذلك



السير ريفرز ولسن وزير المالية

وجرت العادة منذ ذلك الحين بأن تعقد جلسات المجلس تارة برآسة ولى الأمر وطورا برآسة رئيس النظار .

نوبار باشا يشكل الوزارة المختلطة

تنفيذا لأمر الخديو شكل نوبار الوزارة المختلطة كما يأتى :

نوبار باشا رئيسا لمجلس النظار وناظر الخارجية والحقانية

رياض باشا للداخلية

راتب باشا للحربية

السير ريفرز ولسن للمالية

المسيو دوبلنيير للأشغال

على باشا مبارك للمعارف والأوقاف

وبتشكيل الوزارة وقف العمل مؤقتا بنظام المراقبة الثنائية ووافق الخديو على إعادتها حتما إذا فصل أحد الوزيرين الأجنبيين بدون موافقة حكومته .

كان صافى ما تسلمته من أحد القروض المعقودة فى بيت آل أوبنهايم (فى سنة ١٨٧٣) دون ١٨ مليون جنيه مع أن الدين قدر بـ ٣٢ مليون جنيه



المسيو دوبلنيير وزير الأشغال فى الوزارة المختلطة

قرض الدومين

قبل أن يتربع السير ريفرز ولسن فى منصبه الجديد كناظر للمالية شد رحال السفر إلى باريس لمفاوضة بيت روتشيلد فى عقد قرض جديد قيمته الأسمية ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ ويعرف بقرض الدومين ورهنت فى مقابله الأملاك التى تنازل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٤٢٥٫٧٢٩ فدان وعهد بادارتها إلى لجنة مختلطة تسمى قومسيون الدومين وهى مؤلفة من عضو مصرى وعضو انجليزى وثالث فرنسى .

وتعهد السير ريفرز لبيت روتشيلد بأداء كوبون نوفمبر سنة ١٨٧٨ فى ميعاده ولو من أصل القرض الجديد إن اقتضى الحال وبعدم البحث فى تخفيض فوائد الديون قبل انتهاء عام سنة ١٨٧٨

وقد تسأل عما خسرته مصر من هذا الدين فهاك تفاصيله :

فأولا : لم تستلم من الـ ٨٫٥٠٨٫٠٠٠ جنيه إلا ٥٫٩٩٢٫٠٠٠ جنيه فقط أى أن الدائنين أقتطعوا من القرض ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه لأن أسهمه صدرت بسعر ٧٣٪ . هذا عدا السمسرة والمصاريف .

وبلغت أقساطه السنوية ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه. أما الصفقات التى لم تكن لها صبغة رسمية فكان الغرم فيها على مصر أفدح من ذلك بكثير. ولعمرى إن مصر لم يسبق أن انتهبت بهذا الشكل المعدوم النظير بواسطة «الشعب المختار»

ثانياً : بلغت الفائدة ٧٪.

ثالثا : لما حل ميعاد كوبون نوفبر صمم السير ريفرز على دفعه. فلما رأى أنه ينقصه أكثر من مليون وربع جنيه سحب العجز من القرض الجديد إرضاء للدائنين.

رابعا : سحب السير ريفرز مليون جنيه من القرض لتسديد قسط الرهن على الدائرة السنية.

خامسا : دفعت الجزية من القرض المذكور.

وأخيرا لم يبق معه بعد كل هذا من القرض لأصحاب سندات الدين السائر سوى ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه ومع ذلك رفض بيت روتشيلد دفع هذا المبلغ مالم تعف الدائرة السنية المرهونة للأجانب من الضرائب.

ولم يفكر ناظر المالية فى صرف شىء من المرتبات المتأخرة للموظفين البؤساء كما أهمل شأن دائنى الحكومة الخصوصيين بل لم يخصص شيئا لمرافق الدولة.

وكان تحصيل الضرائب فى الارياف يجرى فى أثناء ذلك بمنتهى القسوة مما دفع الناس إلى الشكوى والتذمر وانحدر الى القاهرة كثير من عمد البلاد ومشايخها وقد حاصروا أبواب الوزارات وبيدهم العرائض لتخفيض الضرائب وهم يرقبون دخول الوزراء وخروجهم.

وفى أثناء عهد هذه الوزارة التى كان الشعب يعرف أنها وجدت للأجانب ولمصلحة الأجانب استأنفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة نفسها مع تخويلها سلطة أوسع مما كان لها من قبل وهى وضع المشروعات المالية للبلاد.

وفى ٦ يناير سنة ١٨٧٩ أصدر الخديو مرسوما فهم الناس منه أن لجنة التحقيق باقية إلى ماشاء الله وأنها أصبحت لجنة دائمة خاصة بوضع التشريع للبلاد مما ثارت ثائرة الشعب وكان موضع اعتراض مجلس شورى النواب.

وفى الوقت الذى جعلت الوزارة تقصى فيه الموظفين المصريين وتعزل منهم من تشاء بحجة الاقتصاد راحت تعين طائفة كبيرة من الأجانب بمرتبات باهظة. كل هذا فى حين أن مستوى النيل هبط إلى درجة ضاعفت من ضيق الأهالى وكربهم.

وفضلا عما تقدم فان قسما كبيراً من هذه الديون عاد من فوره إلى الخارج بصفة مكاسب ناتجة عن المقاولا الأجنبية . خذ مثلا أعمال ميناء



لورد سلسبرى
وزير خارجية بريطانيا سابقا

وكانت الوزارة تبالغ فى ثل سلطة الخديو وتلح فى إقصائه عن جلسات مجلس الوزراء إجابة لتعليمات حكومتى باريس ولندن بحجة أن حضور سموه لجلسات المجلس المذكور يعطل الاصلاحات التى كانت تبغيها الوزارة .

ثم وقر فى نفس حكومتى لندن وباريس أن اسماعيل لا يولى الوزارة عطفه الكلى ولذا أرسل لورد سلسبرى — وكان قد حل فى وزارة الخارجية محل لورددربى — إلى لورد فيفيان خطابا كلفه باطلاع سموه عليه . وهو كما يأتى :

الاسكندرية فهى خير دليل على صحة ما نقول لأن البناء وضع تصميمه وأنجزه مقاولون انجليز أكفاء . فقد قدرت نفقات هذه الأعمال بمبلغ

═ « لحكومة جلالة الملكة مطلق الثقة فى موارد البلاد وليس يخامرها أى شك فى نجاح النظام الجديد فيما لو جرب تجربة عادلة . فاذا ما أقيمت العقبات فى سبيله من الجالسين فى كراسى الحكم أو حتى إذا أظهروا شبه ميل للتشكيك فيه فان متاعب نوبار باشا ومستشاريه ستتضاعف كثيرا تبعا لذلك ومن ثم يعرض المسؤولون عن فشل تلك الوزارة أنفسهم لما يترتب على هذا الفشل من العواقب الوخيمة . »

بين اسماعيل باشا وفيفيان

وهنا حدثت مناقشة هامة تمس صميم الحكم الدستورى لا نرى بأسا من ذكرها. ذلك أن سموه لما اطلع على هذه الرسالة أظهر امتعاضه منها وأسف لأن حكومة جلالتها استعملت هذه اللهجة ضده بغير سبب ولا مبرر . لأن المسؤولية التى أرادوا تحميله إياها لم تكن معقولة ولا منطقية . ثم راح يحدث القنصل العام كما جاء فى كتاب « مصر الحديثة » عما آل اليه مركزه فى بلاده قائلا : « إنه قبل النزول عن سلطته المطلقة وشكلت وزارة تشترك معه فى الحكم فاذا كان لا يخطىء فهم المبادىء الأولية للحكومة الدستورية فان المسؤولية عن شؤون الدولة تقع على النظار لا على رئيس الدولة . وقد تحاشى التدخل فى اعمال الوزراء . ثم إنه كان على استعداد لأبداء النصيحة لوزرائه إن طلبوها دون أن يسعى إلى فرضها عليهم . فان لم يكن الوزراء مسؤولين عن أعمالهم فمن عسى أن يكون المسؤول وإذن ما معنى المسؤولية الوزارية ؟ حقا إنه يكون مسؤولا فيما لو حاول التدخل فى عمل حكومة البلاد . أما وهو لم يفعل ذلك فلا يمكن تحميله أية مسؤولية . »

وليس يسع منصفا أيا كان ألا يعترف ان الحق كان فى جانب اسماعيل . فالموقف لم يكن يسمح إلا بأحد احتمالين . فاما أن يكون هناك حكم دستورى بالمعنى الصحيح وإذن فالوزارة وحدها هى المسؤولة وإذ ذاك لا يطلب من رئيس الدولة إلا أن يقف فى معزل عنها وهو ما حرص عليه اسماعيل وإذن فلا غبار عليه . وإما أن يكون الأمر بالعكس وإذن فلا بد من اشتراك الخديو فى الحكم ليكون مسؤولا عن إدارة البلاد بنسبة اشتراكه فى حكمها . أما أن يطلب إليه الابتعاد عن الحكم ثم يطالب فى ═

٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه بينما كان من رأى السير « ريفرز ولسن » ان نصف هذا المبلغ كان كافياً لأنجازها . ومع ذلك فان الألحاح فى دفع نفقات هده المقاولة هو الذى عجل بحدوث الأزمة النهائية .

=الوقت نفسه يبذل النصح لوزرائه دون أن يستشيروه حتى إذاقامت أمامهم مصاعب ما تحمل هو التبعة فليس فى ذلك شىء من الانصاف .

ولذا كان جواب لورد فيفيان على حديث اسماعيل المفحم جواب مداورة فقد قال :

« إن سموه لا يفوته أنه وان كان حقيقة تنازل عن سلطته المطلقة وأعلن الحكم الدستورى فى مصر الا أن النظام الجديد ما يزال فى دور الطفولة وأن الوقت لم يحن بعد لتضيق مبدأ الحكم الدستورى كما هو مفهوم فى أوربا . وبرغم ما حدث فلا يزال سموه يتمتع بكل ما لرئيس دولة شرقية من الهيبة والنفوذ مقرونا بالخبرة ومعرفة شؤون دولته أكثر من أى شخص آخر . فالأمر الذى ترتجيه حكومة جلالة الملكة هو أن سموه بدلا من أن يظهر بمظهر عدم الاهتمام والتأفف من النظام الجديد يتعين عليه أن يضع معرفته الكاملة بأحوال البلاد وماله فيها من النفوذ والخبرة تحت تصرف وزرائه وأن يتعاون معهم باخلاص وولاء فى دائرة حقوقه الشرعية . »

فهل رأيت أعجب من هذا المنطق ؟ فهم لم يطلبوا منه — « وهو صاحب الكلمة المسموعة بين عامة الشعب — أن يبتعد عن ادارة البلاد فقط » ـ كما قال المسترز وذستين ـ « بل أن يسمح بأن يستخدموا اسمه لستر دسائس الوزيرين الأجنبيين ، أو بعبارة أخرى إنهم أرادوا منه مساعدة الدائنين على القيام بأعمالهم الشيطانية فى مأمن من العذل واللوم بينما تقع على كاهله تبعة نتائج تلك الأعمال ! »

على أن ملاحظات لورد فيفيان هذه لم تذهب دون أن يرد عليها اسماعيل الرد المنطقى الذى يصح أن يكون درسا فى نظام الحكم الدستورى . قال الخديو :

« لقد أصرت الحكومتان الفرنسية والأنجليزية على ادخال نظام الحكم الدستورى فى مصر . وقد قبلت النزول على رغبتهما . ثم إن هاتين الحكومتين صفقتا لى لما قلت « إن بلادى لم تعد من افريقيا وأنها أصبحت قطعة من أوربا » فما على إلا أن أقف الآن موقف المتفرج حتى تتم تجربة هذا النظام الدستورى . إننى أعرف بلادى من هؤلاء السادة الأنجليز أو الفرنسيين ولكنى برغم هذا أريد اعطاءهم الفرصة ليقيموا=

على أن ماجعل هذا الفشل يؤدى إلى الخراب بصفة خاصة فيرجع سببه إلى أن اسماعيل كان قد أحيا كثيراً من نظام اتجار الدولة الذى كان

= الدليل على خطل رأيى . فان كانت النية معقودة على تجربة الحكم الدستورى فينبغى أن يكون حكماً دستوريا بالمعنى الصحيح المفهوم من هذه الكلمة . »

رأيان فى حكم البلاد

وقد استرسل لورد كرومر فى كتابه « مصر الحديثة » يحدثنا عن الرأيين السائدين وقتئذ لحكم البلاد حكما صحيحا .

أما الرأى الأول فكان يرمى إلى إبعاد الخديو بتاتا عن مجلس الوزراء واعتباره صفرا على يسار العدد وحكم البلاد بدونه بل وفى بعض الأحيان بطريقة مخالفة لرغباته وآرائه الشخصية . وكان من أنصار هذا الرأى القائل بتطبيق المبدأ الدستورى إلى النهاية نوبار باشا والسير ريفرز ولسن .

أما الرأى الآخر فهو وإن كان أبعد عن الكمال من الوجهة النظرية من الرأى الأول إلا أنه كان له مايبرره فى الأحوال السائدة فى مصر وقتئذ . وكان يقول به لورد فيفيان . إذ كان يرى أن النظام الوحيد الذى يرجى له أى نجاح ليس بالذى يقضى بابعاد الخديو بتاتا بل بالترحيب بمعاونته مع تحديد استعمال سلطته فى الوقت نفسه .

ولم يكن فى وسع لورد فيفيان أن يروج لرأيه لأن حكومته بدأت تتبرم به لأنه لم يكن يدافع فى نظرها بحرارة كافية عن مطامع الدائنين . هذا عدا أن كل انسان كان متبرما بالحالة .

التبرم بالحالة العامة

فنوبار باشا كان لا يفتأ يقول « إننا نلف فى دائرة خبيثة » . بينما كان الخديو دائب الشكوى والتذمر من الموقف الشاذ الذى كان يراد وضعه فيه وهو مركز أصبح مع مرور الزمن لا يطاق . وقد لاحظ — بحق — أن من الجور أن تحمله الحكومتان البريطانية والفرنسية التبعة شخصيا عن مسائل لا يستشيره فيها الوزراء . ثم إن الشعب كان فى حالة قلق وسخط شديدين .

وكان قنصل بريطانيا العام لا يفتأ يلوم الخديو على القلق المستحوذ على ريف البلاد وحواضره . وكان مما كتبه إلى حكومته ما ذكره لورد كرومر فى كتابه مصر الحديثة وهو :

معمولا به فى عهد محمد على. مثال ذلك انه أصبح يمتلك خمس مساحة الأراضى المزروعة فى مصر مما جعله يحاول توزيع المحاصيل فى الأسواق بطريق المضاربة. ثم أنه احتكر السكر وأنشأ عدة خطوط للملاحة بواسطة البواخر.

= « تعم البلاد حركة قلق واضطراب كما يدل على ذلك وصول عدد كبير من وفود الأقاليم للاحتجاج ضد استعمال أى ضغط لتحصيل الضرائب فى هذا الوقت العصيب. فان كان هذا القلق حقيقيا وغير مفتعل فهو إذن علامة سيئة للحالة. ولكن لدى ما يحملنى على الاعتقاد بأنه مفتعل ولأعوان الخديو يد خفية فى إثارته. »

وقد رد المستر كرايتس على هذه المزاعم رداً مفحما فقال ما ملخصه: إن أولئك الأعيان لا بد أن يكونوا تحسسوا من مصادر أنبائهم المستترة قبل مجيئهم إلى القاهرة وتحققوا من أن الخديو لن يعارض فى طلباتهم ولذا تشجعوا على الحضور أفواجاً أفواجاً.

ثم استطرد المستر كرايتس فقال هذه الكلمة السديدة وهى إن الفلاحين ليسوا فى حاجة إلى أى ضغط للتذمر من دفع الضرائب. وهذا ينطبق على الفلاحين فى فرنسا بقدر ما ينطبق على فلاحى مصر. كما أن هذا صحيح الآن بقدر ما كان صحيحاً فى سنة ١٨٧٨.

تبرم الموظفين

لما كانت مهمة الوزارة النوبارية السعى لتدبير أقساط الكوبونات فقد كان طبيعياً ألا تهتم بشىء إلا بجمع الأموال اللازمة لسداد الأقساط.

فهى قد أغضبت الخديو بابعاده كلية عن الحكم. وأغضبت سواد الشعب والفلاحين بالضرائب التى تشددت فى تحصيلها قبل موعد حلولها مستعملة ما شاءت من الأعنات وضروب الأرهاق. وأغضبت مجلس شورى النواب وسكان العواصم بتخويلها لجنة التحقيق الأوربية الاستمرار فى عملها بدون تحديد أجل معين للفراغ من مهمتها. وأغضبت الموظفين لأنها كانت تضن عليهم بالمرتبات ولا تدفع مرتباتهم المتأخرة فى الوقت الذى تغدق فيه المال على كبار الموظفين الأجانب الذين عينتهم فى دوائر الحكومة دون أن تكون طبيعة العمل فى حاجة إليهم هذا إلى أن أولئك الموظفين الأجانب قد بدأوا يظهرون الغطرسة والكبرياء للموظفين الوطنيين مما أدى إلى تعقيد الحالة.

تبرم الجيش

ولما كانت الوزارة مطالبة بتدبير قسط ابريل سنة ١٨٧٩ فانها صممت على ضرب =

وإذا جاز أن نعتبر نظام محمد على نظاماً اشتراكياً تمارسه الدولة لأن نظام البلاد الاقتصادى كان وقتئذ كنظام محل تجارى أما نظام اسماعيل كان شيئا غير هذا بالمرة . لا بل كان نظاماً طالما أدى فى الماضى إلى خراب كثير من أرباب العقول الكبيرة من رجال الأعمال برغم من كان حولهم من أهل الرأى الأكفاء . ولكن اسماعيل كان كعابر سبيل أوقعه سوء الحظ وسط عصابة من اللصوص .

وإذا ما أنعمنا النظر فيما يسمونه نفقات اسماعيل الخاصة كطاقم المائدة الذهبي المرصع بالجواهر الذى أهداه للسلطان أو ما أقامه من الحفلات

= آخر من ضروب الاقتصاد فاندفعت - بعلم أو بغير علم - إلى إغضاب الجيش وفى ذلك الخطر كل الخطر .

وكان من بين ما اقترحته لجنة التحقيق العليا أن تدفع الحكومة للموظفين المدنيين مرتب كل شهر فى ميعاده مع نصف شهر من الأشهر المتأخرة . وقد نفذت الوزارة هذا الاقتراح بالنسبة لبعض الموظفين المدنيين ولكنها أغفلت ضباط الجيش بتاتا . وكان مفهوماً ألا تعطف الوزارة على الجيش باعتباره قذى فى عينها وحجر عثرة فى سبيل مراميها . فلم تكتف بالاساءة إلى ضباطه بل قررت تخفيضه من ١٥ ألف إلى سبعة آلاف جندى .

ثم دفعتها الحاجة الملحة لتدبير قسط الكوبون إلى ضرب جديد من ضروب الاقتصاد فقررت ذات يوم جمعة إحالة ٢٥٠٠ ضابط إلى الاستيداع وتخفيض مرتباتهم إلى النصف هذا مع أن هؤلاء الضباط كانت لهم مرتبات متأخرة منذ عشرين شهراً .

وقد كان هذا التصرف شاذاً وغير عادل حتى أنه باء بانتقاد اللورد كرومر نفسه إذ قال فى كتابه « مصر الحديثة » ما نصه :

« إن هذا التصرف كان يعتبر فى غاية الأجحاف فى أى ظرف من الظروف مهما كانت الضرورة تقضى به نظرا لحالة الارتباك التى كانت تسود الخزانة المصرية وقتذاك . ولكن هذا التصرف فضلا عن أنه مجحف كان بعيدا عن المهارة لأنه قضى بابعاد هذا العدد الكبير من الضباط قبل دفع مرتباتهم المتأخرة . فلم يكن عجيبا أن تكون نتيجته أن عددا كبيرا من هؤلاء الضباط أصبحوا هم وعائلاتهم فى حالة عوز وفاقة . »

الفخمة لاستقبال إمبراطورة فرنسا وإمبراطور النمسا لعرتنا الدهشة لما أتاه المقاولون والممولون من ضروب النصب وأعمال الاحتيال البعيدة عن الحياء. هذا طبعاً مع تسليمنا بان كل من يلجأ إلى أمثال هذه النفقات التى هى من قبيل الفخفخة رغبة فى توطيد سمعته المالية لابد أن يتوقع استغلال الغير له. فللتأثير فى نفس أحد كبار الرأسماليين الأجانب أنشأ اسماعيل مصنعا لتكرير السكر جلب إليه كافة الآلات والأدوات الحديثة (كذا!). وقد

= وبديهى أن يؤدى هذا التصرف إلى سريان روح التبرم والتمرد. لأن الضباط لا هم حصلوا على مرتباتهم المتأخرة ولا بقوا فى الخدمة على أمل أن تتقدم الحكومة.

ويشاء حظ الوزارة العاثر أن ينفذ القرار بأسلوب يساعد على وقوع التمرد. فبدلا من تنفيذ القرار على الضباط فى مراكزهم الموزعة فى مختلف أنحاء القطر فيدع كل منهم سلاحه فى ثكنته ويعود إلى بلده؛ فان وزير الحربية استدعاهم جميعاً إلى العاصمة وكلفهم بتسليم سلاحهم فى ثكنات القلعة أو العباسية ثم بالانصراف بعد ذلك. وهكذا احتشد فى عاصمة البلاد هذا العدد الكبير من الضباط المحالين إلى الاستيداع وكلهم ساخط على الوزارة.

وقد أشار لورد فيفيان فى تقرير أرسله إلى لندن وقتذاك إلى هذا التصرف ورمى الوزارة بالحمق على فعلتها هذه ثم قال:

« كان من أثر ذلك التصرف الذي لا نظير له فى الحمق أن وزير الحربية أضاف ٢٥٠٠ من الضباط الساخطين إلى حامية القاهرة وعددها ٢٦٠٠ جندى وليس بينهم إلا من يعطف من صميم قلبه على مطالب الضباط المتمردين.»

ولسوء حظ الوزارة اجتمع هذا الحشد من الضباط فى ساحة واحدة وفى ساعة عودة المحمل من الحج أى فى وقت احتشاد الجماهير حيث يسهل الهاب شعور الحماسة فى نفوس الأهلين.

ثورة الضباط

على الوزارة فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩

وكان طبيعياً بعد أن استشعر الضباط بهذه الظلامة أن يلجأ أكثرهم حماسة إلى القيام بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة المالية بحجة رفع ظلامتهم إلى نوبار باشا =

أهمل شأنها فيما بعد وتركت للصدأ يأكلها . ولكنها يظهر بذخه أمام



لطيف باشا سليم وولده فؤاد بك *

والسير ريفرز ولسن . ففي صبيحة يوم الثلاثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ — كما ذكره الأستاذ الرافعي بك — اجتمع نحو ٦٠٠ ضابط برآسة البكباشي لطيف بك سليم (باشا فيما بعد) أحد كبار أساتذة المدرسة الحربية وقد اشتهر بالشجاعة والكفاءة

* هذه الصورة مستعارة من سعادة احمد شفيق باشا

إحدى الرؤوس المتوجة شيد قصراً على طراز قصور لويس الرابع عشر



المغفور له محيي النهضة المصرية مصطفى كامل باشا

ـــ واستقلال الفكر وكان من أكبر أنصار المغفور له مصطفى كامل فى الحركة الوطنية الحديثة ووالد الأستاذ فؤاد بك سليم .

وقف لطيف بك سليم وظل يخطبهم بعباراته الحماسية ويحثهم على التعاون والشجاعة ويوصيهم بالثبات والجلد حتى ينالوا مطالبهم . ثم غادروا ثكناتهم وساروا جميعاً يتبعهم لفيف من طلبة المدرسة الحربية ونحو ٢٠٠٠ جندى قاصدين إلى وزارة المالية .

وأراد الضباط أن يكسبوا حركتهم صبغة قومية فطلبوا قبل الوصول إلى الوزارة إلى بعض أعضاء مجلس شورى النواب مرافقتهم إلى حيث يقصدون . وفى ذلك ماينم عن حسن تدبير للحركة . ولكن اكتفى أربعة منهم بالسير فى موكب المظاهرة راكبين حميرهم فكان فى هذا العمل شىء من التضامن بين هيأة المجلس والمتظاهرين .

وما أن وصل المتظاهرون إلى وزارة الخارجية ـــ وكانت وقتئذ قريبة من وزارة ـــ

وحشر فيه جيشا من الخدم ذوى الشعور المستعارة والملابس الفاخرة المناسبة للمقام (كذا !) . وقد ترك القصر بعد ذلك تعبث به يد الخراب . (كذا ! كذا !) على أن محاولات اسماعيل لم تقف عند حد التأثير فى زوار

= المالية — حتى وقع نظرهم على نوبار باشا فى مركبته فبادروا إلى الاحاطة بها وسدوا عليها الطريق مما امتعض له نوبار وأمر السائق بالمسير . فما كاد السائق يضرب الجياد بسوطه تمهيدا للمسير حتى انهال عليه الضباط بالضرب وأنزلوه عن مقعده وهجموا على نوبار وأمسكوا بخناقه وطرحوه أرضاً وأعتدوا عليه بالضرب .

وبعد أن حمى وطيس المعركة اذا بالسير ريفرز ولسن يطلع على المتظاهرين وكان قد عاد من مقابلة الخديو قاصدا وزارة المالية . فما هو أن رآى صديقه نوبار فى أيدى الضباط حتى هرول لنجدته وضرب المتظاهرين بعصاه . فسرعان ما التفتوا اليه وجذبوه من لحيته وأدخلوه هو ونوبار إلى سراى الوزارة واقتحموا أبوابها واحتلوا غرفها وحبسوا نوبار ورياض والسير ريفرز فى احدى حجر الدور الأعلى وصار الموظفون الأجانب تحت رحمة الثوار .

وفى تلك الأثناء ترامت أنباء الهياج ووصلت أسماع قناصل الدول فأسرع اللورد فيفيان إلى سراى عابدين حيث قابل اسماعيل فورا .

ويمكنك أن تتصور وقع هذه الأنباء من نفسه وما جال بخاطره فى تلك الساعة الرهيبة نحو السادة الذين أدخلوا النظام الجديد .

فها هو رجل أبى خصومه إلا أن يبعدوه عن حكم البلاد بحجة اقامة نظام دستورى حتى إذا تركهم وشأنهم ووقف يتفرج على أعمالهم إذا بهم يلجأون إليه فى ساعة الشدة ولسان حالهم يقول إنهم لاغنى لهم عن سلطته لانقاذ الوزارة وإعادة الأمر إلى نصابه وفى ذلك ما فيه من اعتراف مذل من ناحية القناصل بالا سبيل إلى ضبط الأمن بدون تدخل سيد البلاد الأعلى اسماعيل .

اسماعيل يخمد الفتنة

ولو شاء الخديو لاشترط وتشدد مطالب معينة قبل نزوله لاخماد الفتنة . ولكن النخوة حركته بعد ما رآى أمامه اللورد فيفيان فى موقف التوسل والابتهال . فاستصحبه إلى مركبته وانطلقا إلى موطن الهياج بوزارة المالية وكان يحاصرها حشد كبير من الناس كما ذكر لورد فيفيان فى تقريره الذى بعث به ذلك اليوم إلى لندن بتفاصيل الحادث . فما كاد =

مصر الأجانب كلا بل تعدتها إلى الخارج ، فمثلا كان أهم ما حاز اعجاب زوار معرض باريس فى سنة ١٨٦٧ هو مدينة الأهرامات والفساطيط التى أمر اسماعيل باقامتها فيه وأسكن فيها رهطا من البدو على ظهور الأبل البيضاء. على أنه برغم ذلك كله فان مجموع ما أنفق فى هذا السبيل بما فى ذلك رسائل

= المتظاهرون أن يبصروا سموه حتى استشعروا الهيبة التى له فى النفوس — وكانت هذه الهيبة من أخص مزاياه — فهتفوا له وأفسحوا له الطريق واحتشدوا فى الشوارع المجاورة للوزارة .

ثم استطرد لورد فيفيان يقص ماحدث فقال : ثم صعدنا إلى الطابق الأول فى الوزارة فوجدنا حشداً من الثوار يحيط بالحجرة التى اعتقلوا فيها نوبار والسير ريفرز ورياض . فافسحوا لنا الطريق فدخلنا الحجرة فلم نجد أحداً من الرجال الثلاثة قد أصيب بسوء وإن كان نوبار والسير ريفرز قد لحقتهما بعض كدمات من جراء سحبهما بعنف من الشارع إلى داخل بناء الوزارة . ولما استوثق الخديو من سلامتهما التفت إلى الثوار وطلب إليهم مغادرة البناء والاعتماد عليه فى تحقيق مطالبهم المشروعة ثم قال : « فان كنتم ضباطى حقيقة فأنتم ملزمون بالقسم الذى أقسمتموه باطاعتى . أما إن عصيتمونى فانى آمر بطردكم من هنا » . وقد أطاعه الضباط وسكنت ثائرة معظمهم ولكن على مضض. وقد ابتهلوا اليه أن يسمح لهم بأن يسووا مع الوزارة حسابهم على طريقتهم الخاصة . ولما هتف بعضهم قائلا «فليمت كلاب المسيحيين !» أمر سموه بانزالهم إلى حوش الوزارة وخارجها فوقعوا على زملائهم المحتشدين فى الخارج وكانوا يحاصرون أبواب الوزارة . وهنا أمرهم الخديو بالانصراف فاقترب أحدهم منه يريد أن يمسكه بذراعه فاجفل منه اسماعيل وأمر الحرس بتفريق المتظاهرين بالسلاح . فشهروا سلاحهم ودوت طلقة رصاصة لم يعرف مصدرها وأطلق الجنود النار فى الهواء . فأصيب بعض المتظاهرين بضربات السونكى وجرح بعض الجنود كما جرح تشريفاتى الخديو وهو إلى جانب مولاه وقد أصابته ضربة من سيف أحد الضباط .

ثم تفرق المتظاهرون وأمر الخديو بحراسة الوزراء الثلاثة إلى منازلهم وعاد بسلام إلى قصر عابدين .

اسماعيل لم يدبر الفتنة

لم يكن للخديو يد فى تدبير هذه الفتنة خلافاً لما ذهب إليه بعض المؤلفين المغرضين =

الصدقات إلى الأستانة ونفقات الحملة إلى جزيرة كريت واقامة الحفلات لملوك أوربا وأمرائها — كل هذا لم يكن ليبلغ مجموعه ٠٠٠ر٠٠٠ر١٥ جنيه وهو مبلغ يكفل أن يغطيه وزيادة ثمن أراضى الدائره السنية التى تنازل

= وفى طليعتهم السير ريفرز ولسن الذى ذهب فى ص ١٨٦ من كتابه المسمى « فصول من حياتى الرسمية » إلى أن اسماعيل هو مدبر الفتنة وأنه هو الذى حرض الضباط الموتورين على القيام فى وجه الوزارة المختلطة . وقد ذكر السير ريفرز أن الخديو دخل عليه فى الحجرة التى كان معتقلا فيها مع نوبار ورياض ومد له يده لمصالحته والاستفسار عن صحته ولكن السير ريفرز رفض مصالحة سموه « لأننى لم يخامرنى شك فى أن الهجوم على نوبار كان بتدبيره أو برضاه . »

ومما يدعو إلى الأسف أن مثل هذا الاعتقاد رسخ فى نفس السير ريفرز دون الاستناد إلى دليل محسوس أو شبه محسوس مع أن الظروف كلها كانت تدل على عكس ذلك . فقد روى السير ريفرز نفسه « أن أحد الضباط هجم على الخديو وأمسك بسترته وراح يصب كلاما عنيفاً تغير له وجه سموه واستحال إلى غضب ظاهر أصدر بعده أوامره إلى الحرس باطلاق النار على المتظاهرين وتفريقهم بالقوة . » أليس يكفى هذا الحادث لاقناع السير ريفرز بفساد مزاعمه ؟

ونرانا فى حل بعد هذا من أن نسقط شكوك واعتقادات السير ريفرز من الحساب بعد أن عجز عن إقامة دليل واحد على أن لاسماعيل يداً فى فتنة الضباط . ويشجعنا على إغفال تلك الشكوك أن السير ريفرز قد خانته قواه — على مايظهر — بعد تلك الفتنة فلم يكتف باتهام الخديو بتدبيرها بل راح يتهم اللورد فيفيان بأنه هو الذى شجع اسماعيل فى الموقف العدائى الذى وقفه سموه حيال الوزارة النوبارية .

فان اللورد فيفيان — كما حدثنا السير ريفرز فى كتابه السالف الذكر — « كان يناقض نوبار فى رأيه . فهذا الأخير كان يشير باستعمال الضغط على الخديو بينما كان لورد فيفيان يرى العكس » . ثم راح السير ريفرز فى ص ١٧٩ يلوم اللورد فيفيان لأنه « لم يؤد واجبه كقنصل عام لحكومة جلالة الملكة وأنه لم يقدم المساعدة الكافية للوزارة النوبارية التى كانت لحكومة جلالتها ثقة فيها . بل ظل (أى فيفيان) ينظر إلى الوزارة النوبارية شذراً مما شجع الخديو على أن يقلب لها ظهر المجن ويدبر لها فتنة الضباط . » (كذا !)

هذا بعض ماوجهه السير ريفرز من الاتهامات إلى اللورد فيفيان . فهل لنا إذن =

فى النهاية عنها للدائنين. هذا فى حين أن ما أنفق فى سبيل إنشاء قناة السويس وقدره ٠٠٠ر٠٠٠ر١٦ جنيه وفى القضاء على تجارة النخاسة فى السودان وقدره ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ جنيه أنفق فى الواقع لخدمة أوربا أكثر مما كان لخدمة مصر.

= أن نأخذ جدياً أقواله ضد الخديو إذا كان لا يتورع عن اتهام قنصل بريطانيا العام بكل هذه التهم وبلا دليل ؟

وقبل أن نسدل الستار على هذا الحادث لانرى مفراً من أن نستشهد بأقوال اللورد كرومر ولم يكن الرجل يوما ممن يصح اتهامهم بالميل أو التحيز لاسماعيل. فان صاحب «مصر الحديثة» ينفى ماذهب اليه المؤلفون المتحيزون من الأوهام ويقول بان تلك المزاعم لاتقوم على أساس ولاتخرج عن دائرة الظن والتخمين. بل ذهب إلى أبعد من ذلك إذ قال « إن ما أبداه اسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعيا وصحيحا وأن الخديو نفسه كان فى خطر كبير حين واجه الضباط الثائرين وأمرهم بالكف عن الهياج ».

وهاك ماورد فى التقرير الرسمى الذى بعث به لورد فيفيان ونشرته الحكومة البريطانية ككتاب أبيض بعنوان « مصر » رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣١ قال: يزعم أعداء الخديو (لاحظ جيدا هذه التسمية) أن له ضلعاً فى المؤامرة وهذا مايعلل تساهله مع المسؤولين عن الفتنة. فان صح ذلك فقد أقدم فعلا على أمر خطير لايستبعد أن يكلفه ضياع عرشه، ولكن مسلكه فى يوم الفتنة الأول ينفى هذه التهمة فى حين أن مانشأ عن تسريح عدد كبير من الضباط بلا وسيلة لكسب العيش مع أن لهم مرتبات متأخرة ليبرر سخطهم كل التبرير ».

على أنه إن جاز للسير ريفرز أن يفترض فى السير بارنج واللورد فيفيان نوعا من التحيز لاسماعيل فما قوله فى شهادة مراسل التيمس بالقاهرة اذ بعث إلى جريدته يقول:

« إن مطالب الجيش قد أهملت اهمالا تاماً بالرغم من التصريح الرسمى الصادر فى شهر مايو الماضى (سنة ١٨٧٨) بوجوب دفع كافة المرتبات المتأخرة. وقد كانت نتيجة هذا الاهمال أن أشد عناصر الدولة خطرا قد أصبح فى حالة تمرد له مسوغ. (كذا !) وعبثاً حاول المستر فيفيان التنديد بحماقة الرأى القائل بتسريح جيش لم تدفع مرتباته. وأخيرا قرروا تسريح الجنود والضباط فكانت النتيجة حدوث فتنة يوم ١٨ فبراير ».

ولما كان اسراف اسماعيل قد أدى فى نهاية الأمر إلى احتلال مصر بالقوات البريطانية مدة ربع قرن من الزمن فانك تجد ما كتب عن تاريخ إدارته لشؤون مصر لا يخلو إما من دفاع عن السياسة البريطانية وإما من

= تلك لعمرى شهادات دامغة من أشخاص انجليز لم يعرفوا يوما بميلهم إلى اسماعيل . فاذا كان السيد ريفرز قد أغفلها فلأنه كان يحس أن اعترافه بالواقع ربما كان سببا فى التعجيل باسترجاعه إلى بلاده وأنهاء لجنة تحقيقه . ومن يدرى أنه لو حدث هذا لكان خيرا لمصر ولما تطورت الحوادث تطورها المشؤوم الذى كان للسير ريفرز أكبر يد فيه .

النظر فى ظلامة الضباط

وعلى كل فقد ذهب الأمير حسن باشا بن الخديو بصفته قائد الجيش الأعلى إلى القنصلية البريطانية فى اليوم التالى واعتذر للورد فيفيان وللسير ريفرز عما فرط من الضباط . فقبلا الاعتذار .

ثم اقترضت الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روتشيلد دفعت منها متأخرات الضباط . ونظر المجلس العسكرى فى أمرهم وفى مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر فقضى ببراءتهم ولم يعاقب أحدا من الثائرين .

سقوط الوزارة النوبارية

١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

وفى اليوم التالى لفتنة الضباط أى فى يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩ افتتح القنصلان عملهما اليومى بالتوجه إلى قصر عابدين حيث طلبا إلى سموه أن يقطع لهما وعدا بالمحافظة على الأمن . وإذ ذاك صارحهما الخديو بأنه لا يكون مسؤولا عن الأمن العام إلا اذا عدل مركزه وأعيدت إليه السلطة التى من حقوقه وسمح له برآسة مجلس الوزراء بنفسه أو بتعيين من يثق فيه لرآسة المجلس . ثم أصر على استقالة نوبار باشا لأنه أصبح بغيضاً للشعب .

وهنا يقول السير ريفرز ولسن (وبقصد غمز فيفيان) « إن الخديو بأصراره على استقالة نوبار كان يعلم بتبرم اللورد فيفيان بالرئيس الأرمنى . »

وقبل أن يوافق القنصلان على هذه الشروط عادا إلى دار اللورد فيفيان حيث كان فى انتظارهما نوبار باشا والسير ريفرز ولسن والمسيو دوبلنيير والسير افلن بارنج فتداولوا جميعا فى الموقف وأبلغهم فيفيان أن الخديو صرح لهما بوجوب تغيير مركزه وإعادة سلطته اليه.

حملة شعواء عليها . فى الحالة الأولى يصور المؤرخ اسماعيل بصورة «شيطان» الرواية . بينما يظهره فى الحالة الثانية بمظهر الضحية . ولكن الواقع أن كلتا الصورتين تظهران اسماعيل بغير حقيقته لأن مركزه الحقيقى

= فقرر المجتمعون الاستفسار من سموه عن التغيير الذى يريده . ولذا ذهبوا جميعا إلى سراى عابدين لمقابلته . وفى احدى حجر الدور الأول انتظر نوبار وريفرز ولسن ودوبلنيير وبارنج وصعد فيفيان وجودو (قنصل فرنسا) إلى الطابق الثانى حيث قابلا سموه . ثم عادا إلى زملائهما فاخبراهم أن الخديو قال إنه لا يكون مسؤولا عن صيانة الأمن العام الا بخروج نوبار من الوزارة وأن يعاد إليه (سموه) حقه من السلطة فى حكومة البلاد .

وهنا التفت الجميع إلى نوبار وسألوه هل يضمن الأمن إذا أصر القنصلان على بقائه فأجاب إنه لا يضمنه . فلم يجد القنصلان بدا من التخلى عنه . وإذ ذاك قدم نوبار استقالته ورجا إلى القنصلين رفعها إلى الخديو وأن يطلبا له كفالة حياته فى مصر . فقبل سموه هذا الرجاء على شريطة ألا يعود نوبار إلى الدسائس أو التدخل فى الأمور السياسية .

فأنت ترى أن حل الأزمة كان مشروطاً بخروج نوبار من الوزارة ولكن صديقه السير ريفرز يحاول أن يجادل فى هذا الحل الطبيعى فيقول « إن نوبار عند مارآى القنصلين يتخليان عنه لم يسعه إلا تقديم استقالته برغم إلحاحى عليه أنا ودوبلنيير فى عدم تقديمها !! وهذه كانت أول خطوة فى سبيل تحقيق الغاية التى كان الخديو يرمى إليها . فانه عرض الوزارة للخذلان بعد أن حرم منها أقوى عامل فيها . ثم إنه تبين له ـ لسوء الحظ ـ أن حكومتى بريطانيا وفرنسا لم تكونا على استعداد للاصرار على بقاء نوبار فى الوزارة إذ لم يكن فى وسعهما إلا أن تعملا بما يشير عليهما به قنصلاها فى مصر وهما اللذان آمنا ـ خطأ أو صوابا ـ بصدق دعوى الخديو بأن استقالة نوبار أمر لا مفر منه » .

وقد نقلنا هذه العبارة بنصها من ص ١٩٠ من كتاب السير ريفرز لنريك مبلغ استهتاره فى سرد الوقائع التى كان هناك شهود عدول عليها . إنه يتكلم عن تخلى القنصلين عن نوبار فهلا ذكر أن تخليهما هذا كان بعد أن سألاه إذا كان يضمن المحافظة على الأمن فيما لو تمسكا ببقائه فى الوزارة ؟ فلما أجاب بأنه لا يضمن ذلك لم يسعهما إلا التخلى عنه . أفكان السير ريفرز ينتظر أن يتمسك القنصلان بنوبار حباً فى سواد عينه حتى ولو لم =

هو بين عبد العزيز سلطان تركيا وعبد العزيز سلطان مراكش كما أن مكان الأزمة المصرية هو بين مجرى الحوادث فى تونس ومجراها فى الاستانة . أما أن الأنجليز هم الذين احتلوا مصر بدلا من الفرنسيين فليس يرجع هذا

= يضمن الأمن ؟ إذن من كان يمكن أن يعتبر مسؤولا عن صيانته إذا كان رئيس الوزارة لا يضمنه وإذا كان سيد البلاد الأعلى قد منع من الاشتراك فى الحكم ؟ أغلب الظن إن هذا التحيز الذى أظهره السير ريفرز لنوبار كان يراد به تعقيد الأمور وحدوث الاضطرابات وإلقاء تبعتها بالحق أم بالباطل على الخديو .

ونحسب أن السير بارنج الذين لم يكن من محبى اسماعيل - وقد كان حاضرا الاجتماع كما قدمنا - لو رأى فى مسلك القنصلين أعوجاجا أو ما يستحق المؤاخذة لما التزم الصمت أو على الأقل لاشترك مع السير ريفرز والمسيو دوبلنيير فى الألحاح على نوبار بعدم تقديم استقالته ولكن الرجل - وهو غير مدله بحب نوبار كما كان شان السير ريفرز - رأى أن مكان نوبار بعد أن صرح بأنه لا يضمن الأمن هو فى عقر داره لا فى كرسى الوزارة .

بعد استقالة نوبار

فلما اتفقت كلمة القنصلين على خروج نوبار من الوزارة صدرت للورد فيفيان تعليمات بأن يقول للخديو ما يأتى :

« إن فى نية حكومتى فرنسا وانجلترا أن تعملا سويا فى كل ماله علاقة بمصر ولذ فانهما لن توافقا على احداث أى تغيير من جهه المبدأ فيما أقره سموه من الترتيبات السياسية والمالية . وينبغى أن يكون مفهوماً أن استقالة نوبار باشا إنما تنحصر أهميتها فى نظر الحكومتين فى الأشخاص لحسب بمعنى أن استبدال شخص بشخص لا يمكن أن يفهم منه احداث أى تغيير فى النظام » .

وقد رأى اسماعيل بحق فى هذه اللهجة أنها بمثابة انذار له . وإذ لم يكن بسعه مقاومة باريس ولندن فى وقت واحد فانه آثر الأذعان . ولكن نشأت صعوبتان . الأولى من عسى أن يكون رئيس الوزارة الذى يحل محل نوبار . والثانية اصرار السير ريفرز ولسن بتشجيع الحكومة البريطانية على اشتراك نوبار باشا فى الوزارة المعدلة . وكان طبيعياً أن يتضايق اسماعيل من الطلب الثانى فكان رده عليه بالعبارة الآتية :

« إنه ليس فى وسعه إلا الأذعان لأرادة حكومتى انجلترا وفرنسا لأنه لا يمكنه مقاومتهما اذا أصرتا على عودة نوبار إلى الوزارة . ولكنه لا يرى بدا من أن يحذرهما =

إلى تفوق سياسة الفريق الأول على سياسة الفريق الثانى فى الأقدام أو فى القدرة على الدسائس كلا بل يرجع إلى ظروف الأحوال فهى التى دفعت الأنجليز لا الفرنسيين إلى العمل وإذا كان ثمة لوم على إسماعيل فى نظر

= سلفا من العواقب حتى لا يحملاه أى تبعة فى المستقبل فيما لو فشل النظام الجديد أو لو تجددت القلاقل مرة أخرى ».

هنا لك رأت الحكومة الفرنسية بعد ماقاله الخديو أن ليس من الحكمة التمسك باشتراك نوبار فى الوزارة الجديدة . ثم جارتها الحكومة البريطانية فى رأيها ذلك . ولكنها أرسلت مع هذه الموافقة ، تحذيرا للخديو بأنها تعتبره مسؤولا عن القلاقل الأخيرة فى مصر وأن العواقب، — كما ذكر لورد كرومر فى كتابه — «تكون جد وخيمة بالنسبة له فيما لو تجددت اضطرابات من هذا القبيل. »

ثم استطرد اللورد كرومر يقول، إن القنصلين شفعا هذا التهديد بوضع برنامج للعمل المشترك يتضمن ما يأتى:

أولا : لا يحضر الخديو جلسات مجلس الوزراء بحال من الأحوال.

ثانيا : يعين رئيسا لمجلس الوزراء الأمير محمد توفيق ولى العهد والمرشح من قبل الخديو لرئاسة المجلس . •

ثالثا : للوزيرين الأوربيين حق (الفيتو) أى رفض أى قرار يصدر من مجلس الوزراء بدون موافقتهما ، .

وزارة توفيق باشا

١٠ مارس سنة ١٨٧٩

وعلى هذا الأساس صدر أمر اسماعيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ بتشكيل الوزارة الجديده مع اسناد رئاستها إلى ولى العهد محمد توفيق باشا وأرسل إليه كتابا متضمنا قواعد ماتم عليه الاتفاق مع الدولتين . ولا بأس من اثباته بنصه لأنه يعتبر مكملا ومعدلا لأمر اسماعيل الصادر لنوبار باشا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ . وقد ذكرته الوقائع المصرية فى عدد ٨٠٣ فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

« لما أحلت على عهدة أمانتكم رآسة المجلس وتشكيل هيأة النظار رأيت من المهم أن استجلب دقتكم فيما يجب من اتحاذ الراى بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علما بما فى أفكارى فيما يتعلق بأدراة المصالح طبقا لما هو مدون فى الدكريتو المؤرخ ٢٨ =

المصريين فهو إنه لو ابدى من الشجاعة ورباطة الجأش ما أبداه من الذكاء وحصافة الرأى لتمكن من درء الاحتلال الأجنبى عن القاهرة كما درأته الاستانة من قبل .

= أغسطس الماضى الذى هو أساس لهيأة الحكومة . فأنى عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفكرى قط الانفراد عن وكلائى . بل غاية قصدى أن أكون معهم باتحاد تام ولذلك ينبغى أنه قبل أن يقر مجلس النظار على أى قرار فيما يتعلق باللوائح أو الأحكام التى تقدم من أحد النظار أن تعرض على مع أسانيدها من طرف الناظر الذى هى من خصائصه حتى يمكننى أن أحيط المجلس علماً بجميع ما يتراءى لى من التدابير اللازمة اتخاذها . وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور ارادتى بذلك لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت على . إنما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر وقت المذاكرة .

« وحيث أن النظار الوطنيين حائزون الأغلبية فى المجلس فلأجل التعادل هناك يكون للنظار الأوروبيين تأثير فى الرأى ولهم الحق فى المعارضة وعدم قبولهم رأى الاغلبية .

« هذا وفى أملى أن ذلك الترتيب الجديد يكون كافيا فى سير المصالح وظهور الفائدة للقطر المصرى وليكن مجلس النظار مطمئناً فى سائر الأحوال على مساعدتى له وحسن مساعى كما أنى مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع العموم

عابدين بمصر فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ . اسماعيل »

استدعاء لورد فيفيان

وبالرغم من أن الخديو أصبح يملك دون أن يحكم ومع أن وزارة توفيق باشا راحت تحكم البلاد مع خضوعها لحق الفيتو من ناحية السير ريفرز ولسن والمسيو دوبلنيير إلا أن مسافة الخلف أخذت تتسع تدريجاً بين لورد فيفيان والسير ريفرز . ذلك لأن القنصل العام كان يستصوب عدم معاملة الخديو كما لو كان صفراً على يسار العدد . وقد اشتد الخلاف حتى أصبح ولاة الأمور فى دوننج ستريت مقتنعين بأن الحالة لم تعد محتملة ولذا صدر الأمر فى ١٥ مارس سنة ١٨٧٩ باستدعاء لورد فيفيان . وبعد ذلك بخمسة أيام (وهى سرعة لم يعهد مثلها فى استبدال القناصل) وصل سير فرانك =

لأن الاحتلال المذكور بدأ دون أن ينتبه إليه احد لجزء من اعمال اسماعيل المالية . فقد كان الخديو فى عام ١٨٧٣ رغماً من ازدياد الأيراد



أفلاطون باشا وزير الحربية سابقاً

= لاسلز القنصل العام الجديد ليحل محل لورد فيفيان . وقد أفهم قبل سفره - كما قال لورد كرومر - بأن « يقدم معونته الودية للسير ريفرز ولسن فى معاملاته مع الخديو . »

تشكيل الوزارة التوفيقية

قضى الأمير محمد توفيق اثنى عشر يوماً فى اختيار أعضاء وزارته وذلك بسبب اعتراضات الوزيرين الأجنبيين وتدخلهما فى كل شيء . وفى يوم ٢٢ مارس (أى بعد وصول القنصل البريطانى العام الجديد بيومين) تم تشكيل الوزارة التوفيقية على النحو الآتى :

الأمير محمد توفيق باشا للرآسة
رياض باشا للداخلية والحقانية
السير ريفرز ولسن للمالية
المسيو دوبلنيير للأشغال العموميه
على باشا مبارك للمعارف والأوقاف
ذو الفقار باشا للخارجية
أفلاطون باشا للحربية

وارتفاع أثمان القطن غارقا فى الدين وإن لم يكن طبعاً بشكل يدعو إلى

موقف مجلس شورى النواب

إزاء الوزارة التوفيقية

لم يكن ينتظر بعدما سردناه عليك من ضروب الأعنات والأرهاق وتبرم كل بيئة من بيئات الأمة أن تبقى الأمور هادئة وخاصة بعد فتنة الضباط فى يوم ١٨ فبراير ١٨٧٩ وكان طبيعياً أن تجد هذه الحوادث الخطيرة والاعتداءات المتواصلة على سلطة حاكم البلاد الشرعى وسيدها الأعلى صدى فى مجلس شورى النواب وبخاصة بعد ما أصبح معروفا لدى الخاص والعام أن الوزارة التوفيقية الجديدة ستكون مجرد آلة مسخرة لرغبات الوزيرين الأجنبيين .

لذلك ظل المجلس المذكور يوالى اجتماعاته طيلة المدة التى اشتغل فيها توفيق باشا باختيار أعضاء وزارته وقدم فى يوم ١٩ مارس (أى قبل تشكيل الوزارة بثلاثة أيام « إنهاء » أو قرارا بتوقيع ٤٩ نائبا متضمنا ما وضعوه من الاقتراحات لتخفيض عبء الضرائب والأتاوات قائلين إنهم أرسلوا اقتراحات لوزارة الداخلية دون أن يصلهم ردها عليها ولذا فالمجلس يوافق على هذا « الأنهاء » ويرسل صورته إلى الداخلية .

وهنا تبين للوزيرين الأوربيين أن المجلس المذكور حجر عثرة فى سبيل ما أراداه فاقترحا التخلص منه وانضم اليهما رياض باشا . وقررت الوزارة فض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهى ثلاث سنوات قد انتهت ولذا استصدرت من الخديو مرسوم فضه وعهدت إلى رياض باشا بابلاغه إلى المجلس . فلما نمى إلى الاعضاء ما اعتزمته الوزارة صمموا على مخالفة إرادتها . وعقد مجلس شورى النواب جلسة تاريخية فى يوم ٢٧ مارس سنة ١٨٧٩ عند ما حضر رياض باشا لتلاوة أمر الانفضاض .

ودارت مناقشة بين الأعضاء وبين رياض باشا كان من فرسانها النائب محمد افندى (بك) راضى وعبد السلام بك المويلحى وبدينى افندى الشريعى ومحورها أن المجلس لم ينته بعد من مهمته ولذا لا يمكن للنواب أن يعودوا إلى بلادهم قبل اتمام النظر فى المسائل المالية وفى الميزانية .

وقالوا إنهم لا ينفضون إلا بعد إعطاء مجلس النواب حقوقه واجابة طلباته وأنهم سيظلون منتظرين جواب الحكومة . ثم أرسلوا صورة من محضر هذه الجلسة التاريخية إلى الخديو وصورة أخرى إلى الوزارة .

اليأس كما كانت إيرادات السكة الحديدية والدائرة السنية مرهونة للغير . ثم تبين أن الدين المستهلك كان أكثر مما تستطيع البلاد أن تضطلع باعبائه.

عريضة النواب لاسماعيل باشا

٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

وقدم النواب فى ٢٩ مارس عريضة للخديو وقع عليها كافة من كان فى القاهرة من أعضاء . وفيها احتجاج شديد على تصرف الوزارة وامتهانها لحرمة المجلس وعلى مشروع الوزارة المالى الذى كانت تنوى إصداره ويتضمن إعلان إفلاس الحكومة المصرية وإلغاء قانون المقابلة . وقد أعلن النواب عزمهم على رفض هذا المشروع والامتناع عن تنفيذه وطلبوا إلى الخديو أن يعمل بحكمته على تلافى الحالة قبل استفحال الخطر .

اجتماع الجمعية الوطنية

ولما أيقن الناس أن الوزارة التوفيقية لا تريد بالبلاد خيراً بدليل أنها أقدمت على حل مجلس شورى النواب قبل أن يمضى على تأليفها خمسة أيام دون أن تحدد ميعادا للانتخابات الجديدة ، هذا إلى مايتمتع به الوزيران الأجنبيان من حق الفيتو ، يضاف إلى ذلك أن السير ريفرز وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر فى حالة عجز كلى عن سداد ديونها أى وضع البلاد تحت الرقابة الأجنبية بصفة دائمية وبقاء الوزارة الأوروبية تتولى الحكم كما تشاء وتهوى — لما أيقن الناس بذلك كله وذكروا ان السير ريفرز بصفته وزيرا للمالية لم يتنازل مرة واحدة بالحضور أمام مجلس شورى النواب مما اعتبر ماسا بكرامة ذلك المجلس ، اتجهت الأفكار إلى العمل للتخلص من هذه الوزارة الأوروبية . ومن ثم أخذ قادة الأفكار من النواب والأعيان والعلماء والتجار يجتمعون ويتشاورون فى الحالة السياسية وما ينبغى عمله لانقاذ البلاد من ورطتها .

وكانت دار البكرى فى بداية الأمر مكان اجتماع الأحرار ثم تحولوا إلى دار اسماعيل باشا راغب وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب فى أول نشأته . فاجتمعت فى داره الجمعية الوطنية — أو الحزب الوطنى — كما أسمته جريدة التجارة فى عدد ٢١٦ — وكانت تضم كبار البلاد وأهل الرأى فيها . فاتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم وهو يتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع السير ريفرز ولسن ويجعل البلاد =

وبما أن نشوب الحرب البروسية الفرنسية كان قد حال دون عقد قروض أخرى فقد أخذت أقساط الدين السائر تتكدس بشكل خطر . فلم يك ثمة مناص لاسماعيل من استعجال الايراد . ولهذه الغاية سن قانون المقابلة

= قادرة بضماناتهم وكفالتهم على سداد ديونها والمطالبة بتأليف وزارة وطنية وإبعاد الوزيرين الأجنبيين عنها وتقرير نظام دستورى للبلاد أساسه جعل الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب .

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

واتجهت الأنظار إلى شريف باشا لتأليف الوزارة الوطنية نظراً للموقف الاباء الذى وقفه أمام لجنة التحقيق ورفضه المثول أمامها وإيثاره الاستقالة احتفاظاً بكرامته . وكان شريف معروفا بكرهه للتدخل الأجنبى .

اللائحة الوطنية

وفى يوم ٢ ابريل اجتمع بدار اسماعيل باشا راغب الأحرار من الأعيان والنواب والعلماء وغيرهم وكان فى مقدمة من حضر شريف باشا وشاهين باشا وحسين باشا راسم وجعفر باشا والسيد على البكرى وغيرهم واتفقوا على ماسموه اللائحة الوطنية وتتضمن :

أولا : مشروع تسوية مالية معارض لمشروع السير ريفرز لأن أساسه أن إيرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون فى حين أن مشروع الوزارة كان يعتبر البلاد فى حالة إفلاس .

ثانياً : المطالبة بتعديل مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى أوروبا وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه .

ثم وقع المجتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية واتفقوا على تقديمها للخديو . وقد ختموا اللائحة الوطنية بطلب تعديل مجلس شورى النواب .

وقد وقع على اللائحة ٦٠ من أعضاء مجلس شورى النواب و ٦٠ من العلماء والهيئات الدينية وفى مقدمتهم شيخ الاسلام وبطريرك الأقباط وحاخام الاسرائيليين و ٤٢ من الأعيان والتجار و ٧٣ من الموظفين العاملين والمتقاعدين و ٩٣ من ضباط الجيش .

وليس يفوتنا أن نذكر أن اللائحة الوطنية فضلا عما تضمنته من الاصلاح الدستورى لم تنس مصالح الدائنين . فبينما هى طالبت بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب قبلت نظام المراقبة الثنائية لتأمين حقوق الدائنين وذلك بتعيين مفتشين أوربيين =

الذى يقضى بأن ينزل الخديو للملاك الأراضى الزراعية عن نصف الضرائب

= لايرادات ومصروفات الحكومة . فهى لم تنقض ماقطعته الحكومة المصرية على نفسها للدول من التعهدات .

ثم إن المشروع المالى الذى تضمنته اللائحة لايختلف عن لائحة السير ريفرز إلا فى أنه أبقى ضريبة المقابلة بينما ألغاها مشروع السير ريفرز ولسن كما أن هذا المشروع الأخير فرض ضريبة جديدة على الأطيان العشورية لم يقرها مشروع اللائحة الوطنية .

ولابد من كلمة إيضاحية هنا عن قانون المقابلة ومسألة الأراضى العشورية .

ففى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧١ سن الخديو اسماعيل قانون المقابلة ويقضى بأنه إذا دفع أصحاب الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) . وقد تعهدت الحكومة فى ذلك القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن الملاك الذين يدفعون المقابلة لا يزاد سعر الضريبة على أطيانهم فى المستقبل ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة الخ الخ .

أما الأراضى العشورية فقد كانت فى بداية أمرها أراضى بورا وزعها الولاة السابقون على أتباعهم بشرط أن يصلحوها فى مقابل اعفائها من الضرائب اعفاء تاماً دائماً . ولا ريب أن الرجوع فى هذه الهبة مستحيل بمقتضى أمر خديو عال وبخاصة إذا كان إصدار هذا الأمر بناء على طلب الأجانب ولمصلحة « المرابين » الأجانب .

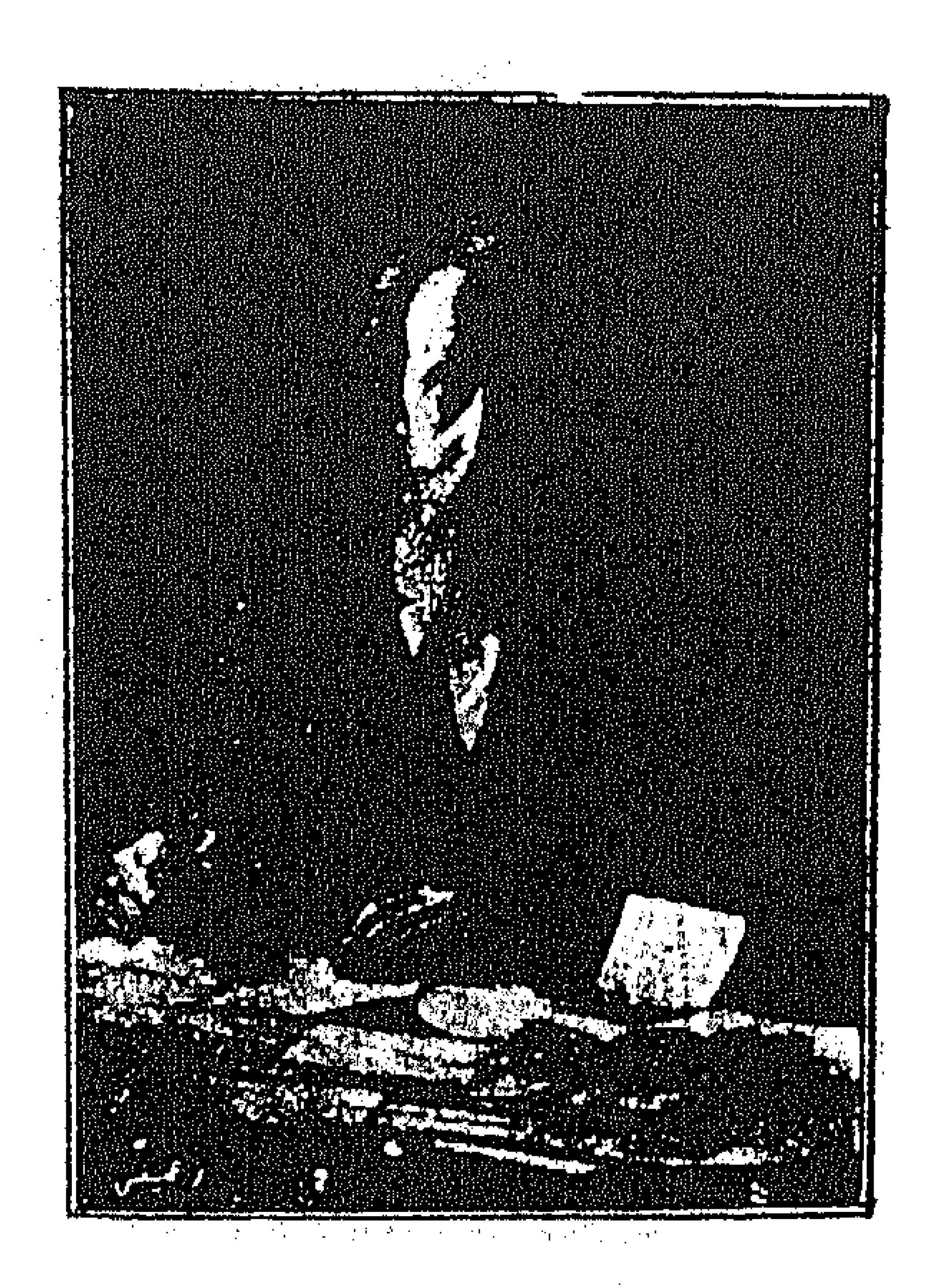
وبمناسبة اقتراح إلغاء قانون المقابلة كما جاء فى مشروع السير ريفرز ولسن نقتبس من كتاب التاريخ السرى للاحتلال البريطانى للمستر بلنت ص ٤٤ قوله : « إن مشروع إلغاء نظام المقابلة الذى لو تم لكان معناه مصادرة أراضى تبلغ قيمتها ١٥ مليون جنيه أقلق بال كل مالك وحمل الناس على الاعتقاد بأنه قد ينالهم على يد ناظر المالية الانجليزى أسوأ مما نالهم على أيدى سابقيه . »

فلا جرم إزاء هذا القلق العام أن يبقى مشروع اللائحة الوطنية ضريبة المقابلة التى اقترح مشروع السير ريفرز الغاءها .

الخديو يقبل اللائحة الوطنية

فأنت ترى أن الخديو كما أنه لم تكن له يد فى تدبير فتنة الضباط كذلك لم تكن له يد فى الاجتماعات التى انتهت بوضع اللائحة الوطنية . فكما أن الأولى قامت من تلقاء نفسها احتجاجا على تخفيض مرتبات الضباط بعد تأخير دفعها عشرين شهرا ، كذلك =

المفروضة عليهم نزولا تاماً فى مقابل أن يدفعوا إليه مقدما فى وقت معين



المستر ولفرد بلنت
صديق العرابيين وصاحب كتاب التاريخ السرى للاحتلال البريطانى

═ قامت الثانية من تلقاء نفسها بعد أن أبصر كل ذى عينين الهاوية التى كانت الوزارة الأوربية تدفع البلاد إليها .

ولكن السير ريفرز وقد استشرى فى جسمه الحقد على اسماعيل لم ير فى كل هذه الحركات والاجتماعات - كما زعم - إلا تدبيرا من ناحية الخديو تمهيدا للضربة الأخيرة التى كان سموه يعدها والتى ادعى أنها كانت نزولا على إرادة الرأى العام المتبرم بالوزارة الأوربية . (كذا ! كذا !)

وقد ذهب وفد من الأمراء إلى الخديو وقدموا له اللائحة فاستجاب إلى مطالبهم وأقرها وأمر بترجمتها وكتابة عدة نسخ بالفرنسية منها لارسالها إلى قناصل الدول ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الموقعين من الذوات والأعيان واحمد رشيد باشا بالنيابة عن أعضاء مجلس شورى النواب والسيد على البكرى بالنيابة عن العلماء والتجار وراتب باشا بالنيابة عن الضباط . وقد اعتزم الخديو تشكيل وزارة برآسة شريف باشا نزولا على إرادة الامراء . وتمهيدا لذلك استقال توفيق باشا بحجة أن الوزيرين الأوربيين أهملاه كلية كأن لا وجود له .

وأما السير ريفرز فانه لم ير فى أصحاب هذه التوقيعات إلا جماعة من الموظفين ═

ستة أمثال هذه الضريبة . فجمع بهذه الطريقة مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر١٦ جنيه

= والأعيان والعلماء جمعهم الخديو لقضاء مآربه . وكانت لجنة التحقيق العليا التى استأنفت أعمالها قد وضعت مشروعا للتسوية المالية (وهو الذى عرف بمشروع ولسن) حبذه الماجور بارنج ورأى السير ريفرز من باب اللياقة والمجاملة إرساله إلى الخديو للاطلاع عليه قبل توقيعه بشرط أن يعد سموه ألا يفشى شيئا من محتوياته . ولكن سموه — هكذا زعم السير ريفرز — جمع الموظفين والأعيان والعلماء وأطلعهم على صورة التقرير وكلفهم بوضع مشروع مضاد لمشروع لجنة التحقيق .

وفى يوم ٦ أبريل طلب السير ريفرز وزميله دوبلنيير مقابلة الخديو واحتجا رسميا على تصرفه وقالا إن ما فعله يزعزع سلطتهما . فتقبل سموه ملاحظتهما باحترام كما قال السير ريفرز ، دون أن يفسر لهما سبب حنثه بالوعد لانه كان قد أحرق سفنه ، ثم كلف شريف باشا بتشكيل وزارة كل أعضائها من الوطنيين .

فهل رأيت إلى أى حد تقلب الحقائق وتمسخ الوقائع الملموسة ؟

اسماعيل يستدعى القناصل

وفى يوم الاثنين ٧ ابريل استدعى سموه قناصل الدول إلى سراى عابدين وحضر الاجتماع السيد البكرى وراغب باشا وشريف باشا وعبد السلام بك المويلحى ومحمد بك راضى . وحدث الخديو القناصل فى شأن اللائحة الوطنية التى رفعت إليه من أحرار البلاد وقال إنه إزاء الرغبة العامة من جميع الطبقات وإزاء السخط المتغلغل فى سائر أنحاء البلاد يرى أن الأمر قد وصل إلى درجة لا تطاق يتعين معها اتخاذ إجراءات حاسمة ثم قال : « إن الأمة تحتج أشد الاحتجاج على إعلان حالة الافلاس التى فكر فيها السير ريفرز ولسن وتطالب بتشكيل وزارة مصرية صحيحة تكون مسؤولة أمام مجلس النواب . »

ثم أضاف الخديو « إن الأمير محمد توفيق رغبة منه فى عدم مصادمة عواطف الأمة قد استقال من رآسة الوزارة وأنه عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى شريف باشا . »

واستطرد سموه فصرح للقناصل بهذه العبارة :

« ولن أتحول عن حكم البلاد طبقا للمرسوم الصادر فى ٢٨ أغسطس الذى قرر مبدأ المسؤولية الوزارية . ثم إن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذى وضع بعد الاتفاق مع بعثة غوشن جوبير (الخاص بانشاء المراقبة الثنائية) سيظل محترما . »

أنفق فى استهلاك الدين السائر . ثم إنه لجأ إلى عقد قرض إجبارى بمبلغ

= وقد أرسل الوزيران الأوربيان إلى الخديو فى نفس ذلك اليوم احتجاجهما على قبوله اللائحة الوطنية إذ يعتبرانها مخالفة لسلطة مجلس النظار ويتنافى مع ما وعد به سموه من معاونة الوزارة حين تأليفها .

ولكن الخديو رد على هذا الاحتجاج فى اليوم نفسه بدعوة شريف باشا لتشكيل الوزارة .

كتاب الخديو إلى شريف باشا

اسماعيل يقرر مبدأ الشورى

وإنه لما يطرب له كل مصرى غيور ويخفق له فؤاده أن يقرأ ذلك الخطاب التاريخى الذى أرسله اسماعيل إلى شريف باشا يكلفه فيه بتشكيل الوزارة . فهو والحق يقال من أهم الوثائق فى تاريخ النهضة المصرية وحسبك أنه يقرر مبدأ مسؤولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب باعتبارها أساس النظام الدستورى الحديث . وبهذا تكون مصر قد نالت فى سنة ١٨٧٩ هذا الحق الهام الذى هو قوام الدساتير العصرية ويكون اسماعيل الذى انشىء مجلس شورى النواب فى أوائل عهده (١٨٦٦) ضعيف الحول معدوم القوة ناقص السلطة هو نفسه الذى لم يضن على أمته بتكميل سلطة مجلسها المذكور بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولعل نفسك قد تاقت إلى مطالعة ذلك الكتاب التاريخى لشريف باشا فاليك نصه كما جاء معرباً فى الوثائق الرسمية عن أصله الفرنسى ننقله عن كتاب الأستاذ الرافعى بك . قال اسماعيل مفاخرا بوطنيته وبمصريته :

« إنى بصفة كونى رئيس الحكومة ومصرياً أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء مايليق بها من جميع الأوجه الشرعية . لكن لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون . وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول ونبهتهم على تلك الملحوظات فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا إليها . وزيادة عن ذلك فان النتيجة التى حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر فى حالة العدم وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة ، كانت سبباً فى تغير قلوب الأمة ونفورها من هيأة النظارة كل النفور =

٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه . ثم لم يحل شهر نوفمبر من عام ١٨٧٥ حتى كانت

= وحقق لى ذلك المحضر الذى تقدم لى فى هذا الخصوص . فاجابة لما عرض على بذلك وبالنظر لثبوته عندى قد وكلتكم بتشكيل هيأة النظارة بناء على الارادة الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين مصريين يتبعون فى سيرهم الطرق المنصوص عليها فى الارادة التى يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة توكيدها وتثبيتها بجعل الوزراء مسؤولين مسؤولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية ويحقق الأمانى القومية . ولتجتهد النظارة قبل كل شىء فى أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل فى أوربا مع مراعاة عوائد الأهالى وأخلاقهم وما يلزم هم. وتلتفت أيضا تلك الوزارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبه أعيان القطر وكبراؤه وحصل التصديق عليه منى ولا تتأخر عن اجراء اللازم فى إيجاد مصلحة لتفتيش الايرادات والمصروفات (أى نظام المراقبة الثنائية) لأنها هى التأمين اللازم للقطر والمنافع المرهونة عليه ومنصوص عنها فى الارادة الصادرة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ هذا ولعلمى بحسن اخلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك فى أن تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لدى الجميع لتتم بكم المقاصد المؤديه إلى التمدن والعمارية التى أريد أن يقترن بهما اسمى ولتكن دولتكم على يقين من عظيم تقديرى وصادق محبتى . »

« اسماعيل »　　　　١٧ ابريل سنة ١٨٧٩

هذا هو ماسماه مروجو الدسائس « بالانقلاب الحكومى » وهى تسمية ولا شك غريبة ! إذ هل حاول اسماعيل بعمله هـذا أن يمس مصالح الدائنين ؟ كلا . وهل أدل على حرصه على هذه المصالح من إشارته الصريحة إلى وجوب إيجاد مصلحة لتفتيش الايرادات والمصروفات (أى نظام المراقبة الثنائية المقرر بمرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦) ؟ إن كل مافعله بذلك الانقلاب الذى هلل له الشعب المصرى لايخرج عن إبعاد العناصر التى ضجت منها البلاد وضاقت ذرعا بها . نعم لم يفعل أكثر من استبدال الوزيرين الأجنبيين ووزارة كانت مهمتها قبل كل شىء خدمة المرابين بوزارة وطنية مسؤولة أمام برلمان الشعب. فهل يصح أن يسمى هذا انقلابا مع أن الرجل لم يخطر له المساس بالمصالح الأجنبية أم أن الانقلاب الحقيقى هو تبرم الدائنين بهـذه الوزارة الوطنية وتآمرهم على خلع اسماعيل بلا وجه حق كما حدث بعد ؟

اسماعيل يعمل داخل حدود سلطته

ويحق لنا أن نتساءل هل كان اسماعيل باشا باسقاطه الوزارة الأوربية يعمل فى داخل حدود سلطته الشرعية أم أنه تجاوزها؟ إننا إذا نظرنا إلى ص ١٩٢ من مذكرات السير ريفرز ولسن لرأيناه يذكر فى كثير من الألم حقيقة مرة كانت منسية لدى سواد الجمهور إلى أن أعلنها السير ستافورد نورثكوت وزير مالية انجلترا . تلك الحقيقة هى أن السير ريفرز عند ماذهب إلى مصر كما أعلن السير ستافورد فى مجلس العموم « ذهب بصفته ناظراً من نظار الخديو فلسموه الحق المطلق فى عزله إذا اقتضت المصلحة ذلك . » إذن لم يتجاوز اسماعيل حدود سلطته عند ما عزل السير ريفرز بعد أن رأى المصلحة تقتضى ذلك . يسلم السير ريفرز بهذه الحقيقة ولكنه يقول « لا ينبغى أن يصرح الأنسان دائما بالحقيقة كلها . » فليكن هذا رأيه ولكن مما لاجدال فيه أن اسماعيل لم يرتكب أمرا إدا وبخاصة متى ذكرنا أنه اتفق ـ كما مر بك ـ مع الحكومتين الانجليزية والفرنسية على أن تعاد المراقبة الثنائية حتما إذا فصل أحد الوزيرين الأجنبيين من منصبه من غير موافقة حكومته . وقد رأيت إشارة الخديو الصريحة فى خطابه لشريف باشا إلى إيجاد نظام المراقبة الثنائية مما يدلك على أن الرجل لم يحنث باتفاقه ولم يفعل إلا ماهو من حقه المشروع .

تقرير لجنة التحقيق العليا

حدث كل هذا فى يوم ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ . وفى اليوم التالى كانت لجنة التحقيق العليا قد أتمت تقريرها وأعلنت فيه أن مصر فى حالة افلاس فينبغى معالجة حالتها المالية على هذا الأساس .

ولما كانت الوزارة قد استقالت فلم يقدم التقرير لها لانشغال شريف باشا بتشكيل الوزارة الجديدة . ولكن أعضاء لجنة التحقيق أرادوا أن يقوموا بمظاهرة ضد الخديو «لاجترائه» على الانتفاع بحقه فى اسقاط الوزيرين الأجنبيين . ففى يوم ١٠ ابريل قدموا إلى اسماعيل استقالتهم مشفوعة بخطاب يتضمن التقرير الذى وضعوه . فما كاد الخديو يجيل نظره فيه حتى أعلنهم أنه لايستطيع قبول ماوصلوا إليه من النتائج من أن بلاده أصبحت فى حالة إفلاس . ثم رد عليهم باعلان المشروع المالى الذى تضمنته اللائحة الوطنية وسبقت الاشارة اليه .

بسعر ٣٠ ٪ وفى ابريل سنة ١٨٧٦ تبين استحالة أداء الكوبون حتى برغم جلد الفلاحين وهكذا توقف الدفع لأول مرة .

= ولقد أخذ الاستياء من اسماعيل مأخذه حتى أنه احتج على دعوى الافلاس وقال فيما قال :

« لقد تنازلت أسرتى عن الجزء الأكبر من أراضيها مساعدة للدولة ولا تزال على استعداد لبذل تضحيات أكثر من هذا . فجوهرات أميرات الأسرة الخديوية تحت تصرف دائنى مصر . فكل فدان فى حيازتنا بل وكل جوهرة فى حيازة أميراتنا هى رهن اشارة أو كلمة من الدائنين . كل هذه التضحيات نقدمها على مذبح الوطن عن طيبة خاطر ولكننا نرفض بتاتاً التسليم بالافلاس . »

وهى لعمرك كلمات صادرة من ذلك القلب الكبير المفعم بالأسى . ولكنها وقعت ويا للأسف على آذان صماء .

الأضراب عن العمل

قد رأيت إذن أن اسماعيل لم يخرج فى تصرفاته عن استعمال الحق الذى له كرئيس للدولة وسيدها الأسمى كما أشار إلى ذلك وزير المالية البريطانية . فبعد أن استقال أعضاء لجنة التحقيق وسقط الوزيران الأجنبيان كان المعقول أن تعاد المراقبة الثنائية طبقاً للاتفاق المعقود بين الخديو وحكومتى فرنسا وانجلترا فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦ . ولكن هل تعلم ماذا حدث ؟

عندما أدمج الوزيران الأجنبيان فى وزارة نوبار تقرر الغاء منصبى المراقبين العموميين . ومع أن الخزانة العمومية كانت خاوية على عروشها فقد رؤى جبر خاطر المستر رومين المراقب الأنجليزى وزميله الفرنسى البارون دومالاريه باعطاء كل منهما مبلغ ٤٠٠٠ جنيه !! ولما كان اتفاق ٨ نوفمبر يحتم اعادة العمل بنظام المراقبة الثنائية إذا سقط أحد الوزيرين بدون موافقة حكومته رأى اسماعيل أن يدعو السير افلين بارنج العضو البريطانى بصندوق الدين وزميله الفرنسى المسيو بليج دى بوجاس للقيام بأعمال المراقبين. فامتنعا وأجابا بالرفض التام . فكان امتناعهما هذا لعلامة متفق عليها . لأن كبار الموظفين الأجانب فى القاهرة سرعان ما أعلنوا شبه اضراب عن العمل لشل حركة الوزارة التى كان شريف جادا فى تشكيلها انتقاما من اسماعيل لجرأته على استعمال حقه المخول له وهو الحق الذى لم يجادل فيه وزير المالية البريطانية نفسه .

اسماعيل يجس نبض الاستانة

كان اسماعيل من الدهاء وبعد النظر بحيث أدرك أن أعماله هذه كلها لاغبار عليها من الناحية القانونية . كذلك أدرك أن فرنسا وانجلترا بل والدول الأوربية مجتمعة لن تستطيع أن تمسه بسوء طالما أن جلالة السلطان لا يمالىء الخصوم ضده . ولذا راح اسماعيل يجس النبض فى الدواوين الرسمية فى الاستانة . ولعلك لم تنس مندوبه ابراهام الأرمنى . فبينما كانت الأمور التى سردناها عليك تحدث فى القاهرة كان اسماعيل قد اتصل بمندوبه الأرمنى المذكور للوقوف منه على مدى ماتبذله الدولتان الكبيرتان من التأثير ضده لدى الباب العالى .

وفى يوم ١٣ ابريل تلقى سموه هذين الردين وقد جاء فى أولهما العبارة الآتية :

« تلقيت أوامر مولاى السامى القدر فقمت من فورى لتنفيذها حرفيا . وقد قابلت الصدر الأعظم فى هذا الصباح . فقال لى مايأتى : « لم نسمع بشىء من فرنسا ولا من انجلترا بصفة رسمية . وليست للمكاتبات الغير رسمية أية قيمة ولا وزن لها فى نظر مجلس الوزراء » » .

وإليك نص الرد الثانى وفيه إشارة إلى مساعى حليم باشا حيال الأريكة الخديوية. قال ابراهام :

« تجرى هنا دسائس كثيرة ومعقدة . فحليم باشا يذهب إلى السراى ويلبث فى حضرة جلالة السلطان ساعات عديدة كل يوم . ولست أظن أن الأمير يتكلم عن مولاى الخديو كلاماً طيباً ولكن من حسن الحظ أن رأى جلالة السلطان فى حليم باشا لايشرف . »

ومنذ هذا التاريخ إلى اليوم الذى غادر فيه اسماعيل مصر ظل اسم حليم باشا يتردد على الألسن . وليس شك فى أنه لولا الفرمان الذى حصل عليه اسماعيل بتغيير نظام الوراثة لنجحت مساعى الأمير فى الحصول على العرش . وقد أفرغ كل ما فى جعبته للإفادة مما كان يحيط باسماعيل من المتاعب . وقد تقدم فعلا باقتراح لخلع سموه واحلاله هو مكانه . ويؤخذ من الخطابات والبرقيات التى تبودلت مع ابراهام أن «سفيرين من سفراء الدول العظمى كانا يرقبان هذه المساعى بأكثر من مجرد الاهتمام الأفلاطونى » على حد تعبير المستر كرابيتس .

تنديد القنصل الأمريكى بالدسائس ضد اسماعيل

ولما كانت الحقيقة لا تعدم أنصارا فان هذه الدسائس التى ظلت تحاك خيوطها

بتعيين حراسة أجنبية تسمى لجنة الدين . وقد قبلت حكومات فرنسا

= أمدا طويلا ضد اسماعيل لم تمر دون أن يندد بها رجل محايد لا مصلحة له وهو القنصل أمريكا العام فى القاهرة المستر فارمان الذى عينته حكومته فيها بعد قاضياً فى المحكمة المختلطة بمصر . ولم يكن المستر فارمان ينتظر أن ترى ملا حظاته ضوء الشمس يوماً ما ولذا كتب ما كتب بصراحة غير مألوفة فى لغة رجال السياسة . وقد أرسل فى ٢١ مارس سنة ١٨٧٩ (أى قبل سقوط الوزيرين الأوربيين) للمستر وليام إيفارت وزير خارجية الولايات المتحدة خطابا غير رسمى قال فيه :

« يستحيل على المرء تعليل المسلك الذى تسلكه انجلترا وفرنسا حيال مصر أو إرجاعه إلى اسباب مالية بحتة . فجماعات المضاربين فى باريس ولندن وهم الذين يقدمون المعلومات هم المشرفون على الصحف ولذا صار فى استطاعتهم ايجاد رأى عام إلى حد ما بالنسبة للشؤون المصرية . فليس لهؤلاء الجماعات بالطبع أى اهتمام بشىء عدا الشؤون المالية وكل غايتهم هى زيادة قيمة سنداتهم . ولكن حكومتى هؤلاء المضاربين - وبخاصة الحكومة الانجليزية - لا بد وأن تكون لها غاية أخرى مختمرة لديها . وقد يلوح للشخص الذى يقف من الحوادث موقف المتفرج المجرد من المصلحه أن المقصود هو إيجاد فتنة أو ثورة - إن أمكن - لاتخاذها ذريعة للاستيلاء على البلاد (كذا)

« ومهما أنحى الانسان على الخديو باللائمة لتسببه فى تحميل مصر هذه الديون فليس شك - على ما يلوح لى - فى أنه قد بذل أقصى ما فى استطاعته فى خلال العامين الماضيين لتخفيض المصروفات مرضاة للدائنين » .

فبينما كان السير ريفرز يثير الغبار حول اسماعيل ويتضجر منه ويحرض دولته عليه كان الشهود العدول المحايدون يؤكدون أن الخديو بذل كل ما فى استطاعته لارضاء دائنيه .

ولم يقف المستر فارمان عند هذا الحد . بل إليك رسالة أخرى كتبها إلى حكومته يبين لها كيف أصبح اسماعيل ضحية الدائنين . قال :

« لقد استخدمت انجلترا وفرنسا سلطتهما فى إرغام مصر على دفع فوائد لا قبل لها بها وخارجة عن طاقتها بالكلية . والأدهى من ذلك أن هذه الفوائد هى عن ديون لم تتسلمها مصر فالأسهم بيعت فى البداية بسعر يتراوح بين ٦٠ - ٧٠ ٪ بل إن العالمين بحقائق الأمور يؤكدون أنه بعد دفع البقشيش والعمولة وما إليهما من النفقات لم يدخل الخزانة أكثر =

والنمسا وإيطاليا أن يكون لكل منها مندوب فى هذه اللجنة . ولكن انجلترا



عمر باشا لطفى الذى كان فيما بعد وزيرا للحربية وقت حريق الاسكندرية

= من ٥٠ ./. لا بل إن الكثير من حملة القراطيس الحاليين لم يدفعوا سوى ٤٠ أو ٣٠ ./. عن الأسهم ومع ذلك فانهم يطالبون بفائدة ٦ ./. على اعتبار أنهم دفعوا ثمن السهم كاملا . ثم إن كثيرين من حملة الاسهم الحاليين ـــ وبخاصة ذوى النفوذ منهم كانت لهم مصلحة فى عقد القروض الأصلية وقد جمعوا ثروة هائلة من جراء مضارباتهم فى السندات المصرية » .

ولم يشأ ذلك القنصل النزيه أن يختم كلامه دون أن يشفعه بالملاحظة الآتية وهى نصيحة قدمها للحكومات الأجنبية بأنها بدلا من أن ترهق الفلاحين وترغمهم على أن يردوا إلى الدائنين أموالا لم يتسلمها الخديو بتاتا « أن تخاطب الدائنين بهذه اللهجة الحازمة فتقول لهم « لقد ارتكب خطأ موبق ضد الشعب المصرى وبالغا ما بلغ نصيب حكومته من ذلك الخطأ فليس ريب فى أنكم تتحملون قسطا من تبعة ذلك الخطأ . وقبل أن تنتظروا حتى مساعدتنا الأدبية لتحقيق مطالبيكم ينبغى عليكم أولا تخفيض تلك المطاليب إلى القيمة التى أقرضتموها فعلا . »

حقاً كان هذا كلاماً صريحاً وعادلا ولكن هيهات أن يكون له أى أثر فى قلوب الدائنين بعد أن أصبحت متحجرة من جراء الأسراف فى المطامع !!

تشكيل وزارة شريف باشا

قلنا إن الخديو كلف شريف باشا بتشكيل وزارة وطنية فقام الباشا بهذه المهمة وألفها على النحو الآتى :

مانعت فيها وارسلت رجلا من رجال المصارف يدعى المستر كيف فوضع

شريف باشا ـ الرآسة والداخلية والخارجية
شاهين باشا للجهادية ـ (الحربية والبحرية) انظر ص ٣٧٤ وكان من أركان الجمعية الوطنية
زكى باشا ـ للأشغال العمومية
ذو الفقار باشا ـ للحقانية
محمد ثابت باشا ـ للمعارف والأوقاف أنظر ص ٤٠٤
عمر لطفى باشا ـ لتفتيش عموم الأقاليم البحرية والقبلية

وعرض شريف باشا قائمة الوزارة على الخديو مشفوعة بالخطاب التالى :

« مولاى . إننى طبقاً للمأمورية التى تنازلتم بتقليدى إياها أتشرف بأن أعرض على سموكم تأليف الوزارة على النمط الآتى (الأسماء) فأومل أن هؤلاء الأعضاء المكتسبين اعتبار البلاد وثقتها والمحترمة سلطتهم فى مطلق أنحائها يصادفون من سموكم القبول والتصديق

فتنازلوا مولاى واقبلوا علامات احترامى الفائق فانى خادم سموكم الأمين

٨ ابريل سنة ١٨٧٩ شريف »

ابتهاج البلاد بتأليف الوزارة

ثم صدر المرسوم الخديوى بتأليف الوزارة على النحو السابق . ولا تسل عن مبلغ ابتهاج البلاد بقبول الخديو للائحة الوطنية وتشكيل الوزارة الشريفية . وفى يوم تشكيل الوزارة (الثلاثاء ٨ ابريل) اجتمع العلماء والكبراء والأعيان والتجار بمنزل السيد البكرى وذهبوا بعد الظهر إلى قصر عابدين لتقديم شكرهم للخديو فاستقبلهم بالرعاية والأكرام وحثهم على التضامن والتعاون . وخطب السيد البكرى بين يدى سموه وكان مما قاله « إن ذلك اليوم الذى يصح أن يجعل ذكر الحضرة الخديوية غرة فى جبهة التاريخ لهو يوم عيد للوطن وللحرية . » وتعاقب بعده الخطباء وأخيرا قام الخديو فقال « إن شاء الله ننال بدعواتكم الصالحة غاية المراد وتوطد الراحة والنظام » . ثم استقبل سموه التجار وحضهم على التضامن .

وعمت الأفراح انحاء البلاد فأقيمت الحفلات ابتهاجا بالعهد الجديد . وأقام السيد البكرى فى مساء الأربعاء (٩ ابريل) مأدبة شائقة حضرها الوزراء والكبراء والعظماء وبطريرك الأقباط وممثلو الامة . وحضر الخديو نفسه المأدبة ليلا وجلس نحو خمسة وعشرين دقيقة فى الدار يؤانس العلماء والكبراء ويتبسط معهم فى الحديث مما كان له أكبر وقع فى نفوس الحاضرين

تقريراً عن حالة مصر وقال إن البلاد يمكن جعلها قادرة على تسديد ديونها .

= وأقام ابراهيم بك المويلحى (ص٤٥٧) ومحمود بك العطار شاه بندر التجار والسيد محمد السيوفى (ص٤٢٣) وغيرهم زينات فاخرة أمام منازلهم ابتهاجاً بالعهد الجديد .

رأى السير ريفرز واسن فى هذه الحفلات

بعد سقوط الوزارة المختلطة عاد السير ريفرز إلى بلاده لاستئناف أعماله فى إدارة الدين الأهلى . ثم دعى فى أواخر يونية سنة ١٨٧٩ (أى قبل خلع الخديو) لأبداء رأيه فى الشؤون المصرية بمناسبة تشكيل لجنة التصفية . ونظرة واحدة إلى الفصل العشرين من مذكراته تبين لك أن الغرض جعله غير قادر على ذكر اسماعيل بكلمة طيبة واحدة ! !

فقد أخبرنا فى الفصل المذكور أنه أرسل خطابا مطولا بتاريخ ٢٥ يونية إلى وزير المالية البريطانية السير ستافورد نورثكوت . والخطاب كله مديح وتغنى بأخلاق نوبار وشجاعة نوبار وأمانة نوبار وما كان ينتظر على يديه لمصلحة مصر ومصلحة الدائنين لو كانت سندته انجلترا وفرنسا إلى النهاية ! !

وهذا التمدح ليس بمستغرب من السير ريفرز لأن نوبار كان لايصدر فى أمر إلا عن إرادة زميله الانجليزى. إنما المستغرب فى خطاب السير ريفرز أن يصف كل هذه الحفلات السابق ذكرها بأنها « جزء من المهزلة التى دبرها الخديو حيث قام بمظاهرة من العلماء ومشايخ الدين برآسة السيد البكرى مع أن المسألة كلها — كما يعرف الناس جميعاً — لم تكن سوى لعبة اخترعها اسماعيل وعمل على تشجيعها » ! !

ثم راح السير ريفرز يحدثنا عن حكم نوبار وشعور البلاد نحوه وراح يتساءل قائلا ماملخصه : لقد زعم البعض أن نوبار كان مبغوضاً فى مصر . فان كان المقصود أنه مبغوض من لفيف الباشوات وهم نصف أجانب فان الجواب بالايجاب . أما إنه كان مبغوضاً من الشعب ، فالجواب سلبا الخ .

ومع أننا لم نكن نأخذ مايكتبه السير ريفرز عن اسماعيل وحكمه إلا بالاحتياط الشديد فقد كنا نستبعد أن يأكل الحقد صدر هذا الرجل إلى حد يجعله يسترسل فى الخيال ويمسخ الحقائق إلى هذا الحد ويخط أشياء لاتثير إلا الازدراء والسخرية .

رأى القنصل الأمريكى فيها

نوبار غير مبغوض فى مصر ! هذا مايبتدعه خيال السير ريفرز . ولكن ماقولك فى القنصل الأمريكى السالف الذكر وهو كما تعلم رجل بعيد عن التحيز ولم تكن =

وقد أكد لورد دربى «أن مهمة مستر كيف لا تنطوى على أية رغبة فى التدخل فى شؤون مصر الداخلية» (أوراق الدولة ٨٣ سنة ١٨٧٦ ص ٢)

= لبلاده أية مصلحة فى النزاع الجارى كما يشهد بذلك كتابه إلى وزير خارجية بلاده فى ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٩ ؟ فانظر ماذا قال عن نوبار ووزارة نوبار وأصدقاء نوبار. قال بعد الديباجة :

« . . . . وإنى لأعلم أن هذه البلاد (يقصد مصر) بعيدة عن شواطئنا وأن مصالحنا فيها هى من التفاهة بحيث لا تقابل تفاصيل ما يحدث فيها بنفس الاهتمام الذى تقابل به فى أوربا .»

فنرجو أن يلاحظ القارىء قول القنصل «إن مصالح امريكا فى مصر هى من التفاهة الخ الخ ، وهذا ما يجعل ملاحظات القنصل بعيدة عن التحيز لأنها مجردة عن المصلحة . والآن فاليك بقية خطابه :

« ولكنى أرى برغم ذلك (أى برغم تفاهة المصلحة) أنه ينبغى على ألا أترك إخطاركم ببعض ما يجرى مشفوعاً برأيى فى الحكم الأنجليزى الفرنسى القائم فى مصر . . . .

« فهذه الحركة كلها (يشير إلى سقوط الوزيرين الأجنبيين) قوبلت هنا بمنتهى الارتياح . أما السر فى أن الشعب قد رحب بها فرجعه إلى حد كبير إلى أن هذه المحاولة الشاذة وهى حكم البلاد بواسطة وزارة مختلطة وغير مسؤولة لمصلحة الدائنين الأجانب قد قام البرهان القاطع على أنها محاولة فاشلة .

«ولست أدرى إذا كان هذا النظام سيستمر العمل به إذا استخدمت القوة . ولكن هذا لن يغير الحقيقة الواقعة وهى أنه نظام فاشل وأن المسألة بحذافيرها كانت غلطة سياسية وفى الوقت نفسه خطأ موبق . » .

ثم راح القنصل النزيه يفسر ما أراد فقال :

« أما إن النظام كان غلطة سياسية فلأنه كان تدخلا فى شؤون الحكم الداخلى فى بلاد أجنبية لا لشىء سوى مصلحة جماعة من الدائنين الأجانب ممن سعوا للأثراء على حساب سندات منخفضة الثمن تحمل فوائد غير مسموح بها فى بلادهم . . . . . .

« وأما إنه كان خطأ موبقاً فلأنه كان بمثابة محاولة لإرغام المصريين على دفع أموال خارج عن طاقتهم دفعها بل إنهم فضلا عن ذلك يرون أنها تفوق بمراحل ما هم ملزمون أدبياً بدفعه . ولا توجد فى أوربا أمة واحدة كانت تحتمل ضروب الابتزاز هذه . ولو أن ما تعرضت له مصر من الضغط والأرهاق تعرضت لربعه إحدى ولاياتنا لكانت =

ولم يكن حملة قراطيس دين الدائرة السنية الأنجليز أقل تشككا . فنظراً

= النتيجة ثورة عامة تحرق الأخضر واليابس. »

فماذا عسى أن يكون رأيك بعد الآن فى أقوال السير ريفرز وهو الذى استساغ الاختلاق على الواقع المحسوس ؟ لانظن أن أقواله أجدر بأن توضع فى أرقى من مستوى أقوال مدام أولمب أدوار ومن هم على شاكلتها .

وزارة شريف باشا تواجه مجلس النواب

ويحسن الآن أن نترك تعقب السير ريفرز فى أقواله الدالة على التحيز الشنيع و نلتفت إلى ماحدث بعد تشكيل الوزارة الشريفية .

فأنت تذكر أن الوزارة المختلطة كانت عولت على فض دورة مجلس النواب وأن الأعضاء أبوا الانصراف إلى ديارهم عند ماجاء رياض باشا يقرأ عليهم أمر الانفضاض .

فلما تشكلت الوزارة الجديدة كانت باكورة أعمالها اقرار مجلس النواب على استمرار انعقاده احتراماً لقراره الذى أعلنه فى مواجهة رياض باشا . وبهذا أيدت الوزارة المجلس فى موقفه التاريخى .

وفى يوم ١٠ ابريل (أى بعد تشكيل الوزارة بيومين) اجتمع المجلس وتليت عليه المكاتبة الوارده من وزارة الداخلية . وهى كما ذكرت فى كتاب الأستاذ الرافعى بك :

« ولو أنه كان تقرر بمجلس النظار السابق انفضاض عقد مجلس شورى النواب لانقضاء مدته حسبما تحرر لسعادتكم فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ نمرة ٢١ لكن حيث مقتضيات الأحوال مستلزمة بقاءه للمذاكرة والمفاوضة معه فى بعض مواد مهمة قد تقرر بمجلس النظار الذى تشكل الآن استمراره واقتضى تحريره لسعادتكم للاحاطة بذلك وتفهيم حضرات أعضائه بعدم الانصراف . »

ومن ثم استقر رأى المجلس على مواصلة الحضور للمذاكرة فيما تقدمه الحكومة من المواد . وبينما كانت حوادث مهمة تقع فى نواح أخرى ظل المجلس يوالى اجتماعاته إلى أن كان يوم السبت ١٧ مايو سنة ١٨٧٩ حيث رأس اجتماعه مؤقتاً حسن راسم باشا ناظر الدائرة السنية بدلا من أحمد رشيد باشا المريض فأبلغ الأعضاء أن رئيس مجلس النظار سيحضر اليوم لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة للمجلس .

خطاب تاريخى لشريف باشا

وفعلا حضر شريف باشا وقال إنه مكلف من قبل الحكومة السنية بتقديم اللائحة =

لعدم ارتياحهم للأمر الصادر فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ بتوحيد الديون

ـــ الأساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدتين وقد وضعا بناء على اللائحة الوطنية.

ثم قال « وقد أحضرت معى اللائحة الأساسية . أما لائحة الانتخاب فهى تحت التبييض والنظر فى مجلس النظار وستقدم لمجلس النواب بعد بضعة أيام . ولا يلزمنى أن أوضح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح لأن المقصود منها أن تكون القوانين واللوائح التى تعمل وما يلزم تنقيحه فى الموجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب والاقرار عليه منه وصدور الأمر بذلك . نعم وإن كان تأخير تقديم اللائحتين اللتين ذكرنا عنهما بهذا إلا أن هذا كان لداعى المشغولية التى كانت حاصلة فيما يتعلق بتسديد الكوبون . ولله الحمد قد تيسر ذلك . والمأمول أنه بعناية الله وباتحاد الأفكار والقلوب تحصل مزيد الراحة والعمارية للأهالى كما أنه جارى النظر بالمالية فى مسألة تسديد الديون السائرة . وبنهوها لابد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم . وحيث كان المقصود من تلك اللوائح إنما هو رؤية ما يلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من الفوائد والمنافع للأهالى والبلاد فالمرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة وإن تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك . »

وهكذا أصبح للمجلس سلطة « جمعية تأسيسية » لأنه لا يوضع قانون جديد ولا يعدل قانون قديم إلا باقرار المجلس وهذا يسرى أيضاً على القوانين الأساسية التى تقرر النظام الدستورى .

وبعد هذا البيان التاريخى تبارى الأعضاء فى شكر الحضرة الخديوية على إجابة طلبات الأمة وتألفت لجنة قوامها ١٥ عضوا لبحث هذه اللائحة فكانت بمثابة اللجنة الدستورية .

وفى ٢ يونية سنة ١٨٧٩ قدمت الحكومة لائحة الانتخاب فتليت على المجلس وأحيلت على اللجنة الدستورية . ولكن أبى الحظ أن يصدر المرسوم بذلك لأن الدول تآمرت على خلع الخديو فغادر مصر فى ٣٠ يونية سنة ١٨٧٩

تقدم الحياة النيابية فى عهد اسماعيل

كثيراً ما أشرنا إلى وجوه التشابه العديدة بين عصر اسماعيل وعصر فؤاد . وتأتى فى طليعة هذه الوجوه الحياة النيابية والحكم الدستورى . فكما أن جلالة مولانا الملك قد امتاز عصره بالاعتراف باستقلال مصر وقيام الحياة النيابية ، كذلك امتاز عصر والده ـــ

طلبوا وضع تسوية على انفراد وحصلوا من المحكمة المختلطة على حكم بنزع

العظيم عن عصور أسلافه بنشأة تلك الحياة وبعثها بعثاً جديداً مما يصح أن يعتبر من أمجد نواحي اسماعيل وأكثرها نفعاً لأمته وبلاده . ولا مفر لنا من أن نقول كلمة نحسب أنها جديرة بأن تملأ كل مصرى فخارا كلما ذكر عهد اسماعيل .

فعند ما اعتلى سموه الأريكة فى سنة ١٨٦٣ لم تكن فى مصر هيأة نيابية تمثل الشعب وتشترك فى مظاهر الحكم . وقد حرمت البلاد من مثل هذه الهيأة منذ إبطال « مجلس المشورة » الذى أسسه محمد على سنة ١٨٢٩

وقد مر عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس المشورة مرة واحدة . فلما تولى اسماعيل فكر فى إنشاء مجلس شورى النواب .

فعصر اسماعيل يمتاز إذن عن عصر عباس وسعيد بأنه العصر الذهبي الذى نشأت فيه الحياة النيابية وتدرجت حتى أينعت وأتت أطيب الثمرات كما سنذكره هنا . ونحسب أنه لولا العواصف الهوجاء التى عصفت بالحكم الاسماعيلى فى آخر يونية سنة ١٨٧٩ لجنت البلاد أطيب الثمرات من هذه النفحات التى أغدقها اسماعيل على شعبه الكريم .

مجلس شورى النواب

فى سنة ١٨٦٦ وضع اسماعيل لهذا المجلس لائحتين . الأولى اللائحة الأساسية مؤلفة من ١٨ مادة تبين سلطته وطريقة انتخابه وميعاد اجتماعه والثانية اللائحة النظامية (وهى أشبه بلائحة داخلية للمجلس) مكونة من ٦١ مادة .

ولم يكن رأى المجلس قطعيا بل كانت قراراته مجرد رغبات ترفع إلى الخديو للفصل فيها . وليس للمجلس أن يبحث فى موضوع لا تعرضه عليه الحكومة ، وأن يكون عدد الأعضاء ٧٥ ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويجتمع المجلس فى القاهرة شهرين فى كل سنة من ١٥ كيهك إلى ١٥ أمشير (أى من ١٥ ديسمبر — ١٥ فبراير) ويعين الخديو رئيسه ووكيله على أن يفتتحه سموه بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشىء من الأمور التى يقتضى نظرها المجلس الخ الخ

فأنت ترى أن اسماعيل منح البلاد هذا بينما كانت الأمة تغط فى نومها فلم تبدر منها حركة مطالبة . فان دل هذا على شىء فانه يدل على ميل الرجل الغريزى إلى الشورى . ولم يكن يمكن فى ذلك الدور الابتدائى أن يخول اسماعيل المجلس سلطة واسعة دون أن يسبق ذلك تربية الأمة تربية سياسية وهو ما حدث فى أثناء حكمه إلى أن كان دستور سنة ١٨٧٩ الذى قدمه شريف للمجلس .

ملكية الأراضي المرهونة . وهنالك أرسلوا المستر «غوشن» الذي تمكن

ثم أجريت الانتخابات وافتتح المجلس بخطبة العرش فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ وكان اجتماعه بالقلعة برآسة اسماعيل باشا راغب وحضر الخديو حفلة الافتتاح .

الخديو وخطبة العرش الأولى

وتليت خطبة العرش التى تعتبر من أهم الوثائق فى تاريخ الحياة النيابية. ونظرا لأنها تضمنت قواعد أساسية كحكم الشورى واستنادها فى تقريره إلى آيات القرآن الكريم وإشادة بمزايا ذلك الحكم والتنويه بأن غايته منفعة الجمهور، وبالجملة فهى تصح أن توصف بأنها فذلكة تاريخية . ولذا رأينا أن نثبتها هنا بنصها الطرافتها كما وردت فى المضبطة الأصلية لجلسة افتتاح مجلس شورى النواب المحفوظة بدار النيابة . قال اسماعيل :

« من المعلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية عن آثار العمار. ووجد أهلها مسلوبى الأمن والراحة ، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالى وتمدين البلاد بايجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك ،حتى وفقه الله تعالى لما أراده من تأسيس عمارية الأقطار المصرية ، وكان والدى عونا له ونصيرا فى حياته، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتفى أثر أبيه فى إتمام تلك المساعى الجليلة بكمال الجد والاجتهاد ، فلو ساعده عمره لكملها على أحسن نظام . ثم انقلبت أحوال مصر بعدهما ، إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدى . ومن حين تسلمته إلى الآن رأيتم دوام سعيي واجتهادى فى إكمال ما شرعاه من المقاصد الخيرية ، بتكثير أسباب العمارية والمدنية أعانني الله على ذلك ، وكثيرا ما كان يخطر ببالى إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسلمة التى لا ينكر نفعها ومزاياها أن الأمر شورى بين الراعى والرعية ، كما هو مرعى فى أكثر الجهات ، ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى « وشاورهم فى الأمر » وبقوله تعالى« وأمرهم شورى بينهم » فلذا استنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر ، تتذاكر فيه المنافع الداخلية ، وتبدى به الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه متركبة من منتخبي الأهالى ، ينعقد بمصر فى كل سنه مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه فى هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذى أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالى ، وإنى أشكر الله على ما وفقنى لهذا الأمر المبرور ، وواثق بفطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة فى المنافع الداخلية الوطنية، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة الجمهور، ، وعليه الاعتماد فى كل الأمور »

فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ من توحيد الديون من جديد بطريقة أكثر ملاءمة لهم. ولكن الأرهاق بالغا ما بلغ لم يجد فى انتزاع الأموال من

لجنة الرد على خطاب العرش

صادف يوم افتتاح المجلس يوم عيد ميلاد الخديو فوافق المجلس على عدم العمل فى ذلك اليوم وتألفت لجنة من عشرة أعضاء لتقديم الجواب على خطبة العرش.

وفى اليوم التالى (٢٦ نوفمبر) ذهب رئيس المجلس مصحوبا بأعضاء اللجنة إلى السراى لتقديم الجواب على خطاب العرش وهو طويل مسجع ملىء بعبارات الشكر لولى النعم.

الدور الأول

وانقضى معظم الدور الأول فى المداولة فى مقترحات الأعضاء وهى موجودة كاملة فى المضابط الأصلية المحفوظة بمكتبة البرلمان.

وفى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ أعلن الرئيس ختام الدور. ومن المهم أن نذكر أن البحث فى هذا الدور تناول مسألة السخرة وتقسيط الأموال الأميرية وتعميم المدارس الابتدائية. ولم يعرض المجلس للميزانية ولا طلب من الحكومة إطلاعه عليها.

الدور الثانى

١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

تأخر افتتاح المجلس فى هذا الدور بسبب مرض الخديو. وقد افتتح اسماعيل الجلسة وتليت مقالة الافتتاح.

وفى هذا الدور تناول المجلس البحث فى ميزانية البلاد وكان اسماعيل باشا صديق (المفتش) يتولى الرد على مايطلبه الأعضاء من البيانات.

دور الانعقاد الثالث

٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩

افتتح هذا الدور بخطبة العرش وهى أغزر خطب العرش مادة بسبب ما احتوته من البيانات عن أعمال الخديو منذ تبوؤه الأريكة فى سنة ١٨٦٣ لغاية سنة ١٨٦٩. وكما كانت خطبة اسماعيل فى الدور الأول بمثابة فذلكة تاريخية عن أعمال محمد على وابراهيم باشا كذلك كانت خطبة الدور الثالث بمثابة فذلكة عن أعماله هو فى خلال السنوات الست التى انقضت قبل هذا الدور.

الفلاحين لوفاء أقساط الدين المستهلك أو الدين السائر أو سد المطالب الأخرى . ويلوح أن اسماعيل رأى أن يرفع عن عاتقه تبعة الرفض ويلقيها على عاتق الأجانب فقرر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تعيين السير «ريفرز ولسن»

الهيأة النيابية الثانية

انتخابات سنة ١٨٧٠

كانت أول انتخابات لمجلس شورى النواب فى سنة ١٨٦٦ فلما انتهت السنوات الثلاث أجريت انتخابات جديدة للهيأة النيابية الثانية فى أوائل سنة ١٨٧٠

وفى أول فبراير سنة ١٨٧٠ افتتح الخديو دور الانعقاد الأول بالقلعة كالمعتاد وانتهى فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٠

دور الانعقاد الثانى

١٠ يونية سنة ١٨٧١

افتتح هذا الدور فى الصيف متأخراً عن ميعاده بنحو ستة أشهر وجاء الخديو من مصيفه فى الاسكندرية لافتتاحه . ونظر المجلس فى الميزانية وانتهى دوره فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٧١

ثم مر عام سنة ١٨٧٢ دون أن ينعقد فيه المجلس .

الدور الثالث

٢٦ يناير سنة ١٨٧٣ — ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣

وقد افتتح الدور كالمعتاد وبحث المجلس فى مشروع سكة حديد السودان ونظر الميزانية.

وقف الحياة النيابية سنتين

ويظهر أن الارتباك المالى فى سنتى ١٨٧٤ و ١٨٧٥ حال دون انعقاد المجلس فيهما . وكأنما كان وقف المجلس هاتين السنتين هو لتحضيره للقيام بالدور الخطير الذى قدر له أن يلعبه فى قضية مصر بعد أن تجمعت ذئاب المرابين حول سيد البلاد .

ولا ننس العوامل الفكرية التى ظهرت فى هذا العهد كانتشار الصحف وحملاتها على السياسة الاستعمارية وهبوط الفيلسوف السيد جمال الدين الأفغانى أرض مصر واجتماع أهل العلم به وظهور آثار النهضة العلمية والأدبية بأبهى مظاهرها مما كان له أثر كبير فى تطور الأفكار .

والمسيو « دوبلينير » مراقبين ماليين مع تحديدسلطتهما التنفيذية . ولكن الحكومة البريطانية رفضت مااقترحه من التوسع فى استخدام الأجانب فى الأعمال التنفيذية ورشحت الماجور « بارنج » (لورد كرومر فيما بعد) لتمثيلها فى لجنة الدين (فى مارس سنة ١٨٧٧) وفى أغسطس سنة ١٨٧٨

المجلس يعقد اجتماعاً غير عادى

فى طنطا

وبعد انقضاء أكثر من عامين دعى المجلس لعقد جلسة غير عادية فى أغسطس سنة ١٨٧٦ بمدينة طنطا التى وقع عليها الاختيار بمناسبة قيام المولد الأحمدى . وكان الغرض من الاجتماع البحث فى قانون المقابلة وهل يجرى أو لا يجرى العمل به . ولم يحضر الخديو افتتاح المجلس ولا تليت خطبة العرش ووافق الأعضاء على استمرار العمل بقانون المقابلة المذكور مع أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بوقف تنفيذه .

الهيأة النيابية الثالثة

الدور الأول

نوفمبر سنة ١٨٧٦ — مايو سنة ١٨٧٧

فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أفتتح الخديو اجتماع المجلس وكان بصحبته الأمير محمد توفيق وزير الداخلية والأمير حسين كامل وزير المالية والأمير حسن باشا وزير الحربية وشريف باشا وزير الحقانية والخارجية وتليت خطبة العرش فأشارت إلى اجتماع طنطا وحضور المستر غوشن والمسيو جوبير وعرضت لمسألة تسوية الديون .

والمهم فى هذه الخطبة أن اسماعيل عملا بسنة التدرج فى ترقية المجلس ورفع مستواه جعل له حقاً ثابتاً فى الاشتراك فى إدارة شؤون الحكومة وتصريفها وذلك باعلانه أن ابقاء المقابلة مبنى على قرار مجلس شورى النواب فى اجتماع طنطا . مما يدلك على أن الرجل كان ميالا بفطرته إلى الشورى وأنه كان يرى من نفسه حافزا يحفزه لتوسيع العمل بها فى بلاده .

ثم انتهى الدور فى ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

الدور الثانى

مارس سنة ١٨٧٨ — يونية سنة ١٨٧٨

فى ٢٨ مارس افتتح الخديو اجتماع المجلس بخطبة العرش وانتخب لرآسة المجلس=

اجتمع مندوبو الدول فى لجنة الدين والمراقبان وغيرهم بصفة لجنة تحقيق وأصدروا تقريراً انتقدوا الحكومة فيه أشد انتقاد وطالبوا بادخال عدة اصلاحات . فرد اسماعيل على هذا التقرير بأنه سوف يحكم البلاد من الآن فصاعدا كأمير دستورى . وأصدر أمره بتعيين « ولسن » لوزارة

= جعفر مظهر باشا حكمدار السودان سابقاً بدلا من قاسم رسمى باشا المتوفى ولم ينظر المجلس فى الميزانية لأنها لم تكن وضعت بعد انتظارا لنتيجة مباحث لجنة التحقيق .

الدور الثالث

يناير سنة ١٨٧٩ — يولية سنة ١٨٧٩

هذا هو آخر أدوار الانعقاد فى عهد اسماعيل . فقد افتتح فى يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩ بعد أن بلغ التدخل الأوربى مبلغه فى شؤون مصر المالية وبعد أن شكلت وزارة نوبار المختلطة فى أغسطس سنة ١٨٧٨ وجاءت لمواجهة المجلس فى دور انعقاده الثالث هذا .

ولقد استبشر الناس خيرا باجتماع المجلس وراحت الصحف تستثير حماسة الشعب وتلهب شعوره الوطنى بما كانت تنشره بأقلام قادة الأفكار الوطنية .

وافتتح الاجتماع وحضره الخديو يصحبه توفيق باشا والأمير حسن باشا ونوبار باشا والسير ريفرز ولسن والمسيو دوبلنيير وراتب باشا وزير الحربيـة ورياض باشا وزير الداخلية وعلى مبارك باشا وزير المعارف .

وتليت خطبة الافتتاح فكانت أقصر خطبة وهى تترجم فى إيجازها عما كان يجول فى صدر أسماعيل العظيم من روح التضجر والتبرم بسبب أعمال المرابين الأجانب . وهاهو نص تلك الخطبة :

« أبدى لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل ماليـة وأشغال داخلية . فنرجو من المولى الكريم أن تتم المذاكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب . »

ومع أن خطبة العرش كانت فى غاية الأيجاز فان الرد عليها كما دون فى مضبطة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ جاء مطولا وسامياً . وقد نوه فيه النواب بفضل اسماعيل فى تشييد الحياة النيابية وإبلاغها المستوى الذى وصلت إليه من تشكيل مجلس وزراء أصبح مسؤولا أمام الأمة .

المالية و « دوبلنيير » لوزارة الأشغال فى وزارة مسؤولة. وقد عمل ولسن بدوره على تخفيف الضائقة المالية بالحصول من بيت آل روتشيلد على قرض بمبلغ ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه بضمان أراضى الأسرة الخديوية التى سبق أن فصلها اسماعيل عن أملاكه الخاصة .

جواب تاريخى للمجلس

وكأنما أراد الأعضاء أن يستبقوا الحوادث فجملوا يخاطبون اسماعيل بلفظة «صاحب الجلالة» متخطين لقبه الرسمى وهو «صاحب السمو» . ولما كان بعض خصوم اسماعيل أرادوا أن يظهروا للملأ بأن مجلس شورى النواب هذا لم يكن إلا ألعوبة رأينا أن نثبت جوابه التاريخى على خطبة العرش . وها هو بنصه :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ، التى هى فى نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيقى على تلك المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الانصاف .

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسؤولا كافلا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب ، وتتميما له ، ولذلك حينما تعلقت إرادتها السامية بأن ينظر الوزراء فى أمور المالية والأشغال الداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم فى ذلك ، حفظاً لحقوق الرعية ، ومصلحة الحكومة .

« وإنا نبث أيضاً عن الأمة عموماً ، وعنا خصوصاً ، مزيد الثناء على هذه الحضرة المعظمة ، لما تعطفت به من تشريف ركابها الرفيع لافتتاح هذا المجلس احتفالا به فى يوم ستجنى الأمة من غرسه ثمار الرفاهية والراحة .

« ونعلن من صميم الفؤاد سرورنا وكمال ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالتكم الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة الزكية من الميل الغريزى إلى إصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة فى صعودها على معارج التقدم وترقيها إلى ذروة السعادة ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولا وفعلا حيث أبانت عظمتكم أن الغرض

ولا ريب فى أن الخديو بتعيينه وزيرين أجنبيين وقبوله أن يكون أميراً دستوريا قد رهن آخر وديعة بقيت له ألا وهى نفوذه الشخصى . ولكنه لم يكن ينوى حقيقة أن يتنازل عن النفوذ بل كان مراده أن يلقى على عاتق الوزيرين الأجنبيين تبعة الرفض المنتظر فى الخارج وتبعة

=من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم فى المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية ، فبعث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الأمة التى لا تزال راجية أن تنال شرفها التليد الذى شهدت به التواريخ وأنبأت به الآثار بمساعى الحضرة الخديوية وهممها العلية . »

« وإنا لا نألو جهدا فى دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ومصلحة الحكومة قياماً بأداء واجباتنا التى هى فى الحقيقة مقاصد ولى النعم .

« فليحى الخديو المعظم وأنجاله الكرام ولتحى الحرية تحت ظل رعايته وحمايته آمين . »

فهذا الخطاب التاريخى وهتاف الأعضاء للخديو وللحرية ، وإشارة النواب إلى تأليف الوزارة المسؤولة أمام الأمة ، مما يعد تأييدا لمجلس النواب ، وتخطى الأعضاء لقب « صاحب السمو » ومخاطبتهم الخديو بلفظ « جلالتكم » مما يدل على رغبة عميقة فى الوصول بمصر إلى مراتب الدول المستقلة وعلى رأسها ملك يلقب بصاحب الجلالة ، نقول إن هذا الخطاب يبين لك سمو روح النواب وقتئذ ومبلغ ما كان يساورها من الآمال فى الوصول بالبلاد إلى أسمى المراتب . وهو لعمرك خطاب تاريخى يصح أن يظل محفوظا كصفحة مجيدة فى سجل الجهاد القومى لما يتضمنه من الروح الوطنى السامى .

أعمال المجلس

الاصطدام بالسير ريفرز ولسن

ولما كان هذا الدور هو آخر أدوار الانعقاد فى عهد اسماعيل ونظراً لأن أهم الحوادث قد وقع فى أثنائه رأينا ألا نمر سراعا بأعماله كما فعلنا فى الأدوار الماضية بل أن نلجأ إلى شىء من التفصيل .

فلقد عنى المجلس بالشؤون المالية إذ وقف محمود بك العطار بجلسة ٥ يناير سنة ١٨٧٩ ونبه الحكومة إلى أن أغلب الأعضاء يريدون فتح بعض المسائل للمداولة فيها وأنهم كتبوا للوزارة بذلك طالبين منها عرض بياناتها ومشروعاتها ، وأنهم طلبوا تحرير=

تخفيض المصروفات وزيادة الأيرادات فى الداخل وقد سلك الوزيران المذكوران مسلكا مساعدا على تحقيق هذه الغاية فقد نسبا كل المتاعب إلى نفوذه الشخصى وفاتهما أن هذا النفوذ هو ضمانهما الوحيد للبقاء فى

= استعجال لارسال مشروعات المالية والاشغال الداخلية التى يقتضى النظر فيها .

ولكن وزارة المالية - وكان يتولاها السير ريفرز ولسن وقتئذ - تلكأت فى الرد وتعللت بعدم الانتهاء من تحضيرها وأنها مهتمة باتمامها .

أما وزارة الاشغال وزيرها المسيو دوبلنيير فانها أسرعت بارسال تقريرها وطلبت اشتراك المجلس معها فى بحثها . وحضر المسيو دوبلنيير بعض الجلسات وتداول مع النواب فكان بذلك أقل خشونة من زميله السير ريفرز الذى لم يشأ الحضور إلى المجلس ، بل اقترح إرسال بعض النواب إلى وزارة المالية للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولمفاوضتهم فى بعض الشؤون المالية .

ومع أن النواب غضبوا لهذا المسلك فقد اقترح محمود بك العطار إرسال خمسة نواب على ألا يتقيد المجلس بأعمالهم وأقوالهم بل عليهم أن يعرضوا على المجلس بكامل هيأته ما يرونه ويسمعونه من ناحية الوزارة .

ولبث المجلس ينتظر مشروعات وزارة المالية فلم تصل ، مما جعل عبد السلام بك المويلحى يثير المسألة فى جلسة ٢٦ محرم وطلب استعجال إحضارها .

ثم تأخر السير ريفرز فى إرسالها مما جعل سبعة عشر نائبا يتقدمون إلى المجلس بابداء السخط على هذا التلكؤ مع مضى عشرين يوما على افتتاح المجلس .

وأخيرا استقر رأى المجلس على وجوب حضور السير ريفرز ولسن لمناقشته . ولكن هذا تباطأ وظهرت نيته فى الامتناع عن مواجهة المجلس . ولذا صمم الأعضاء على المناقشة فى غيبته فيما عرضه النواب من المشروعات المالية وأهمها تخفيض الضرائب والغاء بعضها بعد أن بلغت نحو ٣٥٠ — ٥٥٠ قرشا فى السنة عن الفدان الواحد .

وأرسل المجلس بصورة من هذه المشروعات إلى وزارة الداخلية وانتظر ردها .

ومما يدلك على شدة نشاط النواب أنهم قرروا نقل مكان الاجتماع من القلعة إلى داخل المدينة وطلب أحدهم تكليف حكيمباشى المديرية بالكشف على العضو الذى يعتذر بالمرض عن حضور الجلسات .

واحتج المجلس فى جلسة ١٠ صفر على إغفال اسمه فى مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٧٩ =

مركزيهما ولذا رأيا أن يسهلا مهمتهما الأدارية بابعاد الخديو عن أعمالها. وكان أكبر معضدلها فى هذه السياسة نوبار الأرمنى وهو الذى شجع عباس من قبل على المغالاة فى الأعمال الرجعية كما شجع اسماعيل على المغالاة فى

= الخاص بتخويل لجنة التحقيق الأوربية حق وضع مشروعات القوانين للبلاد ومن ثم تصبح نافذة بعد عرضها على مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو بدون حاجة إلى عرضها على مجلس النواب . وقد طالب المجلس بأن يطلع على هذه المشروعات قبل إقرارها وتنفيذها لأنها من أخص شؤون الأهالى ومن المسائل التى أصبحت بمقتضى خطاب العرش من حقه الخوض فيها .

ودوت قاعة المجلس بالتصفيق والهتاف لهذا الاحتجاج الذى اقترحه عبد السلام بك المويلحى ومحمود بك العطار ووافق عليه بالاجماع وتقرر طلب دعوة رئيس الوزراء للحضور أمام المجلس للمفاوضة معه بشأنه .

وفعلا حضر نوبار فى جلسة ١٤ صفر وقدم احتراماته للمجلس فشكره الأعضاء . ثم أدلى ببيان مبهم محاولا التهرب من بحث الموضوع إذ قال إن الموضوع الذى أثاره المجلس سياسى يقتضى البحث فيه فى مجلس الوزراء ثم عرضه على ولى النعم وأنه ما كان يتردد فى الاجابة لو كان الأمر خاصاً بالداخلية أو المالية أو الحقانية أو الأشغال . ووعد بعرض هذه المسألة الدستورية على مجلس الوزراء .

ثم ظل يداور المجلس إلى أن قام عبد السلام بك المويلحى فخطب مؤيداً حقوق المجلس وقال إن المسألة نظراً لأنها سياسية فهى إذن أدعى إلى عدها من حقوق المجلس . ولكن نوبار تهرب بمهارته المعروفة وغير مجرى الحديث بالخوض فى ترتيب المحاكم واختيار الأشخاص اللائقين لتوليتهم مناصب القضاء ، وطلب إلى المجلس مساعدته على اختيار من تتوفر فيهم صفات العفة والصدق والحرية .

وتبين للمجلس فيما بعد أن نوبار إنما كان يرمى إلى اكتساب الوقت عند ماوعد بعرض المسألة الدستورية على مجلس الوزراء .

وأخذ التبرم بوزارة نوبار باشا يزداد يوماً بعد يوم كما مر بك . وساعد على نمو هذا التبرم تعطيل جريدتى التجارة لأديب اسحاق والوطن لميخائيل عبد السيد لموقفهما الوطنى ثم وقوع ثورة الضباط التى انتهت بسقوط الوزارة على نحو ما ذكرناه .

الأسراف فكان مسلك نوبار على حد ما جاء فى أحد الأمثال التركية إذ يقول (إذا ولى الصدارة العظمى أرمنى فابشر بالخراب العاجل) وقد كان نوبار فى نظر المصريين أجنبيا بقدر ما كان ولسن. كما أن ولسن أو دوبلنيير

= ثم كان ما كان من تشكيل وزارة توفيق باشا وذهاب رياض باشا لمجلس النواب فى يوم ٢٧ مارس سنة ١٨٧٩ لتلاوة أمر الانفضاض وإصرار المجلس على استمرار جلساته بعد الرد البليغ الذى رد به النائب محمد راضى حيث شكر سعادة الوزير وأخبره بأنه لا يمكن صرف المجلس إلا إذا نظر فى المسائل التى حرر عنها إلى الوزارة وفى الميزانية .

وإلى هذه الجلسة التاريخية أشار مراسل التيمس فى القاهرة إذ كتب إلى صحيفته يبين لها فائدة هذا البرلمان للشعب فقال كما رواه المستر روذستين :

« ينبغى ألا ننظر بعين الازدراء إلى البرلمان ، بعد ما أظهره النواب من دلائل الحياة العديدة والجنوح إلى الاستقلال فى الرأى . وليس هذا بالأمر العديم الأهمية . »

وتلا هذا تقديم عريضة النواب للخديو فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ بالاحتجاج على مسلك الوزارة التوفيقية وامتهانها لحقوق المجلس وعقد الجمعية الوطنية فى دار البكرى والمطالبة بتشكيل وزارة برآسة شريف باشا وتشكيل هذه الوزارة فعلا وابتهاج الشعب بها وتقديم اللائحة الأساسية (الدستور) والوعد بتقديم اللائحة الانتخابية فيما بعد .

دستور سنة ١٨٧٩

فإذا ذكر الذاكرون الحياة النيابية ومنشأها وتطورها فى مصر من مجرد مجلس شورى النواب المتواضع المقيد السلطة إلى مجلس نواب عام يكون بنفسه جمعية تأسيسية تتولى وضع الدستور — نقول إذا ذكر الذاكرون ذلك فأخلق بهم ألا ينسوا ما لاسماعيل من اليد البيضاء والفضل الأكبر فى هذا كله . فدستور سنة ١٨٧٩ هو أول دستور يصح أن يقال إنه وضع « على أحدث المبادئ العصرية » . وإذا لم يكن قد صدر به مرسوم خديوى فهو مع ذلك دستور ويعتبر تقديم الحكومة إياه للمجلس مباشرة لأقراره مبالغة منها فى التعظيم من اختصاص المجلس وحرصها على رفعة شأنه .

وبمقتضى دستور سنة ١٨٧٩ أصبح للمجلس سلطة البرلمانات العصرية وأساسها حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية وجعل الوزارة مسؤولة أمامه .

لم يختلفا فى شىء عن هذه الحشرة الأرمنية التى سمنت ونمت على حساب مصر . ولم يكن هذان المراقبان ومن معهما من مندوبى الدائنين فى نظر المصريين إلا كالرخم التى حطت على الجيفة بعد أن انتزع عينيها قناصو الامتيازات ومن عداهم من غربان الجيف .

= ومما يلفت النظر فى هذا الدستور انه خول أهالى السودان حق انتخاب ممثلين عنهم فى مجلس النواب أسوة بسائر سكان مصر . وهذا يدل على مارمى إليه المشرع من ربط القطرين ربطا لا إنفصام له .

وقد جاء الدستور الجديد فى نحو ٤٩ مادة وهو يختلف اختلافاً كلياً عن لائحة مجلس شورى النواب الذى أنشأه اسماعيل فى بداية حكمه . ومن أهم أحكام هذا الدستور جعل كل نائب وكيلا عن الأمة لا وكيلا عن دائرته الانتخابية فحسب ، وإطلاق الحرية للنواب للتكلم فى الشؤون العامة دون خوف من وعيد ، وحل مجلس النواب إذا اختلف مع الوزارة ولم تستقل هذه ، بشرط إجراء انتخابات جديدة فى خلال أربعة شهور من يوم انفضاضه إلى يوم اجتماعه ، فان أيد المجلس الجديد رأى المجلس المنحل وجب تنفيذ رأى البرلمان . وترك أمر انتخاب رئيس المجلس ووكيليه إلى هيأة المجلس نفسها ، وتقرير علنية الجلسات . وجعل مكافأة النائب عشرة آلاف قرش سنوياً ، مع العلم بأن دور الانعقاد هو من أول كيهك إلى برمهات (أى من ديسمبر ـ مارس) وتحريم الجمع بين وظيفة حكومية وعضوية المجلس ، والسماح لأى مصرى حائز لحقوق الانتخاب أن يعرض على المجلس بواسطة أحد النواب مايراه من الاقتراحات ، ووجوب عرض جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارى العمل بها فى الحكومة فى أول اجتماع للمجلس للنظر فيها وتنقيحها وإصدار قرار فيها ثم عرضها على الخديو للتصديق عليها ، ولا يصبح القانون معمولا به إلا إذا وافق عليه مجلس النواب بندا بندا ، وللنواب حق تعديل وتنقيح وتغيير أى قانون ومن ضمنها هذه اللائحة الأساسية (مادة ٢٧ ـ وهذا أساس من أهم الأسس التى قام عليها دستور سنة ١٨٧٩) . ولا يعاد للمجلس فى أثناء دور انعقاده فى تلك السنة قانون رفضه مجلس النواب . وقد قررت المادة ٣٦ مبدأ مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب والتنبيه إلى وضع قانون لمحاكمة الوزراء وعرضه على مجلس النواب ، كما خولت المادة ٤٦ للنواب حق طلب تقديم الميزانية العمومية المستوفية (الأيرادات والمصروفات) إلى المجلس عقب افتتاح الدورة ، وتركت المادة ٤٨ =

على ان الأمر الذى يدعو حقا إلى الدهشة هو أن آلام المصريين وبؤسهم لم يدفعهم إلى الثورة ضد ظالميهم أجانب كانوا أم مصريين . فقد كان الأجانب يتناولون مرتباتهم ويتمتعون بالمعيشة وسط جالياتهم التى لا تسرى عليها قوانين البلاد دون أن يدفعوا مليما واحداً من الضرائب . كذلك فعلت الطبقة العليا (التركية) فقدكان همها جمع إيجارات أملاكها

= لمجلس النواب وحده حق تفسير أى إبهام فى مواد الدستور .

عدم صدور الدستور

ويشاء حظ مصر العاثر ألا يصدر المرسوم الخديوى بهذا الدستور العصرى لأن الدول الأوربية كانت ائتمرت بالخديو اسماعيل مما انتهى بمأساة تنازله عن العرش وجلوس ولى عهده الأمير توفيق باشا على الأريكة وإصدار دستور ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ مكان دستور سنة ١٨٧٩ . وبديهى أن الدستور الجديد كان أكثر تقييدا لأنه وضع وشبح الثورة العرابية والاحتلال البريطانى يبدو للعيان .

ويمكن أن نجمل عهد اسماعيل من الناحية النيابية فى هذه الجملة البسيطة . وهى أن اسماعيل رأى البلاد محرومة من التمثيل النيابى فانشأ فى بداية عهده مجلس شورى النواب الذى ظل يترعرع تدريجاً ويحصل مع تقدم الزمن وارتفاع مستوى الأمة الأدبى على حقوق جديدة إلى أن كانت خاتمة المطاف وضع دستور سنة ١٨٧٩ الذى يعتبر بحق أرقى دستور عصرى عرفته مصر . أليس فى كل هذا ماينطق بفضل ذلك الخديو العظيم ؟

عود إلى وزارة شريف باشا

نعود الآن إلى وزارة شريف باشا ونذكر كيفية اصطدامها بالدول . فقد قلنا إن باكورة أعمالها كانت إقرار مجلس شورى النواب على استمرار انعقاده وما ترتب على ذلك من سن دستور سنة ١٨٧٩ .

هذا من الناحية الداخلية أما فيما يختص بموقف الوزارة إزاء الدائنين ووكلائهم فان الدوائر الأجنبية لافرق بين السياسة منها والمالية أثار ثائرها استعمال الخديو لحقه باقالة الوزيرين الأجنبيين لاعتقادها أنه أصبح لها حق مكتسب بادماج وزيرين أوربيين فى الوزارة المصرية . ولذا بدأت تناوىء الوزارة الجديدة .

وتشبهت بالأجانب فى عدم دفع الضرائب . ولقد استطاع الخديو ان يجمع إيراداً بلغ فى سنة ١٨٧٨ مليونى جنيه . وهذه الأموال جمعت من الفلاحين طبعاً برغم سوء حالهم . ولقد تسرب إلى جيوب الدائنين الأجانب من التسعة الملايين جنيهات التى انتزعت من هؤلاء الفلاحين التعساء فى

محاولة عرقلة أعمال الوزارة

فنى يوم ٨ ابريل رفض السير بارنج والمسيو بليج دى بوجاس (عضوا صندوق الدين) قبول منصب المراقبين مؤقتاً حتى يرد رد حكومتهما . وفى يوم ١٠ منه رفعت لجنة التحقيق استقالتها الاجماعية إلى الخديو وكانت حجة الجميع أن الاصلاحات المالية لا يمكن تنفيذها إلا بتمثيل العنصر الأوربى فى الوزارة المصرية ! ثم سرت روح الأضراب بين كبار الموظفين الأجانب فى الحكومة كالمستر فتزجرالد مدير حسابات الحكومة والمسيو بلوم وكيل وزارة المالية والسير أوكلند كولفين مدير المساحة . أما رياض باشا وكيل اللجنة فقد عزل من منصبه .

ولسنا فى حاجة إلى الأسباب بأن موقف لجنة التحقيق إزاء الوزارة الشريفية إنما قصد به الاحراج ليس غير . لأن الوزيرين المذكورين لم يدخلا الوزارة بصفة دائمة كلا بل كان بناء على اتفاق بين الخديو وبين حكومتى انجلترا وفرنسا بوقف العمل بنظام المراقبة الثنائية مؤقتاً على أن يستأنف عند عزل أحد الوزيرين بدون موافقة حكومته . وقد صرح السير ستافورد نورثكوت وزير المالية الأنجليزية بهذا كما مر بك . . وهو أيضاً ما قاله وزير خارجية فرنسا المسيو وادنجتون فى رسالته إلى القنصل الفرنسى بمصر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ فقد جاء فيها : « طبقا للاتفاق المبرم بين فرنسا وانجلترا ومصر بتاريخ ١٤ اكتوبر الماضى قد أوقف العمل بنظام المراقبة الثنائية ولكن على شرط إعادته حتما إذا عزل أحد الوزيرين الفرنسى أو الانجليزى من منصبه من غير موافقة دولته » .

لحق اسماعيل فى إقالة أحد هذين الوزيرين أو كليهما معا كان حقا مقرراً ومعترفا به . ولم يكن ثمة مايدعو إلى التخوف من تشكيل الوزارة الشريفية لأنها لم تنقض تعهدات الخديو بل كانت هى التى اقترحت إعادة العمل بالمراقبة الثنائية طبقا للاتفاقات السابقة . ولكن لجنة التحقيق ظلت سادرة فى تعنتها . فلم يسع الخديو إلا قبول استقالة أعضائها .

سنة ١٨٧٨ مبلغ لا يقل عن السبعة ملايين جنيه . ولم يكن بوسع الفلاح طبعاً أن يدفع إلا ما يتناسب مع ما يملكه وكان العمدة يجوب قريته شاهراً كرباجه فى يده وبصحبته المرابى اليونانى . وإذ كانت يد الفلاح خالية من الأصفر الرنان ـ كما كانت حالتهم وقتذاك ـ لم يكن بد من انتزاع أثاث داره والاستيلاء على المخزون من تقاوى قمحه لا بل حتى ملبوساته جردوه منها. ولم

مرسوم ٢٢ ابريل
لتسوية الديون

ولعل أبلغ دليل على هذا التعنت الرسالة التى بعث بها المسيو وادنجتون إلى القنصل الفرنسى العام فى مصر بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٩ إذ قال مشيرا إلى المشروع المالى الذى تضمنته اللائحة الوطنية « إنه لا يختلف فى النقط الجوهرية عن مشروع السير ريفرز ولسن . »

وقد قلنا إن لجنة التحقيق لم تقدم تقريرها الذى أعلنت فيه افلاس البلاد إلى الوزارة لأنها لم تكن شكلت بعد بل رفعته إلى الخديو . فلما تشكلت الوزارة وتسلمت التقرير ردت عليه بالمشروع الوارد فى اللائحة الوطنية . ولكن لورد كرومر قال إن المشروع المذكور يستحيل تنفيذه لأنه يتضمن اقتراحا بتخفيض الفائدة على الديون من ٦ ٠/٠ إلى ٥ ٠/٠ مع الأمل باستئناف الدفع بسعر الفائدة الأعلى فى المستقبل القريب ، هذا الى إغفال ذكر مخصصات السراى مع أن تقرير اللجنة حددها .

وفى يوم ٢٢ ابريل أصدر الخديو مرسوماً افتتحه بقوله « بناء على المحاضر والتقارير التى عرضت علينا من الأمة وما عرض من مجلس النظار أصدرنا أمرنا بموافقته واجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتى الخ

وفى هذا إشارة صريحة بأن نية الخديو باتت منعقدة على العمل بمشروع اللائحة الوطنية . وقد رأى الدائنون فى اغفال ذكر مخصصات السراى تحديا صريحاً لحكومتى انجلترا وفرنسا لأنهم اعتبروه بمثابة عودة اسماعيل إلى عهد السلطة المطلقة . وإذ ذاك احتج أعضاء صندوق الدين على المرسوم ورفعوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة .

مساعى شريف لطمأنينة الدائنين

وكان شريف فى أثناء هذا يبذل كل ما فى وسعه لطمأنينة الدائنين من ناحية القوانين التى يراد إصدارها . ففى يوم ٢٣ ابريل استصدر مرسوماً بانشاء « مجلس شورى الحكومة » مهمته وضع مشروعات القوانين على أن تكون غالبية أعضائه من الأجانب .

يكن ما يعثرون وقتئذ عليه من ذهب سوى ثمن حلى نسائه .

ولقد كان الموظفون البريطانيون من الأمانة بحيث أنهم رأوا أن من الشجاعة أن يرفعوا عقيرتهم منبهين إلى أن رفض الدفع والأصلاح لامناص منهما خدمة للشعب . وقد أغضبتهم جد الغضب عملية قتل الأوزة التى تضع البيض الذهبي بانتزاع ريشها وهى على قيد الحياة واعتبروها عملية وحشية من جهة وغير رابحة من الجهة الأخرى ولكن الدائنين الفرنسيين

أول إنذار من انجلترا

ولكن حكومتى انجلترا وفرنسا أصرتا على موقف الرفض . وفى يوم ٢٥ ابريل تسلم السير فرانك لاسلز القنصل البريطانى العام من لورد سلسبرى ما يصح أن يسمى أول انذار بريطانى للخديو . وهو كما يأتى :

« إن سمو الخديو يعلم حق العلم أن الاعتبارات التى حملت حكومة جلالة الملكة على الاهتمام بمصائر مصر قد دفعتها على ألا تتبع سياسة أخرى عدا تنمية موارد البلاد وحكمها حكما صالحاً . وقد كانت حكومة جلالتها ترى إلى هذه اللحظة أن استقلال الخديو والاحتفاظ بأسرته من أهم الشروط التى تكفل تحقيق هذه الغاية . وقد تثبتت حكومة جلالتها من أن هذه الأحساسات هى أيضاً إحساسات الحكومة الفرنسية . ولهذا كله نرجح أن القرار الذى تعجل سموه بأخذه سواء فيما يختص بسياسة الأصلاح فى المستقبل أم فى الموقف الذى ينوى وقوفه إزاء الحكومتين ليس قرارا نهائياً . »

ثم راح وزير الخارجية يخبر قنصله بأن يوضح لسموه بأنه إذا استمر على رفض « مساعدة الوزيرين الأجنبيين اللذين قد تقترح الحكومتان وضعهما تحت تصرفه » فان انجلترا وفرنسا تشعر ان إذن بأن لهما مطلق الحرية فى التفكير فى « الترتيبات التى تكفل رخاء البلاد وحكمها حكما صالحاً . »

شريف يهدد بالاستقالة

فلما أطلع القنصلان الخديو على موقف حكومتيهما كما أشار إليه اللورد سلسبرى أجابهما اسماعيل بأن ليس فى مقدوره اجابة الطلب نظرا لتهيج الرأى العام . وأصر شريف على الرفض وهدد بالاستقالة إن سلم الخديو بمطالب الدول وأعاد الوزيرين . وقد ظاهر الخديو شريف وأيده فى موقفه . وهنا اشتدت الأزمة واستحكمت حلقاتها وأخذت الدول تفكر فى التخلص من الخديو وحمله على التنازل عن العرش.

لم يشاطروهم هذا الراى بل اعتقدوا أن اسماعيل لاتزال لديه كنوز مخبوءة . ولقد كان ممثلوهم تحت سلطة حكومتهم التى كانت رهن إشارة دائنى مصر . وكان الموقف فى مؤتمر برلين وخاصة بعد إفشاء نبأ الاتفاق الذى عقده دزرائيلى خلسة فى صدد قبرص بحيث يجعل إظهار المقاومة للسياسة الفرنسية فى مصر عملا منافياً للحكمة السياسية . لذلك لم يكن يستطاع عمل أى شيء سوى الحصول على الأيراد مع تخفيض المصروفات بشكل ما .

الخديو يجس نبض السلطان

ويرجح أن الحكومة الأنجليزية بعثت إلى جلالة السلطان بصورة من إنذارها السابق الذكر . لأن أوربا كانت تعرف وقتئذ أن ليس فى وسعها مس الخديو بسوء إلا بموافقة السلطان . ومن هنا بدأ الفريقان يجسان نبض الاستانة .

وفى أول مايو سنة ١٨٧٩ بعث اسماعيل إلى مندوبه فى الاستانة ابراهام بك الأرمنى مذكرة لعرضها على الصدر الأعظم . وقد تضمنت الرسالة وجهة نظر الخديو وكيفية تشكيل الوزارة المختلطة . وقد جاءت بين محتويات المذكرة هذه الفقرة البارزة :

« . . . وعلى عكس ما كان ينتظر منهما فان هذين الوزيرين — دوبلنيير وولسن — خصصا وقتهما وجهودهما للسياسة بدلا من تخصيصهما للعمل . فلقد سعيا فى إبعاد الخديو من حكومته وأصرا فى الوقت نفسه على تحميله المسؤولية . وبطريقة عرفية محضة أبعدا من خدمة الحكومة كل رجل ذى تجربة أو نفوذ . ثم إنهما لم يتورعا عن جرح الشعور القومى برفضهما الزى الوطنى وبظهورهما فى وزارتيهما وفى الاجتماعات الرسمية متقبعين بدلا من لبس الطربوش التقليدى معلنين فى نفس الوقت أنهما وزيران أجنبيان فهما لهذا السبب غير مكلفين بمراعاة شعور العنصر التركى . وقد كانا قدوة احتذى حذوها كافة الموظفين الأجانب . وبمجرد تربعهما فى كرسى الوزارة شرعا فى عزل عدد كبير من الموظفين الوطنيين . وقد حاولا تسويغ تصرفهما هذا بحاجة الخزانة إلى الاقتصاد ولكنهما استبدلا أولئك المعزولين بموظفين أجانب بمرتبات فادحة . كذلك لجأت الوزارة المختلطة نفسها إلى تسريح الجزء الأكبر من الجيش بدون دفع المرتبات المتأخرة لرجاله وأصبحت مستحقة . وبالجملة فان الوزارة المذكورة فقدت ثقة الأمة على مختلف طبقاتها . »

وهو مالم يكن ثمة من سبيل إلى تحقيقه إلا بفرض ضريبة على الطبقة المصرية الراقية وتسريح ضباط الجيش .

ولقد كان يستحيل طبعاً أن يوافق اسماعيل على اجراءات من هـذا القبيل أملاها عليه موظفان أجنبيان فى زى وزيرين مصريين . ولم تكن فى نيته الموافقـة على هذا بتاتا فلقد كان لديه من الدهاء والحنكة الشرقيـة ما يجعله يترك الخنازير تقتل نفسها بنفسها .

وسرعان ما شرع يحرض الأعيان على المعارضـة فى زيادة ضرائب

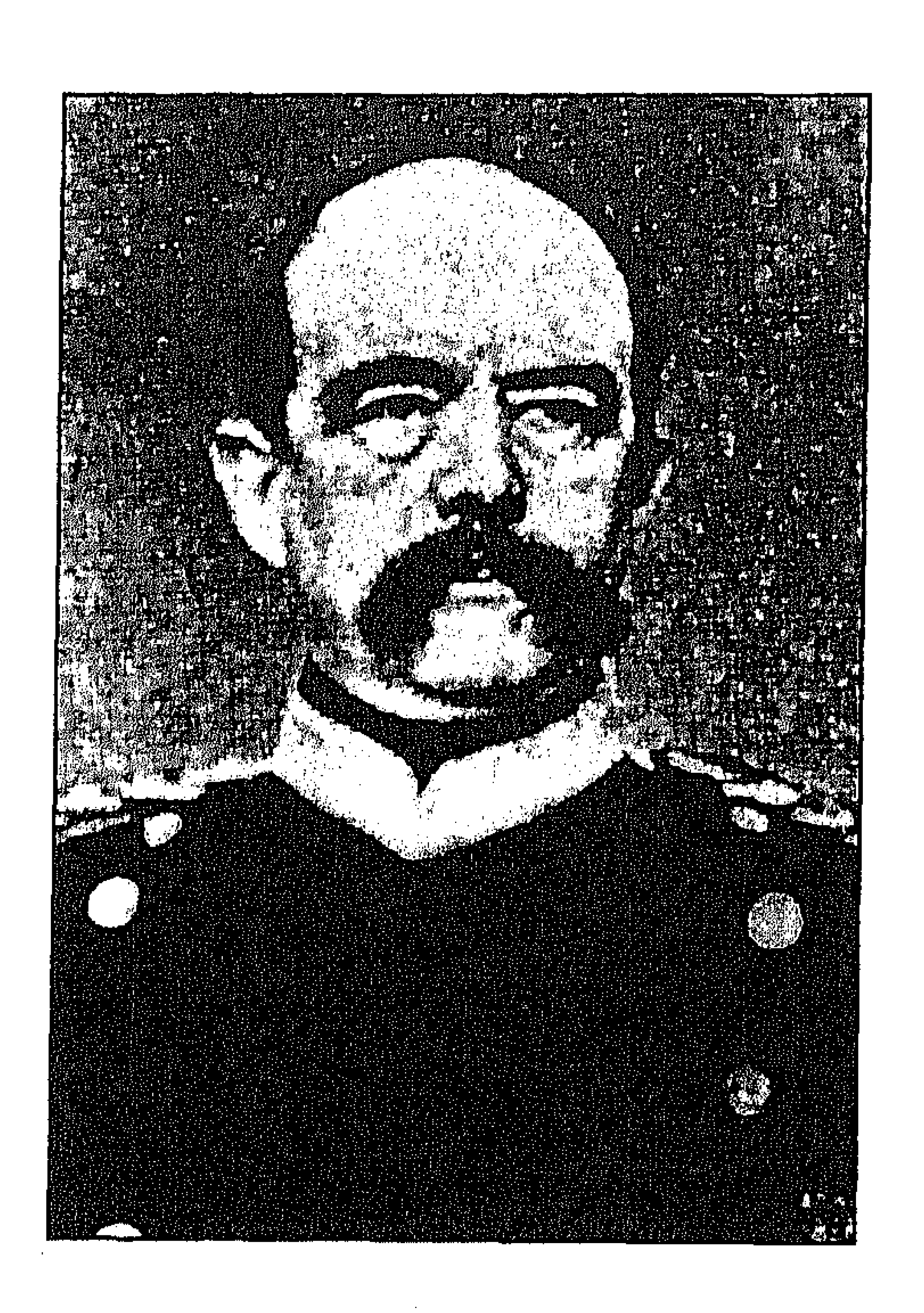
= ثم استطردت المذكرة فأشارت إلى ثورة الضباط فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ وكيف أنها أدت إلى سقوط وزارة نوبار ، ولكن الوزيرين ولسن ودوبلنيير حملا حكومتيهما على إرغام الخديو على اشتراك نوبار فى الوزارة بعد تعديلها ومن ثم اضطرا توفيق باشا رئيس الوزارة الجديد على قبول رياض باشا ناظرا للداخلية . ثم ختمت المذكرة بقولها إن الاستياء قد بلغ أشده فى البلاد مما حمل توفيق على تقديم استقالته ومن ثم تسلم شريف مقاليد الحكم حيث قوبلت وزارته بمظاهر الارتياح العام فى كافة أنحاء البلاد .

وقد علق المستر كرابيتس على هذه المذكرة التى عثر عليها فى محفوظات قصر عابدين بأنها وصفت مسلك الوزيرين الأجنبيين وصفاً صادقاً . ثم شفع جنابه تعليقه هذا بملاحظات الصدر الأعظم عند ماوقع نظره عليها . وقد عثر أيضاً فى محفوظات السراى على هذه الملاحظات . قال فخامة الصدر :

« إن الوقت حان فعلا لحل الوزارة القديمة لأننى أستخلص من هذه المذكرة أن مسلك الوزيرين لم يكن إلا بمثابة احتلال أوربى ومحاولة لاغتصاب سلطة الخديو . وليس يسعنى إلا تقديم أخلص التهانى لسمو الخديو لنجاح مجهوداته . وإنى أقر النظام الحاضر إذ بواسطته يكفل سموه مستقبل البلاد . وعليه أن يبذل مافى وسعه لصيانة ذلك النظام . . . . وستبذل حكومة جلالة السلطان كل تضحية وستعمل على تأييد الخديو إلى النهاية . »

ولا ريب فى أن هذه الرسالة المتضمنة رضا الصدر الأعظم عن سلوك اسماعيـل كانت مصدر ارتياح كبير لسموه . فعمل على تعزيز مركزه بتكليف ابراهام بأن يتشرف بمقابلة جلالة السلطان عند أول فرصة وأن يرفع إلى أسماعه الكريمة هذه العبارة :

الأراضى العشورية كما شجع الضباط على مقاومة أمر الاحالة على الاستيداع



البرنس بسمارك المستشار الحديدى

= « عند ماتشكلت وزارة نوبار لم يتورع عن إخبارنا بأن هـذا النظام (أى نظام المسؤوليـة الوزارية) قد أدخل إلى مصر بقصد تجربتـه فان نجح طبق فى بقية انحاء الامبراطورية العثمانية.نعم لقدبدأ ذلك النظام فى مصر متكئاً على ذراع المالية ولـكن السياسة هى غاية مرماه . » وليس شك فى أن أطماع المرابين يضاف إليها تخوف الدول الأوربية من نمو الحركة الوطنية المصرية واشتداد ساعدها بعد أن رأت من اسماعيل نصيراً كل ذلك كان من شأنه استعجال الفصل الختامى من هذه المأساة .

ظهور بسمارك على مسرح السياسة المصرية

ذلك أنه بعـد مرور عدة أسابيع على سقوط الوزارة الأوربية ظهر عامل جديد على المسرح السياسى وهو البرنس بسمارك . فان ذلك المستشـار الجديد لم يكتف بما أحرزه من الفوز العسكرى ضد فرنسا بل أراد أن يكسب لألمانيا فوزاً سياسيا بزجها فى غمار المسائل الدولية .

ثم كان أن وزير الحربية أرسل يدعو نحو ٢٠٠٠ ضابط للحضور إلى القاهرة لسبب تافه. فلما هبطوها انضم إليهم نحو ٥٠٠ من زملائهم الساخطين فى العاصمة وتألفت من هذا الجمع مظاهرة استياء عجزت حامية القاهرة عن تفريقها. ولما جاء هؤلاء الضباط الحانقون ومعظمهم من الجراكسة ومن إليهم من شذاذ الناس يطالبون بمرتباتهم المتاخرة أحالهم اسماعيل على «وزرائه» فكانت النتيجة الاعتداء على نوبار (كذا!). وما كادولسن يهرول

= فقد كلف قنصله فى ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ بأن يحتج للخديو على مرسوم ٢٢ ابريل باعتباره مرسوما باطلا وأن سموه لا يملك اصدار قوانين مالية تمس مصالح الأجانب دون موافقة الدول طبقا للائحة ترتيب المحاكم المختلطة. فلما اطلعت الدول على وجهة نظر بسمارك بادرت بقبولها. ولذا رأينا قنصل النمسا فى اليوم التالى (١٩ مايو) يقدم احتجاجا باسم دولته ثم تلاه القنصل الأنجليزى فى ٧ يونية والقنصل الفرنسى فى ١١ منه والقنصل الروسى فى ١٢ منه والقنصل الايطالى فى ١٥ منه. فكان جواب شريف باشا على هذه الاحتجاجات أنه أرسل للقناصل صوراً من مرسوم ٢٢ ابريل للتصديق عليه فكان جوابهم الرفض.

خاتمة المأساة

الدول تطلب تنازل الخديو

ويظهر أن انجلترا وفرنسا استشعرتا شيئاً من الخجل إذ رأتا ألمانيا وليست لها إلا مصالح ضئيلة فى مصر إذا قيست بمصالحهما، قد سبقتهما إلى العمل الايجابى. ولذا أرادتا أن تبزاها فى ذلك الميدان. فلم تكتفيا بطلب إلغاء المرسوم المشار إليه بل طلبتا تنازل الخديو.

ففى يوم ١٩ يونية ذهب السير فرانك لاسلز قنصل انجلترا إلى قصر عابدين ليبلغ الخديو الرسالة الآتية الواردة من لورد سلسبرى وهى :

« اتفقت حكومتا فرنسا وانجلترا على أن تشيرا على سموكم بالتنازل عن العرش ومغادرة مصر. فاذا ماأصغيتم سموكم إلى هذه النصيحة تعمل الحكومتان المذكورتان سويا على أن تضمنا لكم مخصصات سنوية لائقة وألا يحدث أى تغيير فى نظام توارث العرش الذى يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفا له. ولا ينبغى أن نخفى على سموكم =

إلى نجدته حتى أصابه ما أصاب زميله من المتجمهرين الذين ألقوا القبض عليهما وسجنوهما . هناك نزل اسماعيل من القصر وأطلق سراحهما فورا .

= أنه فى حالة رفض التنازل عن العرش أو إذا أرغمتم حكومتى لندن وباريس على مفاتحة السلطان رأسا فليس يسعكم الاعتماد على نيل المخصصات أو على صيانة نظام التوارث بحيث يكون الأمير توفيق خلفا لكم » .

فلما تسلم سموه هذا الانذار طلب مهلة للتفكير فى الأمر فأعطيت له مهلة ٤٨ ساعة. وفى يوم ٢١ يونية أبلغ الخديو قنصلى فرنسا وانجلترا أنه أحال المسألة إلى علم السلطان وأنه ينتظر أمره حتى إذا جاء الرد سيدعوهما لمقابلته لأخبارهما بالنتيجة إذ أنه لا يستطيع أن يتخلى عن تبعة حكم البلاد بدون أمر جلالته .

ويقول القنصل الأمريكى فى رسالة بعث بها إلى حكومته وقتذاك إن القنصل الفرنسى تغيظ من هذا الرد الغير منتظر فسأل الخديو « منذ أى زمن كنتم سموكم الخادم المطيع للباب العالى ؟ » فأجابه الخديو فوراً « منذ ولادتى ياسيدى . »

ثم جاء قنصل المانيا والقائم بأعمال القنصلية النمساوية فى اليوم التالى وطلبا تنازل الخديو وحذا حذوهما القنصل الأيطالى فى اليوم التالى .

وذكر القنصل الأمريكى أن القناصل لجأوا إلى الضغط بل إلى التهديد لحمل الخديو على التنازل عن العرش قبل وصول جواب السلطان . وقد تهددوه فى حالة الامتناع بحرمانه من المخصصات وبتولية عمه حليم باشا .

وتستطيع أن تفهم أنه بينما كان الساسة يستخدمون مختلف الوسائل لحمل اسماعيل على التنازل عن العرش كان سموه على اتصال مستمر بمندوبه ابراهام بك . ففى يوم ٢٢ يونية تسلم الخديو برقية من مندوبه بأنه قد سمع من عثمان باشا بأن الصدر الأعظم أخبره أن جلالة السلطان قال له إن كل ما يتمناه ألا يحدث ما يكدر الخديو وأن على سموه اذن أن يقدم فوراً لجلالته وللباب العالى أى اقتراح تتقدم به الدول . فالأولى بمولاى إذن أن يجيب القناصل بأنه خابر الباب العالى فى الأمر وأنه لا يستطيع فعل أى شىء قبل تلقى جوابه .

ووردت للخديو فى اليوم نفسه برقية أخرى من المندوب المذكور بأن مجلس الوزراء عقد اجتماعاً والمظنون أن السلطان سيحتج على موقف الدول لأنه بمثابة اعتداء على حقوق سيادته .

وقد أصيب الثوار والجنود بعدة جراح فى هذا الشجار (١٨ فبراير سنة ١٨٧٩)

وفى اليوم التالى طالب اسماعيل باسترداد سلطته الحكومية وإبعاد نوبار ليعود النظام سيرته الأولى. وبناء على إرشاد لورد «فيفيان» والماجور

= ثم وردت برقية ثالثة فى اليوم نفسه بأن الحكومة الشاهانية قد أرسلت احتجاجها لكل من فرنسا وانجلترا . وجاء فى البرقية الرابعة التى أرسلت فى ساعة متأخرة من هذا اليوم نفسه أن البرنس لوبانوف سفير الروسيا أخبر ابراهام بصفة سرية أن روسيا لم توافق على المسعى الذى قامت به انجلترا وفرنسا .

وكان طبيعياً أن تقوى هذه البرقيات من عضد اسماعيل وتشد أزره فأبرق إلى ابراهام فى اليوم نفسه يقول :

« إنى أعتمد كما اعتمدت دائما على غيرتك وإخلاصك . فعليك أن تحيطنى علما -ليس يوماً بيوم-بل ساعة بساعة بكل مايحدث وبكل مايقال عن مصر فى دور السفارات وفى السراى وفى الباب العالى . فابذل كل ما استطعت من المجهود للحصول على هذه المعلومات وأبرق بها إلى تفصيلا وبلا تحفظ إذ من الضرورى فى الأحوال الراهنة أن ألم بكل التفاصيل مهما كانت دقيقة . »

وفى يوم ٢٣ يونية وصل إلى علم السلطان أن الخديو تنازل عن العرش . وقد انقضت ٢٤ ساعة قبل أن تكذب هذه الاشاعة رسمياً. ولكن هذا التكذيب لم يضع حداً لنشاط المندوب ابراهام . وبينما هو يقيم الدنيا ويقعدها لاحاطة الخديو بكل صغيرة وكبيرة وردته برقية من الخديو يشير فيه إلى التصرف الشاذ الذى بدا من جانب قناصل انجلترا وفرنسا وألمانيا وطلب إليه الذهاب فوراً إلى السراى لتحرى الحقيقة .

أما هذا التصرف الشاذ فقد رواه القنصل الأمريكى لحكومته إذ قال :

« فى ليلة ٢٤ يونية ذهب القنصل الألمانى (البارون دى سورما) والقنصل الفرنسى (المسيو تريكو) (ولم يذكر الكاتب اسم القنصل الانجليزى مع أن الخديو ذكره صراحة) إلى سراى عابدين فى الساعة الثانية صباحاً وطلبا إيقاظ الخديو . فاحدث مجيئهما فى تلك الساعة المتأخرة ذعراً بين سيدات القصر وخشين أن تكون هناك نية مبيتة لاغتيال الخديو . وقد ذكرا أنهما جاءا لاعطائه آخر فرصة للتنازل لابنه عن =

« بارنج » أيدته الحكومة البريطانية ضد ولسن وضد فرنسا . ثم تقرر فى النهاية ألا يكون اسماعيل رئيس مجلس الوزراء بل توفيق وريثه . ولقد أبعد نوبار ولكن فى مقابل ذلك استدعى فيفيان .

فهذا النجاح الذى أصابه اسماعيل شجعه على إعادة الكرة . وإذ كان

= العرش وإلا فلن تمضى بضع ساعات حتى تتم تولية الأمير حليم وإذ ذاك يكون قد سبق السيف العذل . فأخبرهما الخديو أنه يرى أن الوقت لايزال فسيحاً للتنازل وأنه سيقابلهم فى الصباح ثم حياهم وانسحب إلى مخدعه . »

ونترك للقارئ الحكم على هذا التصرف الشاذ وهل كان لائقا .

فلما علم ابراهام من مولاه بهذا التصرف لم يضع الوقت سدا . وفى يوم ٢٦ يونية وصل إلى القاهرة الرد الآتى :

« لقد أذن لى جلالة السلطان أن أبرق لسموكم بأن ماذكره قنصلا انجلترا وفرنسا (وقد أغفل ذكر قنصل ألمانيا) لانصيب له من الصحة . وستصلكم التفصيلات بعد . »

وليس يوجد بين المحفوظات الملكية أى ذكر لهذه التفصيلات . ويلوح أن الحوادث كانت تسير بسرعة رؤى معها عدم وجود مسوغ لارسال أنباء جديدة .

تولية الخديو توفيق

وفى ضحى يوم ٢٦ يونية — وبعد وصول برقية ابراهام السالفة الذكر — بعث السلطان إلى القاهرة برقيتين إحداهما باسم « اسماعيل باشا خديو مصر السابق » والأخرى باسم « توفيق باشا خديو مصر » .

وقد جاء فى البرقية الأولى مايأتى :

« إن الصعوبات الداخلية والخارجية التى وقعت أخيراً فى مصر قد بلغت من خطورة الشأن حدا يؤدى استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية . ولما كان الباب العالى يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته ومما يقضى به الفرمان الذى خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم فى الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان « ارادته » بناء على قرار مجلس الوزراء باسناد منصب الخديوية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا وأرسلت الارادة السنية فى تلغراف آخر بتنصيبه خديويا لمصر وعليه أدعو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى التخلى عن حكم مصر احتراما للفرمان السلطانى » .

قد استرد بواسطة الجيش نصف سلطته فانه صمم الآن على استرداد النصف الثانى بواسطة جمعية الأعيان . وكان قد طال انتظار الناس لنشر التقرير الذى وضعته لجنة التحقيق وهو وإن لم يكن قد قدم بعد إلى الدول العظمى فقد كان معلوماً أنه يوصى بتخفيض الفائدة على الدين إلى خمسة فى المائة وتخفيض كافة المطالب بمقدار ٥٠ ٪ وإنكار الديون التى للملاك بمقتضى قانون المقابلة وزيادة الضريبة العشورية على الطبقات الغنية . وكان ينتظر بداهة أن يقيم الدائنون الأجانب الدنيا ويقعدوها احتجاجاً على أول وثانى الاقتراحات

= أما البرقية الأخرى فقد وصلت إلى الأمير توفيق باشا وتتضمن الإرادة السنية باسناد منصب الخديوية إليه .

خرق السياسة العثمانية

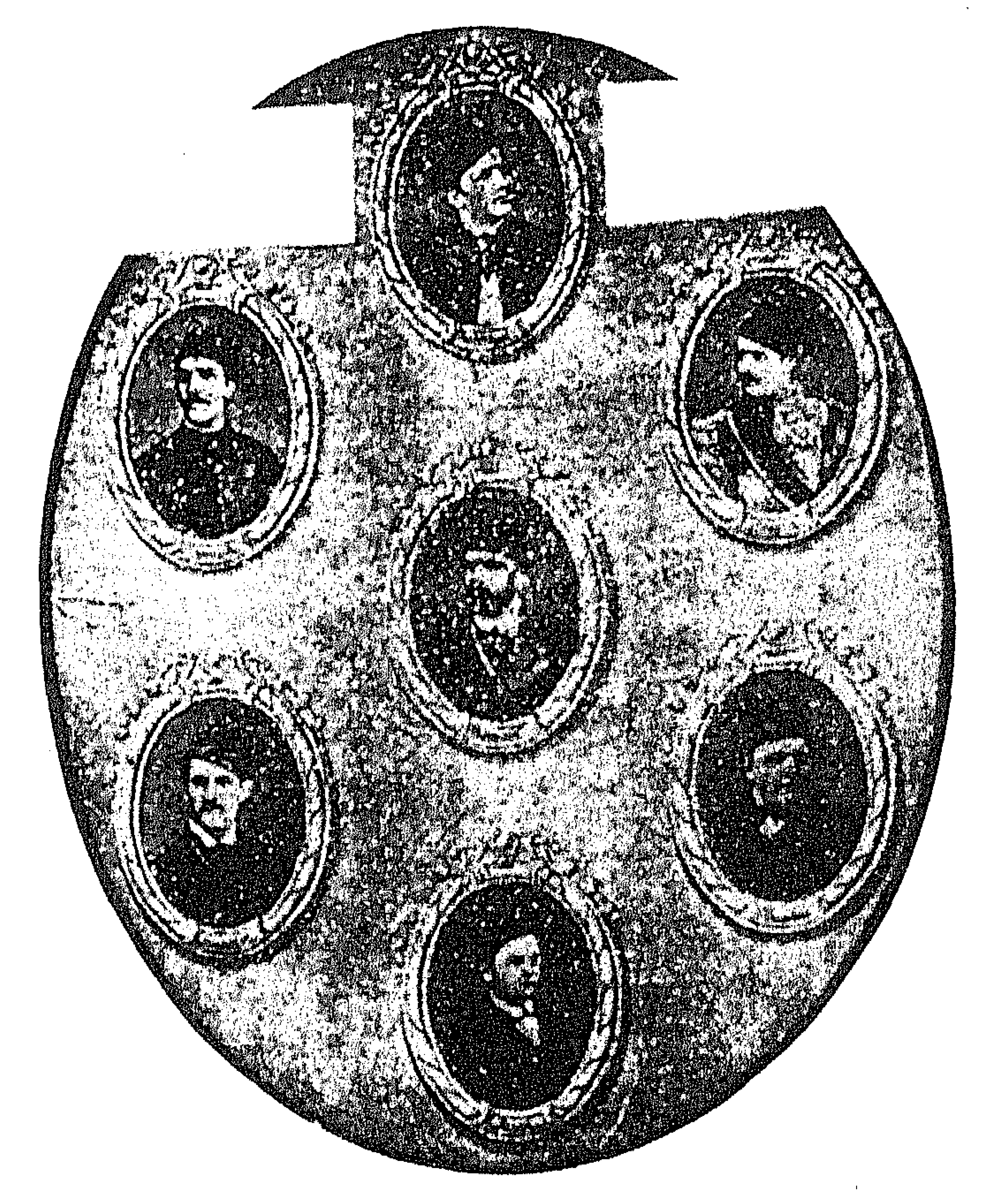
هنا أدرك اسماعيل أن المقاومة لم تعد تجدى نفعا . فلم يسعه إلا الأذعان . وليس يسع من يقرأ هذه الحوادث إلا أن يرمى السياسة العثمانية بالخرق وقصر النظر . فهى قد نزلت على إرادة الدول الأجنبية التى كانت ترمى إلى تجريد الخديو من سلطته . وقد يكون فى إقدام تركيا على المطالبة بتنازل الخديو ما يتملق كبرياءها بعد أن ظل أمرها بخلع محمد على الكبير حبرا على ورق ، ولكنها بانزالها اسماعيل عن العرش تلبية لإرادة دول أجنبية قد حفرت لنفسها هاوية لم تلبث أن تردت فيها . فان نفس الدول التى تدخلت فى شؤون مصر لم تكتف بوادى النيل بل ماعتمت أن وجهت أنظارها شطر تركيا نفسها حتى ذاقت تركيا الأمرين من سياسة التدخل . ولعلها كانت تلوم نفسها على أنها أفسحت المجال للتدخل الأجنبي فيما يعتبر أنه من أخص شؤونها فى مصر . ولكن هيهات أن ينفع الندم !

* * *

أما اسماعيل فنحسب أنه ذكر فى هذه المحنة جده العظيم محمد على عند ما تألبت عليه الدول الأجنبية وفى مقدمتها تركيا . ولكن محمد على لم يحفل بتألبها ولا وهنت عزيمته لذلك . بل امتشق حسامه حتى نال لمصر استقلالها الداخلى بمقتضى معاهدة لندن .

فلو ظل الجيش المصرى فى نهاية حكم اسماعيل كما كان فى بدايته إذن لما اكترث الخديو بانضمام تركيا إلى الدول الأوربية ولا حفل « بارادة » السلطان . ولكن هكذا شاءت الأقدار .

بينما يثير الأعيان ضجة وأى ضجة ضد الاقتراحين الثالث والرابع .



صورة فريدة للخديو اسماعيل وسط أولاده الستة
وهم إلى يمينه توفيق فحسين وإلى يساره حسن فابراهيم وفوق محمود
وتحت فؤاد (جلالة الملك) *

اسماعيل ضحية الوطن والدستور

والآن وقد قررت تركيا انزال اسماعيل عن العرش فلابد من الوقوف هنيهة منحنى الرؤوس أمام تلك الصحيفة الذهبية الخالدة التى خطها ذلك الرجل الباسل حتى فى ساعة المحنة وكم كانت له صحائف ذهبية خالدة فى أيام العزو الاقبال . نعم نقف مطأطىء الرؤوس أمام تلك العظمة وتلك الهمة الوثابة والوطنية النادرة التى استخفت بكل شىء وضحت بكل شىء ولم يفل من حدتها وعيد أو خوف من النفى والتشريد .

* مأخوذة من مجلة المصور

وكان يرجح أن تتخذ الضجة شكل هياج ضد المسيحيين وهنالك يتدخل الخديو والجمعية لانقاذ الموقف . وإلى هذا أشار «لاسل» المعتمد البريطانى فى تقرير له فى أول ابريل سنة ١٨٧٩ إذ قال : « يوجد هنا هياج شديد ويواصل الشيخ البكرى (نقيب السادة الأشراف) عقد الاجتماعات مع الأعيان والعلماء لأهاجة الخواطر ضد الوزيرين الأجنبيين (كذا !) . ثم زاد على ما تقدم فى ٤ ابريل قوله « يوجد اتصال وثيق بين الخديو وبين الأشخاص الرئيسيين الذين يحضرون تلك الاجتماعات التى يلوح أن غايتها حمل الشعب

= لقد كان بوسع اسماعيل — لو شاء — أن يظل على عرش مصر إلى آخر حياته ، فان الدائنين لم يضايقهم وجوده على العرش بقدر ما ضايقهم اسقاطه وزارة نوبار وتشكيل وزارة شريف على أساس دستور سنة ١٨٧٩ .

لأنه ما كاد أن يقتنع بسوء نية الدول الأوربية حتى نشط لمقاومتها . وقد أصرت الدول على بقاء الوزيرين الأجنبيين وأصر اسماعيل على الرفض وفى ذلك ما فيه من الشجاعة الخارقة والاستخفاف بالمخاطر .

ولو شاء لأحنى رأسه للقوة القاهرة ولكن نفسه الكبيرة جعلته يغامر بالعرش والتاج دفاعا عن استقلال البلاد ومناصرة للحركة الوطنية .

إن التاريخ لا يروى أمثلة كثيرة عن مقاومة الملوك لأصحاب المطامع الاستعمارية فمثل اسماعيل إذن هو من الأمثلة النادرة ولذا فهو خليق بأن يوضع فى صفوف الأبطال.

انظر بربك إلى رقعة مصر وملحقاتها فى عهد اسماعيل ثم فكر قليلا فى أن الخديو كان فى استطاعته الاحتفاظ بهذا الملك العريض لو أنه أحنى رأسه قليلا لضغط الدول الأجنبية صاحبة الحول والسلطان .

ولكنه أبى الأذعان والاستسلام وأبى فى سبيل استقلال بلاده إلا أن يصمد للمستعمرين ويستهدف لغضبهم ولو ضحى بعرشه وتاجه .

فاسماعيل هو ضحية كبرى فى سبيل الاستقلال والدستور واسماعيل هو الذى أغرم بحب بلاده حتى ضحى بثروته الخصوصية وتحمل غصص الاقتراض وما أدى اليه من تدخل الدول — كل ذلك لرفعها من مستواها المتواضع الى مستواها العظيم الذى بلغته فى عهده .

على تأييد المشروع المالى الذى يجهزه الخديو ليعارض به مشروع السير ريفرز ولسن وتشجيعهم على إرسال العرائض لسموه لتنفيذ الدستور التركى الذى أعلن فى سنة ١٨٧٧ وهو الذى ظل منذ ذلك الحين ورقة مهملة. أما الأغنياء فقد قيل لهم « إن مشروع ولسن لو دخل دور التنفيذ لضوعفت

= فاذا ذكر الذاكرون اسماعيل واصلاحاته وما خطه فى تاريخ مصر من صحف خالدة فليذكروا أمجد هذه الصحائف وأبلغها، ليذكروا الصحيفة التى اختتم بها عهده الزاهر وحسبك صحيفة تتضمن التضحية بملك عظيم وعرش وتاج واختيار النفى فى سبيل رفع شأن الوطن ومقاومة المعتدين عليه.

إبلاغ إرادة السلطان لاسماعيل

ولما كانت رسالة السلطان بانزال الخديو عن العرش قد وردت إلى سراى عابدين فى ضحى يوم ٢٦ يونيه فقد وقع الاضطراب بين رجال البلاط وهلعت قلوبهم عند مارأوها مصدرة بعنوان « اسماعيل باشا خديو مصر السابق ».

وبهذه المناسبة ذكر الأستاذ الرافعى بك تفاصيل موجعة خاصة بالموقف المؤثر الذى وقفه الخديو فى الساعات الأخيرة قبل مغادرته البلاد. ومما يذكر بالفخر لاسماعيل أنه صمد لهذه المحنة وقابلها بما يليق برجل باسل مثله حتى أن خصومه لم يجدوا بدا من التنويه بموقفه ورجولته فى ساعة المحنة. وإنا لذاكرون هنا مجمل ما ذكره الأستاذ الرافعى بك ونعقبه بأقوال شهود العيان من الخصوم.

فعند ما وصلت رسالة السلطان اختلف رجال البلاط فى قصر عابدين فيمن يوصلها إلى الخديو. وفيما كان الجدل مستمرا اذا بشريف باشا رئيس الوزراء قد وصل فتسلم الرسالة وصعد بها إلى الطابق الثانى حيث سلمها إلى الخديو. فلما فضها وعلم فحواها قابلها بالصمت والجلد وكلف شريف باشا بدعوة الأمير توفيق باشا إليه فوراً.

فخرج شريف قاصداً سراى الاسماعيلية حيث كان الأمير توفيق وكان قد تلقى رسالة السلطان الثانية باسناد منصب الخديوية إليه. فبادر الأمير من فوره بالذهاب إلى سراى عابدين يصحبه شريف باشا. وصعد الأمير وحده إلى الطابق الثانى فتلقاه اسماعيل مخاطبا إياه « يا أفندينا » ثم سلمه سلطة الحكم وغادر اسماعيل قاعة العرش إلى دار الحرم.

الضرائب على الأراضى العشورية فتضيع بهذا المزايا الممنوحة لهم بمقتضى قانون المقابلة وأن ... الغاية التى يسعى إليها الوزيران الأجنبيان هى تسليم البلاد للأجانب فيتعرض الدين الاسلامى وقتئذ للخطر » .

واقتنع اسماعيل بان ساعة العمل قد حانت عندما جاءه الوزيران الأجنبيان ليفهماه بدورهما خطورة هذا الهياج . فدعا إليه مندوبى الدول السياسيين

وفى منتصف الساعة السابعة من اليوم نفسه أقيمت فى سراى القلعة حفلة تولية الخديو توفيق بينما كان اسماعيل يتأهب للرحيل من البلاد . وفى ذلك يقول لورد كرومر فى ص ١٤٠ من الجزء الأول من كتابه « إن الموقف بين الوالد وولده كان مؤثراً جدا . وقد أبدى كل منهما شدة انفعاله . وكان من المرغوب فيه ألا تتأخر الاجراءات الخاصة بتولية الخديو الجديد . ولذا بدأت فورا . وفى منتصف الساعة السابعة من مساء يوم ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ أبرق السير فرانك لاسلز إلى لورد سلسبرى ينبئه بما حدث فقال :

« بمناسبة اعتلاء سمو الخديو توفيق العرش أطلقت المدافع مساء اليوم من القلعة حيث استقبل سموه رسمياً وفود المهنئين وفى طليعتهم رجال السلك السياسى والسلك القنصلى والوزراء وموظفى الحكومة وعدد كبير من أعيان الأهالى وكبرائهم » .

رحيل اسماعيل

٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩

فى يوم الخميس ٢٦ يونية وصل الأمر بانزال اسماعيل عن العرش وفى يوم الاثنين ٣٠ منه غادر القاهرة إلى الاسكندرية حيث كانت « المحروسة » معدة لركوبه .

وكان يوم الرحيل يوماً مشهودا . فقد خرج الناس أفواجا أفواجا وكأنهم جاؤوا لتحية ذلك الأسد المصور الذى آثر النفى على تسليم البلاد للأجانب . ومنذ الصباح الباكر زخرت سراى عابدين بجمهرة المودعين من كبار القوم وعليتهم .

وما كادت تنتصف الساعة الحادية عشرة حتى أقبل الخديو توفيق لوداع أبيه . وانقضت نصف ساعة فى وداع الابن لأبيه والوالد لولده .

وفى الساعة الحادية عشرة خرج الأب متوكئاً على ذراع ابنه توفيق . فركب العربة وإلى يساره توفيق . وتبعهما رتل من المركبات تقل كبار المودعين وأعيانهم وسار الموكب قاصدا المحطة حيث اصطف الجند على الجانبين يحيون مولاهم اسماعيل .

فى ٩ ابريل وابلغهم أن الحالة تتطلب علاجا عاجلا . فاستقال توفيق ثم أبلغ اسماعيل الوزيرين بانه نزولا على إرادة الأمة قد رأى أن يعهد إلى شريف باشا بتشكيل وزارة وطنية بحتة (٢٢ ابريل) وقد طلب إلى الماجور بارنج وزميله المندوب الفرنسى أن يستأنفا أعمالهما كمراقبين ولكنهما رفضا . ثم استقال بارنج وحذا حذوه عدد من الموظفين الانجليز وصدرت الأوامر إلى شريف باعداد الدستور .

ودا عه فى المحطة

وعند المحطة ترجل اسماعيل ووقف توفيق يودعه وعيناه مغرورقتان بالدموع . وفى وسط هذا المنظر المؤثر وقف اسماعيل يخطب المودعين خطاباً مؤثرا ثم التفت إلى توفيق يودعه ويعظه بهذه الكلمات المؤثرة المقتبسة من كتاب « مصر للمصريين » لسليم النقاش قال :

« لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديو مصر فأوصيك بأخوتك وسائر الآل برا . واعلم أنى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التى أخاف أن توجب لك الارتباك . على أننى واثق بحزمك وعزمك فاتبع رأى ذوى شوراك وكن أسعد حالا من أبيك . »

ويقول الذين شهدوا هذا المنظر أن كلمات اسماعيل أبكتهم جميعاً . وليس يفوتنا مغزى هذه الكلمات الحكيمة يلقيها ذلك العاهل العظيم فى ساعة الرحيل الأخير . فهو يعظ ابنه باتباع الشورى ويود لو استطاع ازالة بعض المصاعب التى كانت سبب هذه الرزايا .

سفره إلى الاسكندرية

ثم استقل القطار فوصل الاسكندرية فى الساعة الرابعة بعد الظهر وكان فى استقباله فى محطة القبارى محافظ الثغر وبعض الرؤساء والكبراء . فركب الزورق المعد له وتبعته زوارق المودعين حتى وصل إلى المحروسة . فلما وصلها أطلقت المدافع إيذاناً بوصوله ورفعت البوارج الحربية أعلامها تحية له واستقبل على ظهر الباخرة بعض المودعين .

وقد وصف القنصل البريطانى العام هذه المظاهر ونوه بما أبداه اسماعيل من الرجولة والشجاعة فى ساعة المحنة حتى انه كان يبتسم لمودعيه ويشكر لهم ما تجشموه

وما لبث الأنجليز أن فتحوا باب المفاوضات فبعث لورد سالسبرى إلى اسماعيل فى يوم ٢٥ ابريل برسالة طلب فيها إعادة الوزيرين الأجنبيين ثم أردفت هذه المذكرة بالمناقشة فى التدابير الأخرى الواجب اتباعها . ولا ريب فى أن الاجراءات الماهرة التى تتبع فى هذا العصر لتنظيم الاحتلال « الغير المنظور » لو طبقت وقتذاك لأدت إلى حل عملى بسهولة . ولكن تعقدت الأمور بسبب ما كان من التنافس بين انجلترا وفرنسا واقتناع مندوبى كل منهما بعدم انتظار فائدة من الجمعية أو فعل شىء ضد الخديو .

= من أجله من التعب والنصب . بل إن لورد كرومر نفسه اعترف بما كان يبدو من « الهيبة والجلال على اسماعيل وهو يصافح مودعيه » . وهكذا أسدل الستار على الفصل الأخير من هذه المأساة .

ذهابه إلى نابولى

ثم أقلعت به المحروسة إلى نابولى حيث أعد له ملك ايطاليا قصرا خاصا لسكناه هو وأسرته وحاشيته . ثم أخذ يتنقل بين عواصم أوربا . وقد روى السير ريفرز ولسن أنه قابله مرة فى إحدى سفراته فلم يلحظ منه أى حقد على أحد . بل بالعكس كان اسماعيل لا يذكر الناس جميعا إلا بالخير . وفى هذا ما فيه من معنى العظمة النفسية .

ذهابه إلى الآستانة

وفى سنة ١٨٨٨ انتقل إلى الاستانة حيث استقبل أفخم استقبال فأقام بقصر أمرجيان على البوسفور .

وفاته

وقد ظل مقيما فى الاستانة إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى فى يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ وله من العمر ٦٥ عاماً . وقد حزنت عليه البلاد أكبر حزن . ثم نقل جثمانه إلى مصر فى يوم ١٠ مارس فى الباخرة « توفيق ربانى » تحرسها بأمر السلطان عبد الحميد البارجة العثمانية « عز الدين » واحتفل فى الاسكندرية ثم فى العاصمة بتشييع الجنازة احتفالا رسميا فخما . واشترك سمو الخديو السابق فى تشييع الجنازة فى الاسكندرية ثم عاد بقطاره إلى العاصمة . وكان بين المشيعين فى القاهرة بعد الجنود السوارى والموسيقى السوارى والبطارية السوارى وكبار التجار والأعيان الأجانب وموظفو النظارات والمصالح =

وفضلا عن ذلك فقد كانت اقتراحات اسماعيل أكثر ملاءمة للدائنين الأجانب مما اقترحته لجنة التحقيق كما عرف اسماعيل ذلك عندما احتاط لوصول اقتراحاته إلى أوربا قبل وصول اقتراحات اللجنة ولم تكن الانتقادات التى وجهت ضد اقتراحات اسماعيل حتى الصادرة من لورد كرومر نفسه

= الأميرية ورجال المحاكم المختلطة والأهلية والمحامون ومدير صندوق الدين وناظر ومراقبو الدائرة السنية ومديرو مصلحة الدومين ومديرو السكك الحديدية والرؤساء الروحيون وكبار ضباط جيش الاحتلال ووكلاء الدول والقناصل والنظار والمستشاران المالى والقضائى ومستشار نظارة الداخلية ثم سمو الخديو السابق عباس حلمى فأصحاب السمو الأمراء والغازى مختار باشا وحاشية السراى ورجال الغازى والعلماء والأعلام وحملة القماقم والمباخر والمصاحف ثم سرير الجنازة محمولا ومحاطا بحرس الخديو وموسيقى بيادة وأورطة بيادة وكوكبة من البوليس. وسارت الجنازة من ميدان المحطة حتى ميدان الأوبرا وهنا تركها سمو الخديو السابق والقناصل.

ثم استأنف الموكب السير من شارع البوستة فشارع محمد على إلى الرفاعى حيث ووريت الجثة التراب.

وتبارى الشعراء فى القاء المراثى ومن بينها مرثية المغفور له أحمد بك شوقى الغراء وقد ختمها بقوله :

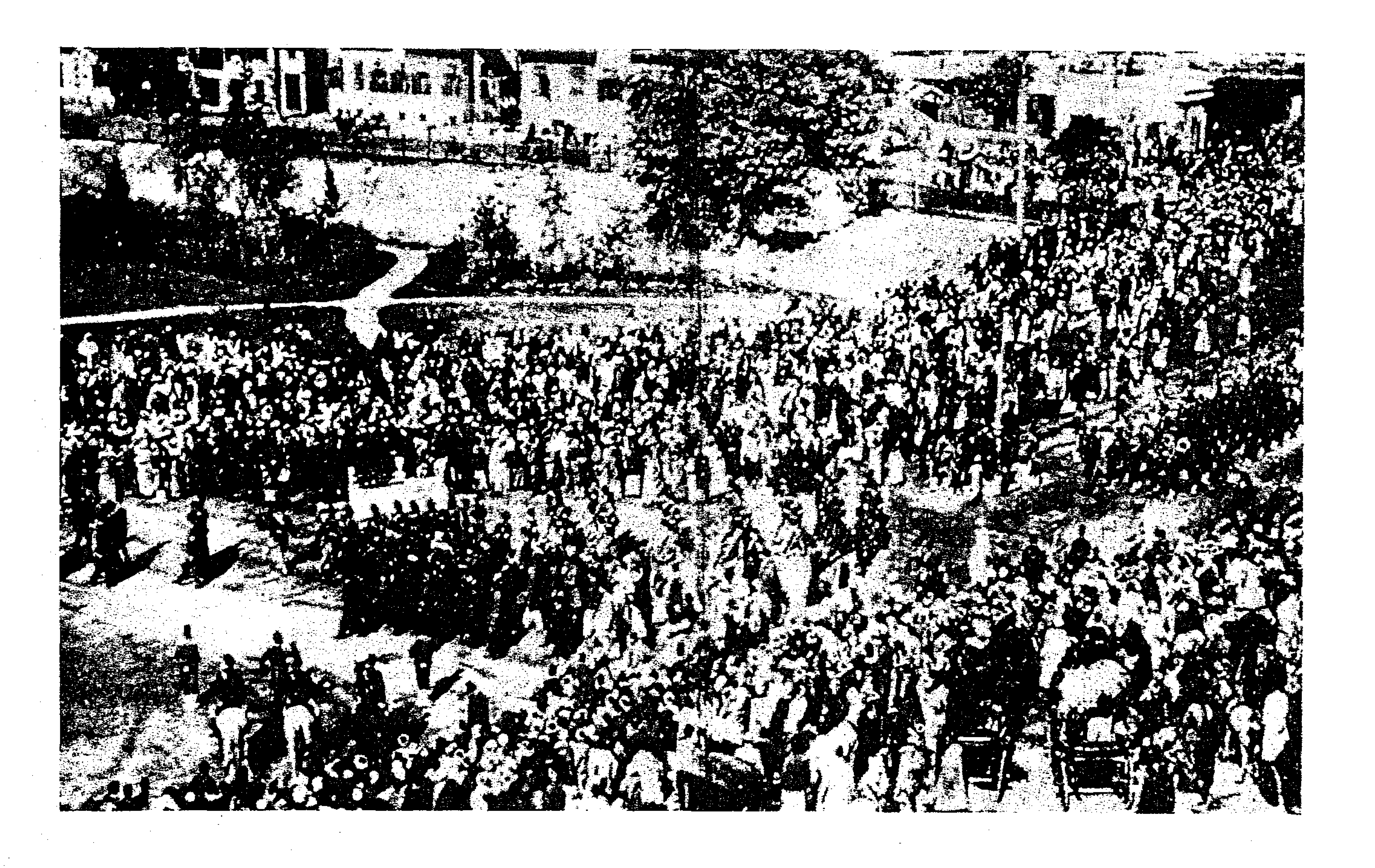
إنما الموت منتهى كل حى   لم يصب مالك مع الملك خلدا

سنة الله فى العباد وأمر   ناطق عن بقائه لن يردا

وإلى الله ترجع النفس يوما   صدق الله والنبيون وعدا

وأقيمت حفلة العزاء ثلاث ليال سويا فى سراى القصر العالى وتصدر القاعة الكبرى البرنس حسين كامل (المغفور له السلطان حسين) والبرنس أحمد فؤاد (جلالة مولانا الملك) وأقبل أعضاء الأسرة الخديوية والنظار والقناصل وغيرهم يقدمون التعازى. وأعلن سمو الخديو السابق الحداد فى المعية أربعين يوما.

وهكذا انتقلت إلى دار الخلد تلك الشخصية البارزة التى طمحت إلى تحقيق استقلال البلاد وما زالت دائبة فى مسعاها حتى أوشكت — لولا تألب الدول الأجنبية — أن تحقق أمنيتها.



تشييع جنازة المغفور له ساكن الجنان اسماعيل باشا ويرى النعش إلى يسار الصورة

مقنعة بتاتاً . وبديهى أن المسألة الرئيسية لم تعد مسألة الرفض المالى بل كانت مسألة الأصلاح السياسى الذى كان كما لا يخفى يتطلب وقتاً فى حين أن بريطانيا وفرنسا كانتا شديدتى النفور من تحمل تبعة الحكم فى مصر بحيث أنه كان من رأيهما ترك حبل الأمور على الغارب مرة أخرى لولا عامل ثالث طرأ على الموقف واضطرهما للتدخل .

أخلاق اسماعيل وشخصيته

ولا بد من كلمة هنا عن أخلاق اسماعيل وشخصيته ومنها تستطيع أن تحكم على الرجل الذى قال فيه السير صمويل بيكر « إنه جاء قبل أوانه » . ولا نجد خيراً من أن نقتبس ما كتبه الأستاذ الرافعى بك فى هذا الصدد . وإنما ذكرنا أقوال حضرته لتكون أبلغ فى الاشادة بفضل هذا الخديو المظلوم . قال الأستاذ :

« كان اسماعيل بلا مراء آية فى الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء العزيمة وعلو الهمة ، وكان شجاعاً ، لا يعرف الجبن والاحجام ، قوى الشخصية عظيم المهابة .

« أما ذكاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من عاشروه أو حادثوه من الأصدقاء والأعداء على السواء .

« كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمور ويدرك الأشياء بسرعة خاطر تشبه البرق الخاطف وكان قوى الذاكرة ، يدهش محدثيه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضى السنين على وقوعها .

« وتبدو لك قوة إرادته ومضاء عزيمته من الهمة التى كان ينفذ بها مشاريعه ، فلم يكن يعرف التردد والاحجام ، وإذا أراد أن ينجز عملا لا تقف فى سبيله عقبة إلا ذللها ، أما شجاعته فحسبك أن تتبينها من السياسة التى رسمها لنفسه فى السنوات الأخيرة من حكمه ، حين أدرك سوء نية الدول الأوربية واعتزم مقاومتها . وقد رأيت كيف وقف اسماعيل موقف المعارضة من الوزارة المختلطة وأتبع حيالها خطة المقاومة . وهى سياسة تقتضى حظاً كبيراً من الشجاعة والاستخفاف بالمخاطر . وفى سبيل هذه المقاومة غامر بعرشه وضحى به فعلا . وقليل من الملوك من يضحون بعروشهم فى سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية .

فان بسمارك طالما فاخر بان فى وسعه إيقاع الشجار بين انجلترا وفرنسا بسبب مصر وهذا ماجعله شديد الحرص على عدم ترك المسألة المصرية تحل من تلقاء نفسها . وقد حسب أن الفرصة سنحت له الآن لايقاع الشقاق بينهما ولتمكين ألمانيا من لعب دور رئيسى فى السياسة العليا بجعل المالية العليا مدينة لها بالجميل . ولقد روى المستر ولفردبلنت فى كتابه « التاريخ السرى للاحتلال البريطانى » ص ٦٥ رواية تستند إلى أساس صحيح

= « وكان اسماعيل بلا نزاع محباً لبلاده ، راغباً فى تقدمها ، عاملا على أن يسير بها فى مضمار الحضارة والعمران ، ساعياً فى توسيع ملكها ، وإعلاء شأنها .

« فالذكاء وقوة الارادة والشجاعة والاقدام والرغبة فى اعلاء شأن مصر هذه هى الصفات التى تمتاز بها شخصية اسماعيل

« ظهرت نتائج هذه الصفات فى مختلف الأعمال التى تمت على يده ، فقد سعى ووفق فى الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، كيما يصل بمصر إلى الاستقلال التام ، فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لعظمة مصر ورفعة شأنها . (نرجو أن يذكر القارىء هنا انتقادات الأستاذ الرافعى بك لسياسة الفرمانات التى حصل بها اسماعيل على هذه الحقوق والمزايا) .

« واتجهت همته إلى توسيع أملاك مصر فى افريقيا ، فأكمل فتح السودان ووصل بحدود مصر إلى منابع النيل ، وشواطىء المحيط الهندى ، أى إلى حدودها الطبيعية ، وبذل فى هذا السبيل أقصى مالديه من عزيمة وقوة ، وهى صفحة مجيدة من صحائف اسماعيل ، تزين تاريخه ، بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القومى .

« وعنى بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وإنشاء المدارس الحربية العالية وتسليح الجند بأحدث الأسلحة وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الضخمة .

« ووجه أيضاً همته إلى انهاض البحرية المصرية حربية كانت أو تجارية ، فرفع علم مصر على مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والأقيانوس الهندى .

« وله على العلم والأدب أياد بيضاء بما أنشأه من المدارس العالية والمعاهد العلمية ، وتجديده عهد البعثات ، فمدرسة الحقوق ، ومدرسة المهندسخانة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ، والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار الكتب ، والمتحف المصرى ، ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والأدبية ، والحركة =

ملخصها » أن ولسن قد أغضبه عزل اسماعيل إياه وإغضاء الحكومة البريطانية عن مناصرته فذهب إلى بيت آل روتشيلد فأدخل فى نفوسهم الذعرع من احتمال ضياع القرض عليهم وهو القرض الذى لم يكونوا سلدوا بعد إلى مصر إلا نصفه فقط وبقى النصف الثانى فى أيديهم ، وأن آل روتشيلد بعد أن يئسوا من حمل الحكومتين البريطانية والفرنسية على التدخل فى الأمر اضطروا للالتجاء إلى بسمارك » . ومهما كانت الأسباب التى ارتكن إليها المستشار الألمانى فانه فاجأ العالم بتصريح خطير

= الفكرية التى ظهرت فى عهده ، ونهضة الصحافة ، والتاليف ، والطباعة والنشر ، تعترف بآثاره الخالدة .

« وأعمال العمران التى تمت على يده كفتح الترع ، وإقامة الجسور ، والعناية بزراعة القطن ، واستحداث مصانع السكر وإصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة مساحة الأطيان الزراعية وإنشاء السكك الحديدية والكبارى ، والأسلاك البرقية ومصلحة البريد ، وتعمير المدن وتخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الأعمال قد نهضت بعمران مصر وتقدمها .

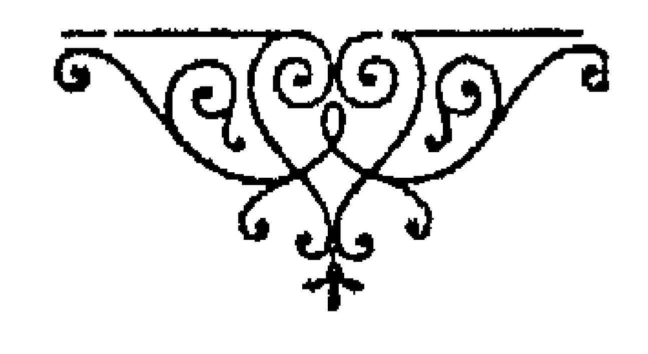
« كل هذه مآثر عادت على البلاد بالخير العميم . وإن ننس لا ننس آخر صفحة ختم بها حياته السياسة ، إذ قاوم المطامع الاستعمارية التى بدت من الدولتين الانجليزية والفرنسية ، ولو أنه آثر الأذعان والاستسلام لبقى على عرشه يتمتع بهذا الملك العريض ولكنه أبى على الدول طلباتها ، وأصر على أن تكون الوزارة خالصة للمصريين ، واستجاب إلى مطالب الأحرار وعهد إلى شريف باشا تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الاوربى ، وأقر مبدأ مسؤولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب .

« ولا شك أن موقفه فى هذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد ومناصرة للحركة القومية . وفى هذا السبيل استهدف لغضب الدول الأجنبية حتى فقد العرش والتاج . فهو من هذه الناحية ضحية كبرى فى سبيل الاستقلال والدستور .

« اذ الأقدام على هذه التضحية الغالية ، وما أعقبها من النفى والتشريد والحرمان ، عمل جليل يزين تاريخ اسماعيل .

اتهم فيه اسماعيل بأنه «أخل إخلالا علنيا مباشراً بتعهد دولى . . . » إذ ذاك اضطرت بريطانيا العظمى وفرنسا إلى القيام بعمل حاسم لاستعادة مركزهما . ومن ثم كان تورطهما فى مطالبة اسماعيل فى يوم ١٩ يونية سنة ١٨٧٩ بالتنازل عن العرش .

ولا ريب فى أن اسماعيل لو أبى النزول على هذا الطلب لأيده سلطان تركيا . لأن الخليفة باعتباره الشخص الوحيد الذى لا تستطيع الدول الأجنبية خلع خديو مصر إلا عن طريقه كان شديد التردد فى التدخل ضد أمير مسلم بناء على تحريض دولتين مسيحيتين كانت كل منهما منهمكة وقتذاك فى حرب عوان ضد والمسلمين .



= «فالصفحة التى ختم بها اسماعيل حياته السياسية جديرة بأن تسجل فى صحائف الحركة القومية بالفخار والأعجاب .»

هذا ما كتبه الأستاذ الرافعى بك متغنياً بصفات اسماعيل وأخلاقه . على أنه انتقل بعد ذلك إلى ما سماه صحيفة «الأخطاء والسيئات» فتولى انتقاده فى صدد مسألة الديون بما لا يخرج عما اقتبسناه عنه فى صفحات هذا الكتاب وتولينا الرد عليه فى مكانه .

* * *

على أن اسماعيل إذا كان قد وضع الأساس والدعائم فقد جاء بعده أبو الفاروق ليتمم البناء . وقد أصبحت مصر والحمد لله معترفا باستقلالها دولياً . وبعد أن كان النواب فى آخر دور انعقاد مجلس النواب يخاطبون اسماعيل بـ «صاحب الجلالة» متخطين لقبه الرسمى وهو «صاحب السمو» فقد أصبح لمصر والحمد لله مليكها وهو جلالة مولانا الملك فؤاد كما أن البلاد فى عهده قد استعادت دستورها بعد أن ظل عشرات السنين معطلا .

تنبيه مهم

فى فصلين اثنين فقط حاول المستر يانج (مؤلف الكتاب الحاضر) أن يروى تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل باشا أى من سنة ١٧٦٠ إلى سنة ١٨٧٩ . وبديهى أن محاولة من هذا القبيل مهما كانت موفقة بالنسبة لما يسمونه « رؤوس موضوعات » فانها لا تتسع طبعاً لذكر التفاصيل التى قد تهم الرأى العام المصرى أكثر مما تهم الرأى العام الانجليزى وهو الذى قصد المستر يانج إلى تنويره بذكر رؤوس الموضوعات .

وقد رأينا أن نسد النقص بذكر التفاصيل فى شكل حواشى مذكورة بالهامش ومقتبسة عن المصادر التى ألمعنا إليها فى سياق الحديث . ومن هنا سيجد القارىء فى الفهرست شيئا من التقديم والتأخير فى ترتيب الحوادث التى ذكرها المستر يانج والتى أوردناها فى الهامش .

فهرست الكتاب

صفحة

الفصل الثانى

المفلسون والسماسرة

صفحة

فهرست الصور

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

مراجع الكتاب

هذه أسماء الكتب التى اقتبسنا منها فى التعليقات التى بهامش الكتاب

	الكتاب	المؤلف
(١)	كتاب تاريخ مصر الحديث	تأليف المرحوم جورجي زيدان مؤسس الهلال
(٢)	كتاب مشاهير الشرق	
(٣)	» تقويم النيل	سعادة الأستاذ أمين باشا سامى
(٤)	» تاريخ الحركة القومية	الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك
(٦)	» عصر اسماعيل	
(٥)	» حقائق الأخبار عن دول البحار	المرحوم اسماعيل باشا سرهنك
(٧)	» مراسلات ويوميات ووثائق عن قناة السويس	المسيو فردينان دلسبس
(٨)	» مصر	المستر تيودور روذستين
(٩)	» اسماعيل الخديو المظلوم	القاضى كرابيتس
(١٠)	» السودان والنخاسة وغوردون	
(١١)	» مصر	المستر ستانلى لين بول
(١٢)	» مصر كما هى	المستر ماكوان
(١٣)	» مصر ـ الحكام الوطنيون والتدخل الاجنبي	البارون دى مالورتى
(١٤)	» انجلترا فى مصر	لورد ملنر
(١٥)	» اصلاح مصر	السير صمويل بيكر
(١٦)	» الأسماعيلية	
(١٧)	» السيف والنار	سلاطين باشا
(١٨)	» البحر الزاخر فى تاريخ وأخبار الأوائل والأواخر	لصاحبه محمود باشا فهمى
(١٩)	» السياح والكتاب الفرنسيون الذين زاروا مصر	جان — مارى كاريه

(٢٠) كتاب مصر الحديثة تأليف لورد كرومر
(٢١) « المسألة المصرية « المسيو دوفريسينيه
(٢٢) « فصول من حياتى الرسمية « السير ريفرز ولسن
(٢٣) « « « « « أدوين دليون
(٢٤) « كشف الستار عن أسرار مصر « مدام أولمب أدوار
(٢٥) « التاريخ السرى للاحتلال البريطانى « للمستر ويلفرد بلنت
(٢٦) مذكرات دزرائيلى .
(٢٧) تقرير كيف عن مالية مصر بقلم المستر كيف
(٢٨) تقرير عن شؤون مصر للقنصل الأمريكى العام المستر بيردسلى
(٢٩) تقارير قنصل أمريكا العام المستر فارمان

وغيرها وغيرها

